جرثومة العولمة



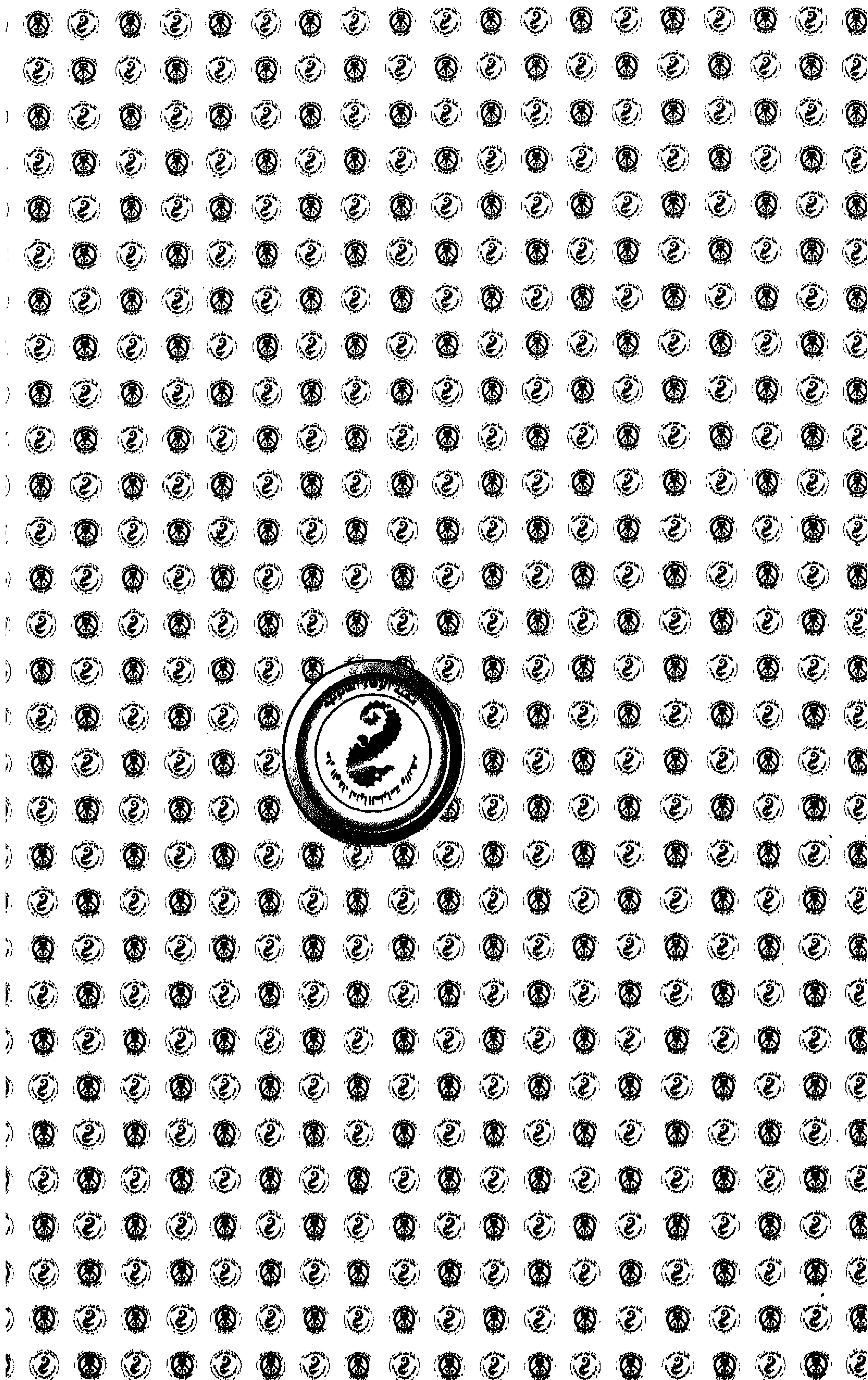
تقديم
الأستاذ الدكتور
محمد أحمد بيومى

دكتور
أحمد محمد هلالى



تليفاكس ٥٤٠٤٤٨٠ - الإسكندرية





جرثومة العولمة

دكتور

أحمد محمد هلالى

تقديم

الأستاذ الدكتور

محمد أحمد بيومى

أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب

نائب رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق

الطبعة الأولى

2013م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5404480 - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

(الحجرات : 13)

إهـــداء

إلى ابنة عمى (زوجتى) :

التى حملتها بين يدى وهى طفلة

لتشاركنى الحياة وهى شابه

تقديـــم

العولمة ظاهرة قديمة – حديثة ظهرت فى الربع الأخير من القرن العشرين، وتنادى العولمة بإنقاص دور الدولة، وتطالب أيضاً أن يترك للأفراد والأفكار والأموال حرية الحركـــة، ســعياً وراء وجود نظام عالمى واحد تحكمه القيم الصادرة عن القطب الواحد – أمريكا.

وقد خشيت جميع الدول من هذه الفكرة، حتى فرنسا خشيت على نفسها ولغتها وقيمها، فأخذت تحصن نفسها من هـــذا الغـــزو الفكرى والاقتصادى. وعلى الوجه الأخر ســعت الـــدول الناميـــة لتكوين "ثقافة بديلة" تعمل على صد أفكار العولمة وتتمركز حـــول الهوية الثقافية والدينية لشعوب العالم الثالث.

ولقد ظهرت حركات احتجاج عمت العالم الغربى والنـــامى تنادى بمخاطر العولمة وسلبياتها، وتنادى أيضاً بأن يكـــون هنـــاك "بدائل" لهذا "الوحش الكاسر" – أى العولمة. ومازالت هذه التجارب والحركات فى دور التكوين، ولم تسفر بعد عن "بديل" حقيقى يحمى الهوية الثقافية والدينية لهذه المجتمعات، ومازال الجدل مستمر بين أنصار العولمة وبين المطالبين بتقديم "البديل" المطلوب.

والكتاب الذى نقدم له – ومؤلفه من أحـــد شـــباب علمـــاء الاجتماع– حاول أن يوظف رصيده المعرفى فـــى ســـبر أغـــوار العولمة من حيث نشأتها وأهدافها وارتباطها بالنظام العالمى الجديد.

ونجد أن الباحث قدم فى الفصل الثانى من الكتاب ارتباط العولمة بتكريس للفقر وما حملته العولمة من تأثير سلبى على اقتصاديات الدول النامية.

وما يميز هذا الكتاب، أن الباحث عقد تحليلاً اجتماعياً للعولمة وآثارها السلبية وقهرها فى ظل تراجع دور الدولة. وما نجده فى الفصل الرابع هو ترجمة أفكار المؤلف حول الهوية والمواطنة وعلاقتهما بالعولمة ، واختتم الكتاب بالفصل الخامس العولمة وثورات الربيع العربى شارحاً دور العولمة فى تفجير ثورات الربيع العربى من خلال المجتمع الافتراضى.

ويعد الكتاب إضافة علمية جادة لكل من الباحث المتخصص والقارئ العادى فى مجال علم اجتماع العولمة، والكتاب جاء بطريقة منظمة وتسلسل منطقى، واعتمد فيه الباحث على ما هو موجود فى التراث العربى والاسلامى والغربى. لهذا أرى أن الكتاب يحمل أفكار جديدة ونحن فى أشد الحاجة إلى هذا النوع من المؤلفات العلمية الجادة

وعلى الله قصد السبيل

أ.د. محمد احمد بيومى

أستاذ علم الاجتماع- كلية الآداب

نائب رئيس جامعة الاسكندرية الاسبق

مُقَدِّمَة

تفرض علينا قواعد وأصول البحث العلمي والطبيعة التراكمية للعلم أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون في تناولنا لأي ظاهرة ، والبدء من حيث انتهى الآخرون يجعل الباحث يتعرف على المشكلات التي واجهت الباحثين الآخرين في تناولهم لنفس الظاهرة وكيفية تغلبهم عليها وتجنب تكرار تناولها .

وظاهرة العولمة تناولها العديد من الباحثين والكتاب والمفكرين من قبل، كل راح ينظر إليها من منظورة الخاص وفقاً لتخصصه ، ومنهم من نظر إليها وهو مفعم بمشاعر نحوها؛ هذا مؤيد ومساند وآخر معارض ورافض ، مما جعل التراث الأدبي الخاص بالعولمة يتميز بزخم معلوماتي كبير حول هذه الظاهرة فالجميع أسهم في تكوين ذلك التراث إما بالكتابة على صفحات الجرائد والمجلات، أو إصدار الكتب والمراجع ، وكتابة المقالات العلمية في الدوريات المتخصصة وعلى صفحات شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

وسوف أحاول تناول العولمة في هذا الكتاب من منظور سوسيولوجي إمبيريقي يتعامل معها من خلال الواقع المعاش لهذه الظاهرة في دول العالم النامي بصفة عامة وأقطارنا العربية بصفة خاصة، محاولاً إلقاء الضوء على تلك الظاهرة التي

تتشعب أوجه التفاعل معها من سياسية إلى اقتصادية إلى فكرية إلى ثقافية إلى تعليمية .. إلخ ، حيث تتمثل الإشكالية المنهجية فى تناول موضوع العولمة من كونها ظاهرة عالمية تؤثر فى حياة الفرد والمجتمع ، وفى النظم السياسية والاقتصادية ، وفى القيم والثقافة السائدة فى أى مجتمع، وفى حياة الفرد اليومية ومشكلاته الحياتية والأسرية . ومن ثم جاء هذا العمل محاولاً كشف أعماق العولمة فتم تسميته "**جرثومة العولمة**" فالجرثومة تعنى _ كما جاء فى معجم المنجد فى اللغة العربية المعاصرة _ أصل الشئ ومصدره ، وتعنى فتنه وحقداً وضغينة ، وتعنى كائنا مجهريا ذا خلية واحدة ، ومنها اشتقت كلمة "**جرثومى**" وتعنى أنها شئ خاص بالجرثومة أى السموم الجرثومية ، ومنها "**جُريثمة**" أى شكل من أشكال الجنين فى مراحل تطوره المبكرة عند كثير من الحيوانات وقيل هى مرحلة النمو الجنينى المتميزة بتكون تجويف داخل القسيمة الجرثومية ، فجرثومة العولمة المقصود بها أصلها ومصدرها.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول ، **الأول: "سبر أغوار العولمة"** حيث عرض للعولمة لغوياً ، والتعرف على أصل وسمات العولمة الجديدة ، وعنفها ، وعلاقة العولمة بكل من الإسلام والعرب ومبادئ الحركة الصهيونية ، **والفصل الثانى : "عولمة التنمية وتكريس الفقر"** يستعرض ماهية الفقر وكيفية

قياسه وأسبابه ، وما إذا كان الفقر مسألة أخلاقية دينية أم مشكلة اجتماعية وسياسية ، والعلاقة بين الفقر والعولمة ، وكيفية مقاومة الفقر وتجريمه واستعراض الوصايا العشر لنجاح التنمية في عصر العولمة ، مع عرض الآثار السلبية للعولمة على التنمية وكيفية الحماية منها ، **والفصل الثالث : "قهر العولمة وتراجع دور الدولة "** فيتناول نهاية عصر الأيديولوجية ، الهيمنة ، الإرهاب وسيلة للهيمنة، مكانة الدولة في الساحة الدولية ، دوراً جديداً للدولة المعاصرة ، طرقاً جديدةً لأداء الأدوار التقليدية للدولة ، الآثار السلبية للعولمة وكيفية الحماية منها ، أما **الفصل الرابع: "الهوية والمواطنة في عصر العولمة"** فقد عرض للهوية والعولمة ومفهوم المواطنة والتحليل السوسيوتاريخي للمواطنة ، وإسهامات مارشال في التنظير للمواطنة، وشروط المواطنة وحقوقها وعلاقتها بحقوق الانسان ، والمواطنة بين الحق والمنحة، وفقر المواطنة ووأدها وتهجيرها، وحال مواطنة المراة، وأنتهى الفصل بعرض للعولمة وأزمة الموطنة. **واختتم الكتاب بالفصل الخامس : "العولمة وثورات الربيع العربي: دراسة حالة مصر"** : اشتمل على مفهوم الثورة ، والأسباب والعوامل المؤدية لقيام الثورات، ودور الانترنت في الاحتجاجات الاجتماعية، كما تعرف الفصل على قيم المجتمع الافتراضي، والسمات التي تميزت بها الثقافة السياسية في اعقاب ثورات الربيع العربي،

وأخيراً نحاول أن نقدم للقارئ بعض الاستخلاصات العامة حول العولمة.

ولما كان دور الباحث الاجتماعى أن ينير الطريق ولا يدفع العربة ذلك لأن هناك من التنفيذيين وأصحاب القرار من يقوم بذلك ، فإننى أتمنى أن أكون قد قمت بهذا الدور من خلال هذا العمل ، وأرجو أن أقدم للقارئ العربى إسهاماً متواضعاً للسير فى طريق العولمة الشاق والطويل.

وفى ختام هذه المقدمة أتوجه بجزيل شكرى وعرفانى بالجميل إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور: محمد أحمد بيومى** أستاذ علم الاجتماع ونائب رئيس جامعة الاسكندرية الأسبق لشئون فرع دمنهور، الذى أولانى العناية والاهتمام والتوجيه منذ تعييني بقسم علم الاجتماع وخلال إشرافه على رسالتا الماجستير والدكتوراه، فلم يبخل بعلمه ولا بوقته فكان لعلمه الغزير وتوجيهاته الدقيقة أكبر الأثر فى إنجاز هذا العمل، فمنه تعلمت حب العلم واحترام العمل واستقيت الكثير من فكره فكان نعم المعلم، وأسأل الله تعالى أن يزيده من العلم ويمتعه بالصحة والعافية والسعادة وأن يجازيه عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بأسمى معانى الشكر والتقدير والعرفان بالجميل إلى أستاذي **الأستاذ الدكتور: عبدالله محمد عبدالرحمن أستاذ علم الاجتماع والعميد الأسبق لكلية الآداب جامعة الاسكندرية**

فرع دمنهور، والذى تتلمذت على يديه فى السنة التمهيدية للماجستير وتشرفت بإشرافه على رسالتا الماجستير والدكتوراه، فقد أحاطنى بتوجيهاته وإرشاداته السديدة خلال إشرافه ، وكان كعهده دائماً عطاء بلا حدود متحملاً فى صبر معاناة الإشراف، متواضعاً تواضع العلماء، وأسأل الله تعالى أن يزيده من العلم ويمتعه بالصحة والعافية والسعادة وأن يجازيه عنى خير الجزاء.

كذلك اتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الاسكندرية، فقد تشرفت بأنى تتلمذت على أيديهم وكانوا لى نعم الموجه والمعين والمرشد جازاهم الله عنى خير الجزاء، أما زملائى اعضاء وحدة البحوث الاجتماعية والذى أشرف بالانتماء إليهم فلهم كل الحب والتقدير على ما قدموه لى من عون وأسأل الله لهم جميعاً التوفيق والسعادة.

د. أحمد محمد هلالى

الفصل الأول

سبر أغوار العولمة

توطئة.

أولا : العولمة لغويا.

ثانيا: أصل وسمات العولمة الجديدة

ثالثا : عنف العولمة.

رابعا : الاسلام والعولمة.

خامسا : العرب والعولمة.

سادسا : مبادئ الحركة الصهيونية والعولمة.

توطئة:

إن موقف المجتمعات من العولمة موقف مختلف وغير متحد، فهناك معركة كبرى تدور في المجتمعات حول العولمة سياسية واقتصادية، وثقافية وفكرية، وغير ذلك. أجل إن كل جديد يتحقق في العالم الخارجي، تنقسم المجتمعات البشرية في موقفها تجاهه إلى أقسام تالية:

هناك من المجتمعات ما ترفض كل جديد ــ ومنها: العولمة ــ رفضاً تاماً، وهي مجتمعات تقف ضد التيار، وعكس مسار التاريخ، ولكنها تتكفئ وتذوب عادة ولا يكتب لها النجاح ، وإن هناك مجتمعات على العكس منها، وهي مجتمعات استسلامية تقبل كل جديد ومنها العولمة من دون قيد وشرط، معتبرة أن العولمة هي لغة العصر القادم، ولا محيص منها، متغافلة عن السلبيات الخطيرة التي تتواجد في بعض جوانب العولمة.

وإن هناك مجتمعات وسط بين الاتجاهين، وهي مجتمعات واعية تحاول فهم القوانين والمعادلات الحاكمة للعولمة، وتعترف أولاً وقبل كل شيء بأن العولمة حدث تاريخي خارجي، وتدرك مع ذلك بأنه من غير الصحيح أن تستسلم لكل ما جاءت به العولمة من المفاهيم والقيم التي تقوم عليها في الوقت الحاضر، والتي تهدف في الواقع إلى استرجاع نظام الهيمنة الاستبدادية القديم، وعرضها بأزياء وصور حديثة وجديدة.

أولاً: العولمة لغوياً

يثير عدد من المصطلحات ضجة كبيرة على الصعيد الدولي، ويخضع للرصد والتفسير والتحليل، التهليل والرفض والعديد من الفرضيات، من هذه المصطلحات مصطلح "العولمة"؛ الذى فرض نفسه

بقوة ليطال عمق العالم بغرض إحداث تغييرات نوعية في كافة مجـالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية تقودها ثورة لتكنولوجيا المعلومات ذات طابع كوني، غاية في التطور والتعقيد ، ولأول مرة في التاريخ الإنساني، وفي ظل غياب توازن دولي على مستوى القوى الكبرى، ما يصطلح تسميته بعصر القطب الواحد(1).

فالعولمة ثلاثي مزيد، يقال: عولمة، على وزن قولبة، واللفظ مشتق من العالم، والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة على ما قيل، وقيل: مشتق من العِلم، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة. فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه (دحرجة) المصدر، لكن (دحرجة) رباعي منقول، أما (عولمة) فرباعي مخترع — إن صح التعبير —.

وهناك جماعة من اللغويين يقولون بجواز اختراع ألفاظ وكلمات في اللغة العربية على أوزان الألفاظ والكلمات الموجودة فيها، كما يقولون بجواز الزيادة والنقيصة على حسب الزوائد أو النقائص اللغوية الأخرى، مثل: صرف الباب الثلاثي إلى باب الانفعال، أو التفعيل، أو المفاعلة، أو الاستفعال، وكذلك أبواب الرباعيات ونحوها، فإنه كما يقال: عولمة، يقال: تعولمنا، وتعولمتُ، وتعولمتِ البلاد وهكذا، من قبيل تدحرجنا، وتدحرجتُ، وتدحرجتِ الكُرات وما أشبه ذلك.

إن العولمة على ما سبق مشتق من العالم، أي: صرنا عالميين، ومعنى العالمية: أن تتحد كل شعوب العالم في جميع أمورها على نحو واحد وهيئة واحدة في الجملة، فيكونون كبيت واحد، وأسرة واحدة، فلا يكون هناك شعب فقير وشعب غني، ولا شعب أُمي وشعب مثقّف، ولا شعب تختلف اقتصادياته أو سياسته أو ثقافياته أو اجتماعياته أو سائر

شؤونه ــ كشؤون التربية والسلوك وما أشبه ذلك ــ عن شعب آخر، أي: كما كان عليه الحال قبل الآلة الحديثة، حيث الأسفار البعيدة، والاتصالات المنقطعة أو شبه المنقطعة، وإنما يكون الانتماء للعالم كلّه كالانتماء إلى دولة واحدة كلها، فكما يقال: بغدادي وبصري، يقال: عراقي ومصري، أو شرقي وغربي أو ما شابه ذلك، فإن البلاد وإن كانت مختلفة ولم يتصل بعضها ببعض، لكنّ الفكر يكون واحداً، والاتصال موجوداً، ويبقى الاختلاف قليلا وبشكل جزئي في بعض النقاط وفي المناطق الصغيرة من أطراف العالم ، أما الاختلاف في العالم وعلى نحو عام وكلي فلا يكون، حيث تتداخل السياسة والثقافة والاقتصاد والاجتماع وغير ذلك بعضها في بعض، وتؤثر جميعاً على حياة الإنسان في الأرض أينما كانوا وحيثما حلوا ونزلوا، وذلك من دون اعتداد قابل للذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدّد أو لدولة معيّنة، ومن دون حاجة إلى إجراءات حكومية خاصة، ولا إلى تعديل الإجراءات وتوحيدها أو تعديل الحكومات وتوحيدها، لأنها رغم كثرتها وتعددها تكون واحدة من حيث السلوك والأسلوب نوعاً ما، وإذا كان بينها اختلاف يكون الاختلاف عندها من نوع الاختلاف في الولايات، لا كالاختلاف في الدول.

إذن: العولمة التي أضحت اليوم كلمة شائعة في العلوم الاجتماعية، ومستخدمة كثيراً في الأدب المعاصر، يمكن تعريفها بما يلي: إعطاء الشيء صفة العالمية، من حيث النطاق والتطبيق(2).

وعلى تعدّد الشروح وتنوّع التفسيرات التي حاول بها مفكرو العصر من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية فهم العولمة وتفسيرها، فإنّ أجمع شرح للعولمة وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرجان عن اعتبار العولمة – في دلالتها اللغوية أولاً – هي جعل الشيء

عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كلّه وكأنـــه فـــي منظومـــة واحـــدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة GLOBALIZATION في الإنجليزية والألمانية، وعبروا عـــن ذلـــك بالفرنسية بمصطلح MONDIALISATION، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديـــد ، ومهمـــا تعدّدت السياقات التي ترد فيها (العولمة) فإن المفهوم الـــذي يعبّـــر عنـــه الجميع، في اللغات الحيّة كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجـــازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً.

ويشير المعجم العالمي الشهير (ويبسترز WEBSTER فـــي صS) إلى أن العولمة (GLOBALIZATION) هي إكـــسابُ الـــشيء طـــابعَ العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً. ولكن هذا المعنى شديد البراءة بالغُ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالـــة اللفـــظ ومفهـــوم المصطلح، كما يُشاع ويتردد في العالم اليوم. ولذلك فإن المفهومَ السياسيَّ والثقافيَّ والاقتصاديَّ للعولمة، لا يتحدّد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليـــه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميعُ المتغيّرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تـــسعينيات القـــرن العـــشرين، وحسبنا أن نقول إن العولمة نظام عالميّ آخذ في الغزو والاكتساح، وهـــو بهذا الاعتبار حقيقةٌ من حقائق هذه المرحلة من التاريخ(3).

ولقد عرفوا العولمة بتعريف آخر، قالوا: (العولمة اســـم شـــمولي مصطلح للدلالة على حقبة نفـــوذ تتميـــز بـــأدوات أوســـع مـــن الأدوات الاقتصادية، تهم الثقافة والحضارة حتى البيئة ـــ مع احتفـــاظ الاقتـــصاد

بعمودها الفقري– لديها قدرة التأثير على العالم، وذلك بغلبة من الرأسمالية الغربية التي تجتاح العالم وتسيطر على أسواقه المالية والفكرية).

وعرفوا العولمة بتعريف ثالث، قالوا: (العولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين: الزماني والمكاني، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يُحتّم على البشر التقارب بعضهم من بعض).

وعرفوها بتعريف رابع وهو: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسية والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية).

فقالوا: إن المفهوم الدقيق للعولمة يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره في الصميم مضافاً إلى انتشاره في الظاهر أيضاً، وبعبارة أخرى واضحة يعني: هيمنة النمط الرأسمالي الأمريكي، ليتلازم معنى العولمة في مضمار الإنتاج والتبادل المادي والرمزي، مع معنى الانتقال من المجال الوطني أو القومي إلى المجال العالمي أو الكوني، وذلك في ضمن مفهوم تعيين مكاني جغرافي: وهو الفضاء العالمي برمته، وتعيين زماني تاريخي: وهو حقبة ما بعد الدولة القومية، أي: الدولة التي أنجبها العصر الحديث إطارا كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي(4).

ويعرّف "برهان غليون" العولمة بأنها ظاهرة تتجسد في توحيد المنظومة المالية على صعيد عالمي، ونشوء منظومتين جديدتين أولاهما إعلامية واتصالية والثانية معلوماتية حتى تخضع جميع المجتمعات لحركة واحدة" ، حيث يرى أن الاتجاه نحو دمج العالم في منظومة واحدة قديم قدم الحركات والتوسعات الإمبراطورية، وفي مرحلة أقرب نسميها المرحلة

الاستعمارية والإمبريالية وقد حصل هذا الدمج بفضل السيطرة العسكرية والسياسية، وكان من نتائجه اكتشاف أمريكا وتحولها إلى المركز الأم للإنتاج الصناعي والتقني، وتعميق أنماط العلاقات الرأسمالية، لكن العولمة تعني شيئاً آخر، إنها تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية، تربط جميع الاقتصادات والبلدان وتخضعها لحركة واحدة، حركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعي وبعضها ذاتي" ، حيث ينظر إليها على أنها مجرد استراتيجية أمريكية للهيمنة العالمية". ويرى ألا جديد في العولمة؛ فهي تشكل موجة ثالثة من التوسع الاستعماري لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات السابقة".

أما "سمير أمين" فهو يسمي العولمة بأنها مشروع استعماري أمريكي أداة فرض الهيمنة فيه هي الأداة العسكرية، ويلخص الإستراتيجية الأمريكية في مقولة مفادها : أن أداة العالم كما لو كان سوقاً ، الأمر الذي يتطلب بدوره تفكيك القوى السياسية إلى أقصى حد ممكن ووضع الدولة الوطنية تحت رحمة قوانين وآليات السوق"(5).

فالعولمة المتداولة يعني: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتداول، والتوزيع والتسويق، والتجارة والتمويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ، وبعبارة ثانية: إن ظاهرة العولمة المتداولة هي بداية عولمة الإنتاج، والرأسمال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية، وأخيراً علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، وترويجها في كل مكان مناسب خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله ، فالعولمة بهذا المعنى هي: رسملة العالم على مستوى الصميم بعد أن تمّت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره. ويكون الناتج من هذه التعاريف كلها: ان العولمة حسب قول البعض هو: حرية أصحاب رؤوس

الأموال، لجمع المزيد من المال في سياسة اقتصادية قديمة، كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق الربح، وانقلابه اليوم إلى الاعتماد على تشغيل المال فقط دون خسائر من أي نوع، للوصول إلى احتكار الربح.

إن هذا المعنى يتلخص في عودة الهيمنة الغربية من جديد، لكن محمّلة على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح، ومدجّجة بالعلم والثقافة حتى وإن كانت غير إنسانية، وبذلك تقلب القاعدة القديمة القائلة: إنّ القوي يأكل الضعيف، إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول: السريع يأكل البطيء، علماً بأن القاعدة الجديدة، لا تختلف عن القاعدة القديمة، من حيث النتيجة، بل تكون هذه الجديدة أشدّ بأساً وأعظم ظلماً من تلك القديمة، لأن أصحاب السرعة يعملون على تثبيط حركة الآخرين بكل وسعهم وجميع إمكانياتهم.

إن منطق التطور الرأسمالي يقضي بالتوسع المستمر خارج الحدود، إذ قد انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي، في عملية زحف استعماري سريع، وفرض هيمنة واسعة حتى شملت عالم ما وراء البحار ومعظم مناطق جنوب الأرض لتطال المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق ، وهكذا خرج النظام الرأسمالي العالمي من واجهة المزاحمة أو المنافسة الحرة، إلى واجهة الاحتكار وواجهة الهيمنة والاستعمار[6].

ثانياً : أصل وسمات العولمة الجديدة :

إن أول "إنسان عولمي" في تاريخ البشرية كان.. السيد المسيح عليه السلام ! هو بالضبط الذي أعلن، ومنذ أكثر من ألفي عام أن ما يجب أن يوحّد البشرية ليس الانتماء لعرق أو لشعب أو دولة ما.. وأن ما

يوحدها هي "فكرة علوية" حول الأخوة والمساواة الكاملة. لكن قطعاً لم يكن السيد المسيح يقصد أن تحكمنا حكومة عالمية ولا حتى قداسة البابا في روما، والذي لم يرد ذكره على لسان يسوع، بل ما قصده المخلص هو الأب السماوي.

أفكار العولمة على طريقة " السيد المسيح " كانت تفهم وتطبّق، في القرون الوسطى، من قبل أقوياء العالم بشكل مباشر ووحيد الجانب: مبشّرين بعقيدتهم وبالتالي بإيديولوجيتهم، إن رجالات الكنيسة كانوا يضطهدون مخالفيهم في الرأي بالحديد الملتهب وحاولوا تصفية أصحاب "الرأي الآخر" بالحرق أو شن الحملات الصليبية ضد "الكافرين". وقد مارس الملوك الشيء نفسه وبالأساليب نفسها ولكن بشكل أوسع.. إذ لم تتوقف الحروب في أوروبا – فعلى امتداد ألفي سنة من التاريخ الحديث لم تعرف أوروبا ما مجموعه أكثر من عشرين سنة هدوءاً وبدون حروب!!

لكن الأمر تغير قليلاً مع نشوء وتمكن الأفكار ما فوق الوطنية لمفكرين اشتراكيين – طوباويين من أمثال"سان سيمون"و"فورييه" أو من هم اقرب إلينا – الشيوعيون: ماركس وانجلس ولينين. فبالنسبة لهؤلاء حلّت "فخامة البروليتاريا" مكان الله كمركز موحّد جامع للعالم.. "يا عمال العالم اتحدوا" – تحت هذا الشعار انطلقت أضخم واغرب تجربة سياسية أممية في التاريخ: بداية في جمهورية فرنسا القرن التاسع عشر، ومن ثم على سدس الكرة الأرضية – روسيا وبعدها كل العالم[7].

ولقد مرت العولمة بخمس حقب تاريخية : مرحلة الجنينية ، والمرحلة الأولية ، ومرحلة الانطلاق ، ومرحلة الصراع على الهيمنة ، ومرحلة الشك.

المرحلة الأولى : وهى المرحلة الجنينية: واستمرت فى أوربا منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط الثامن عشر . وقد شهدت النمو الأولى للجماعات القومية وتقلص النسق "عبر القومى" الوسيط ، وإبراز مفاهيم الفرد وظهور أفكار عن الإنسانية ونظرية مركزية الشمس بالنسبة للعالم ، ونشأة الجغرافيا الحديثة، وانتشار التقويم الجريجورى.

المرحلة الثانية: وهى المرحلة الأولية: واستمرت فى أوربا بصفة أساسية منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى السبعينيات منه. وتتسم بالتحول الجذرى نحو فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، وتبلور مفاهيم عن العلاقات الدولية الشكلية ووضع مقاييس للأفراد كموظفين ونشأة تصور أوضح عن الإنسان، والزيادة الهائلة فى عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولى وعبر القومى ، وظهور مشكلة "قبول" المجتمعات غير الأوربية فى "المجتمع الدولى" وطرح قضية النزعتين القومية والدولية.

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة الانطلاق : واستمرت من سبعينيات القرن الثامن عشر وحتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلى" لمجتمع دولى مقبول، وطرح أفكار عن الهويتين القومية والفردية، وضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى "المجتمع الدولى" وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الانسانية وزيادة هائلة فى عدد أنماط الاتصال العالمى وسرعتها، ونمو صور التنافس العالمى كالألعاب الأولمبية وجائزة نوبل وتطبيق التوقيت العالمى ، والانتشار شبة العالمى للتقويم الجريجورى ، والحرب العالمية الأولى وتأسيس عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة : وهى مرحلة الصراع على الهيمنة واستمرت من أوائل عشرينيات القرن العشرين وحتى أواسط الستينيات منه ، ومن ملامحها نشوب الجدل حول المصطلحات الهشة لعملية العولمة والتى ظهرت فى أواخر مرحلة الانطلاق، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة، والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية وتأسيس الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة : وهى مرحلة الشك وبدأت فى الستينيات واتجهت نحو التأزم فى أوائل تسعينيات القرن العشرين، ومن سماتها ضم العالم الثالث وارتفاع درجة الوعى العالمى فى أواخر الستينيات، والهبوط على سطح القمر. وبروز قيم ما بعد المادية ، ونهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية بصورة كبيرة، وتزايد مواجهة المجتمعات لمشكلات التعددية الثقافية والتعددية العرقية، وتزايد تعقيد مفاهيم الفردية بسبب الاعتبارات النوعية والعرقية والعنصرية وسيولة الحقوق المدنية والنظام الدولى، ونهاية الثنائية القطبية، وتزايد الاهتمام بالإنسانية كجماعة نوعية، والاهتمام بالمجتمع المدنى العالمى والمواطنة العالمية واندماج النظام الاعلامى العالمى(8).

فالعولمة ليست ظاهرة جديدة تطل علينا اليوم أو هى وليدة التسعينيات بل هى قديمة قدم التاريخ ، حيث يرى "حسن حنفى" إنها بدأت مع بدايات الحضارات حينما كانت تتصدر دولة بقية الدول، ثم تبدأ فى قيادة العالم سواء كانت هذه الدولة الصين أو الهند أو فارس أو مصر القديمة.

أما "سعد الدين إبراهيم" فيرى أنها بدأت منذ أواخر القرن الخامس عشر الميلادى، بالكشوف الجغرافية التى جعلت أرجاء المعمورة معروفة، ومتصلة، ومتواصلة ، تتاجر وتتبادل السلع، والأفكار، والمعارف، ومع كل تقدم تقنى فى وسائل الإنتاج والاتصال والتواصل كان هذا الاعتماد يتزايد ، ثم شهد هذا الاعتماد المتبادل، طفرات عدة فى القرن السادس عشر، والقرن التاسع عشر، ثم فى القرن العشرين وبخاصة فى الربع الأخير منه ، وبذلك تكون العولمة كياناً موجوداً منذ القدم ولكنها جاءت اليوم فى شكل وثوب جديد يلخص "سعد الدين إبراهيم" هذه الاختلافات فى:

1- اختلفت عولمة اليوم عن الأمس فى اسمها وليس مضمونها أو محتواها أو آلياتها.
2- سرعتها المتناهية فى السنوات الأخيرة من هذا القرن.
3- شمولها لمزيد من جوانب الحياة الجماعية والفردية.
4- مركزية الغرب فى قيادة حركتها ، طوال القرون الأربعة الأخيرة.
5- مركزية الولايات المتحدة الأمريكية فى قيادة الغرب الذى يقود عملية العولمة طوال العقود الأربعة الأخيرة[9].

ويتساءل الباحثون: هل العولمة بنت هذا الزمان المتأخر أم لها جذور ضاربة في التاريخ الأوربي القديم؟ فيذهب البعض إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل بداياتها الأولى ترجع إلى القرن التاسع عشر، مع بدء الاستعمار الغربي لآسيا وأفريقيا والأمريكتين، ثم اقترنت بتطور

النظام التجاري الحديث في أوربا، الأمر الذي أدى إلى ولادة نظام عالمي متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم العولمة.

وآخرون يذهبون في هذا الإطار إلى أن مصطلح النظام العالمي كان مستخدمًا منذ مؤتمر فيينا عام 1815م الذي قاده مترنيخ رئيس وزراء النمسا، وجدده بسمارك الألماني في سبعينيات القرن التاسع عشر، ثم تجدد ثانية على يد "كلمنصو" الفرنسي في مؤتمر فرساي عام 1919م، ثم تجدد في مالطا على يد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، والحق أن الباحث الذي يدرس التاريخ منذ أقدم العصور التي ظهرت فيها الإمبراطوريات إلى اليوم، يلاحظ أن قوة عظمى تريد أن تتفرد دائمًا بحكم العالم، وإخضاعه إلى مبادئها، فاليونان والرومان والفرس والتتار والإمبراطوريات الحديثة، كلها كانت تتجه هذا الاتجاه في الهيمنة والسيطرة. وأوربا الحديثة ذات التاريخ الاستعماري هي النموذج الجلي. في محاولة السيطرة والهيمنة؛ لأن الحضارة الحديثة تعد نفسها حضارة عالمية مركزية؛ فهي عالمية في أفكارها ومنتجاتها، وهي مركزية لأنها تدور حول نفسها في قيمها المبعثرة. ولذلك فإنها حضارة لا تعترف بغيرها من الحضارات، ويصل الأمر بقادة هذه الحضارة إلى أن ينكروا أي حدث مهم وقع في العالم قبل عصر هذه الحضارة ؛ ويقول الأستاذ مالك بن نبي: "هذه الأقوال هي التي خلقت ثقافة الإمبراطورية الغربية التي تقوم على أساس السيادة العنصرية والاستعمار".

فهيمنة العولمة على العالم اليوم بمواصفاتها الشاملة نتيجة لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية، تمشي مع طبيعة الأشياء في تاريخ الغرب الحديث، وتمثل المرحلة الأخيرة في محاولة الحضارة الغربية للسيطرة على العالم ومحو الآخر ، ويعارض باحث آخر هذه

النظرة ويذهب إلى أن العولـمة ليست تطوراً عن الاسـتعمار الأوربـي أو ظاهرة الثورة الصناعية، وإنما هي نظام كوني شامل جديد، مواصفاته لا تشبه مواصفات الإمبراطوريات السابقة(10). ويعدد "محمد الجـوهرى" وسائل العولمة التى تمكنها من السيطرة والهيمنة على العالم فيما يلى:

1- الشركات عابرة القارات.

2- وسائل الاتصال والمعلومات.

3- منظمة التجارة العالمية وفتح الأسواق والحدود.

4- النظام الاعلامى الدولى الجديد.

5- الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ومؤتمراتها.

6- القوة الأمريكية آلية من آليات العولمة(11).

إن الانتصار الحديث للسوق ليس إلا انتصار مبدأ كل شئ للسوق، الأمر يتعلق بآخر التحولات فى تاريخ عالمى طويـل والعولمـة الأولـى تؤرخ باحتلال أمريكا، عندما أدرك الغرب كروية الأرض لكى يكتـشفها ويؤسس سيطرته عليها "عندما ينتهى زمن العالم فهو يبدأ " بحسب صيغة "بول فاليرى".

هذه العولمة الأولى ربما كانت الأكثر حسماً ممـا تبعهـا ، لقـد أسرعت فى تبادل النباتات ، وحتى الأمراض أيضاً وباحتلال أوربا لأمريكا جرى إدخال حيوانات أليفة إلى هذه القارة ، أبقار وأغنام والحصان الـذى أتاح احتلالاً توسعياً شمل مسافات ومساحات شاسعة قليلة السكان، كما أدى إلى إدخال القمح والبرسيم ونظام الإنتاج الأمريكي وفـى المقابـل فـى القارات الأخرى انتشرت محاصيل الذرة والبطاطا ، كما أقيم نظام إنتـاج جديد هو المزارع الاستعمارية لقصب السكر والكاكاو ثم البن والقطن مع

آثارها السيئة على الشعوب الأفريقية التى تقدم اليد العاملة من العبيد وقيام مجتمع جديد، على التراب الأمريكي حول المزارع والنتائج المباشرة وغير المباشرة لمثل هذه العملية. هكذا انتصر المذهب التجاري مع التجارة الثلاثية والحلف الاستعماري.

عولمة ثانية بدأت منذ مؤتمر "برلين" وتقاسم أفريقيا ما بين 1885 –1887 أما الثالثة فبدأت مع ما يسمى بتصفية الاستعمار ومرحلة التطور، والرابعة تغطى فى الواقع أربع ظواهر مرتبطة ببعضها : تحول الشركات إلى عابرات الوطنيات، تقلص تنظيمات الدولة فى الغرب، انهيار التخطيط فى الشرق، وهيمنة المالية على الاقتصاد(12).

وهناك باحثون يرجعون بدايات العولمة الحالية إلى السياسات التي ارتأت أمريكا أن تسيطر بها على العالم، غير أن الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي، أجلّت تلك الهيمنة إلى سنة 1989م؛ حيث ضعف الاتحاد السوفيتي وظهرت فيها نتائج سياسة البيريسترويكا التي حمل لواءها السكرتير العام الأخير للحزب الشيوعي السوفيتي "ميخائيل جورباتشوف".

ويرجع صاحبا كتاب فخ العولمة البداية الحقيقية للعولمة إلى عام 1995م؛ حيث وجّه الرئيس السوفيتي السابق "جورباتشوف" الدعوة إلى خمسمائة من قادة العالم في مجال السياسة والمال والاقتصاد في فندق فيرمونت المشهور في سان فرانسيسكو لكي يبنوا معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين. وقد اشترك في هذا المؤتمر المغلق أقطاب العولمة في عالم الحاسوب والمال وكذلك كهنة الاقتصاد الكبار، وأساتذة الاقتصاد في جامعات "ستانفورد" و"هارفرد" و"أكسفورد". واشترك فيها من السياسيين، الرئيس الأميركي "جورج بوش" الأب، ووزير خارجيته

"شولتز"، ورئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر" ورئـيس وزراء مقاطعة سكسونيا وغيرهم، والمشروع السياسي للنظام العالمي الجديد الذي انتهى إلى العولـمة هو تفتيت الوحدات والتكوينات السياسية إلى كانتونات ودويلات صغرى ضعيفة ومهزوزة، ومبـتلاة بـالكوارث والمجاعـات والصراعات والأزمات[13]. وهناك بعض السمات التى يتسم بها عـصر العولمة وهى:

1- العلم الغزير ، حيث تتعدد مصادر المعرفة أكثر مما هى عليه الآن، فلن تكون المدرسة أو وسائل الإعلام أو الكتـب وحـدها مـصدراً للمعرفة، بل ستصبح إلى جانبها مصادر أخرى أكثر اتساعاً وشمولاً، فباستطاعة الإنسان أن يحمل مكتبة كاملة فـى جيبـه مـن خـلال الأقراص المدمجة (CD)، كمـا أن المعرفـة لـن تقتـصر علـى التخصص، وسيصبح تعدد اللغات أداة العصر للمعرفة، وسيكون إلى جنب اللغة (الأم) خاله وعمة وهكذا.

2- أما السمة الأخرى فهى توفير المهنية العالية، فالمهارات المهنية يجب أن تكون ذات مستوى متقدم فى الأداء ، لأنها ستتعامل مـع أجهـزة وتقنية عالية تتطلب تعليماً وتأهيلاً وتدريباً عاليـاً، حيـث سيقـضى الإنسان ربع وقته تقريباً يتعلم كيف يتعامل مع ذلك التقـدم العلمـى والاستفادة منه.

3- أما السمة الثالثة من سمات عصر العولمة فهى المرونـة والتنـوع، وهى سمة ليست مقتصرة على مرونة المادة بل تمتد إلـى مرونـة الموقف والفكر وتنوعهما، وهذه أخطر القضايا التى يمكن أن تواجه الأمة، حيث يمكن أن تضيع هويتنا الثقافية أو حقوقنا السياسية تحت هذه المرونة[14].

ثالثاً : عنف العولمة :

اعتقدنا إننا تركنا خلفنا عبودية ومحارق وتفرقة عنصرية ولم تسمح الإنسانية مطلقاً للأنظمة الوحشية والعنيفة – والتى كنا تخيلنا موتها – أن تشكل قواعد حياتنا مرة أخرى ، وبالرغم من ذلك نجد العولمة تسببت فى عبودية جديدة ومحارق جديدة وتفرقة عنصرية جديدة حيث شنت العولمة حرباً ضد الطبيعة والنساء والأطفال والفقراء وحولت كل جالية وبيت إلى منطقة حرب ضد التنوع ، حرب الكبير ضد الصغير ؛ والعولمة لا تخسر أبداً فما كان مستخدم من تقنيات وقت الحرب ضد الطبيعة أصبح قاعدة للإنتاج وقت السلم مثل مبيد "الديوكسين" الذى رش على فيتنام أصبح الآن يرش مع سموم أخرى على مزارعنا كمبيد أعشاب حتى النباتات والحيوانات أصبحت مهندسة جينياً ، وبينما عنف العولمة ينمو بات الإجهاد واضحاً على المجتمعات والنظم البيئية والمعيشية والاجتماعية مما ينذر بحالة توقف بيئى واجتماعى.

فالأبقار فى أوربا خاضعة لمرض جنون البقر (BSE) وملايين الحيوانات تحرق جراء انتشار الحمى القلاعية ، آلاف المزارعين فى الهند ينتحرون نتيجة لتحطيم "الطالبان" لتراثهم الممثل فى تخريب تمثال "بوذا "، طفل فى الخامسة عشر من عمره يضرب زملائه فى مدرسة عُليا بكاليفورنيا ، تطهير عرقى هنا وهناك ، كل هذه الحروب وقت السلام وفى حياتنا اليومية والسبب فى ذلك التعبير الأخير لعنف العولمة الذى وضع نظام الربح فوق الحياة ، والتجارة فوق العدالة والأخلاق ، واستخدام العلوم البيئية كتقنيات للعنف، فمن الطبيعى أن تأكل الأبقار النبات ولم تقصد الأبقار أكل جثثهم النافقة ولكن فى ظل نظام صناعى تعولم المصنع تحت قواعد تجارية أدت لطحن لحم الخراف والأبقار المصابة وتحويلها

لغذاء الماشية ، كذلك المفترض أن يلعب الأطفال مع أصدقائهم في المدارس إلا أن ثقافة العنف والأسلحة حولت المدرسة إلى مناطق حرب ، حيث كان التركيز على التجارة والنمو الاقتصادى والتراكم المادى سبباً فى ترك الأجيال القادمة من الأطفال "مسروقين" من الطفولة أو يعيشون فى طفولة خانقة عنيفة وأبلغ دليل على ذلك ما حدث لأطفال العراق بسبب المقاطعة التجارية التى تسببت فى وفاة (12) طفل كل ساعة ، وليس أطفال العراق فقط ففى مناطق أخرى من العالم الثالث لم يعد للأطفال خيار للبقاء سوى دفعهم إلى الدعارة أو الحرب أو إلى سوء التغذية نتيجة لسياسات التحرر الاقتصادى.

ويغذى الأسواق واحد من سمات العولمة الأبدية وهى إنكار الغذاء لجائعة حيث لا تستطيع البلدان ضمان الغذاء لأفرادها لأن ذلك يتحكم فيه سياسات والتزامات مالية حمائية ، والجريمة الأخرى فى نظام العولمة هى إنكار الطب على المريض فالإبادة الجماعية المسماة باتفاقية الملكية العقلية ذات العلاقة التجارية بمنظمة التجارة العالمية التى تطبق قوانين مسجلة تمنح حقوق احتكارية خاصة للصيدليات وصناعة التقنية الحيوية تهدف إلى تحقيق الأرباح وتمنع البلدان النامية من إنتاج عقاقير عامة منخفضة التكاليف. فالعولمة نظام عنيف تم فرضه وبقاءه باستعمال العنف كتجارة مرتفعة فوق الحاجات الإنسانية الشهية والنهمة للأسواق العالمية للمصادر تقابل بإطلاق عنان الحروب الجديدة على المصادر مثل الحرب على الماس وقتل الآلاف من النساء والأطفال.

والخلاصة إن نقل موارد الناس إلى الشركات متعددة الجنسيات يجعل الدول أكثر عسكرية فهم يسلحون أنفسهم للحفاظ على مصالح تجارية ويشنون حروباً ضد أبناء شعوبهم ، فالعنف الحكومى ضد أفراد

الشعب كان مستعملاً من أجل المصالح التجارية إلا أن هدف الشركات ليس فقط التحكم فى المواد الخام مثل الماس والنفط والمعادن ، ولكن تحويل نسيج الحياة إلى الملكية الخاصة وامتلاك العقول مثل امتلاك البذور والنباتات(15).

رابعاً : الاسلام و العولمة :

لقد أصبح لدينا الآن أكثر من الأمة حيث توجد الأمة الضخمة Mege-Ommah قوامها أكثر من 1.2 مليار مسلم من جميع الأعراق والجنسيات فإنك تسمع صوت المؤذن بدءاً من مآذن جاكرتا بإندونيسيا وانتهاء ببيوت العبادة فى ديربورن بميتشغان والقرآن أصبح أكثر كتاب مقروء فى لغته الأصلية على مر التاريخ، فالعولمة من حيث هى عملية Process يمكن أن تكون داعماً للإسلام بنشرها للقيم الإسلامية وجلبها على العالم الإسلامي مهارات جديدة وفرصاً جديدة للتقدم، كذلك من الممكن أن تصبح العولمة عدواً للإسلام عندما يؤدى تأثيرها الرئيسي إلى تآكل القيم الإسلامية والتقليل من شأن المؤسسات الإسلامية(16) ، والواضح والجلى أنهم يريدون العولمة فى الدين وضرب العقيدة فهم يشنون حرباً دينية بوسائل لا أخلاقية لا علاقة لها بمقاصد الدين ، أى دين ولا بحُرية الدعوة التى هى حق لكل أصحاب الديانات(17).

وتتبيّن لنا حقيقة الأوضاع العامة في العالم الإسلامي، من المعلومات الإحصائية التالية :

– يبلغ عدد سكان العالم في الوقت الحاضر، ستة مليارات نسمة. وهذا العدد يزداد سنوياً بنسبة مائة مليون نسمة، و90 بالمائة من الزيادة تقع في 127 دولة، وكلها من العالم النامي التي لا تستطيع أن تستوعب

هذه الزيادة الديمغرافية المطّردة. ويقع العالم الإسلامي في القلب من هذا العالم النامي.

– مع إطلالة القرن الحادي والعشرين، فإن ثلثَ سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر (أي تحت معدل دخل سنوي يبغ ثلاثمائة (300) دولار)، والأكثرية الساحقة من شعوب العالم الإسلامي مشمولة بهذه الظاهرة.

– استناداً إلى دراسات إحصائية لمنظمة اليونيسيف، فإن 12 مليون طفل تحت سن الخامسة، يموتون سنوياً نتيجة أمراض قابلة للشفاء. وهذا يعني أن كل يوم يموت 33 ألف طفل لأسباب يمكن تجنبها بما فيها سوء التغذية. وتشمل هذه الدراسة أطفالاً من العالم الإسلامي من بنغلاديش حتى موريتانيا.

– واستناداً إلى إحصاءات الأمم المتحدة أيضاً، فقد اقتُلع أكثر من 75 مليون إنسان من بيوتهم في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب الحروب والصراعات الدينية والإثنية والقبلية، ويطل القرن الحادي والعشرون، وهناك أكثر من 60 مليوناً لا يزالون في حالة تهجُّر. وهنا أيضاً، فإن نسبة عالية من المهجَّرين هم من المسلمين العرب والآفارقة والآسيويين.

– تدخل أكثر من 75 دولة، القرن الحادي والعشرين، وهي خاضعةً كلياً أو جزئياً، لمشيئة البنك الدولي، مستسلمةً لإرادته، منفذةً لسياسته، وذلك تجنباً لإعلان عجزها وإفلاسها. وبموجب ذلك تلتزم هذه الدول بتوجيه اقتصادياتها نحو عدم النموّ، ونحو تخفيض الإنفاق، ونحو وقف الدعم على بعض المواد الاستهلاكية التي تقدمها لمساعدة شعوبها الفقيرة. وبعض هذه الدول من العالم الإسلامي.

فإذا كانت العولمة الثقافية تُفرض على العالم الإسلامي، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، وفي هذا المناخ القاتم، ألا يحثّنا ذلك على البحث جدّياً، عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ضعف العالم الإسلامي اقتصادياً، ويدعونا في الوقت نفسه، إلى الربط بين معالجة الآثار السيئة للعولمة، وبين المبادرة الجدّية لإصلاح هذه الأوضاع إصلاحاً يقوم على أقوى الأسس؟.

إن المجتمعات الفقيرة المحرومة، تمثّل أحد المجالات الحيوية للعولمة؛ فكلما ضعفت المناعة الاقتصادية، ضؤل تأثير المناعة الثقافية لدى الشعوب، مما يجعل السقوط والانهيار تحت مطارق ضربات العولمة الثقافية أكثر احتمالاً في ظل هذه الأحوال. ولذلك فإن العمل المخطّط والمدروس في هذا المجال الحيوي، من خلال القنوات المتخصصة، وبتضافر الجهود في إطار العمل الإسلامي المشترك، هو واجبٌ من الواجبات المهمة التي تقع على كواهلنا جميعاً، والتي لا يُعفى منها أحد.

إن من شأن سدّ الفجوة الكبيرة بين الغنى والفقر في العالم الإسلامي، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومتكاملة وشاملة، أن يحدّ من المجال الذي يعمل فيه نظام العولمة الثقافية، وأن يقطع الطريق على القوى المهيمنة التي يسعى القائمون عليها إلى إكراه الحكومات والشعوب على الإذعان لها والرضوخ لإرادتها والذوبان في العولمة الثقافية. ومن أجل ذلك لا يصح عقلاً ولا شرعاً، أن نظل مكتوفي الأيدي، مقيّدي العقول أيضاً، أمام التقدم المطّرد الذي يعرفه اكتساح العولمة الثقافية للعالم الإسلامي. ونعتقد أن العمل في هذا المجال الواسع، ينبغي أن يكون هو العمل الذي تحشد فيه القوى وتُعبّأ القدرات وتُستحث الهمم[18].

وهكذا فإن "العولمة" تمثل خطراً وتصبح عدواً للإسلام لأنها ليست سوى مسمى آخر "للتغريب" ولكن على نطاق أكبر فهل بالتكنولوجيا الحديثة والمعلومات والاتصال يصبح الإسلام مهدداً ؟ حتى هذه اللحظة فإن الرد سيكون بالإيجاب ، ولكن نفس التكنولوجيا من الممكن أن تستخدم لتطوير المعرفة الإسلامية والبحث العلمى الإسلامي والقيم الإسلامية واقتصاديات العالم الاسلامى(19).

إن الصدق مع النفس، هو الخطوة الأولى نحو امتلاك أدوات التحكّم في الآثار المدمرة للعولمة. ومن الصدق مع النفس، أن نعترف ونقرّ بأننا، كأمة إسلامية، وفي هذه المرحلة التاريخية، لا نمتلك القدرات الكافية لكسر موجات العولمة، وللتحكّم في اتجاهات الرياح التي تهبُّ بها. ولا ينبغي أن يفتَّ هذا الموقفُ الصادقُ في عضدنا، أو أن يُقعدنا عن القيام بما يتعيّن علينا القيام به، من عملٍ دؤوب للتخفيف من وطأة آثار العولمة، ولردّ هجماتها، وللتقليل من الخسائر الناجمة عن هذا الغزو ما أمكننا ذلك، وما استطعنا أن نسلك من سبيل إلى القيام بما يستوجبه الموقفُ(20).

خامساً : العرب والعولمة :

إن الأرض التى نعيش عليها ليست مجرد تراب أو طين ، إنما هى الوطن والانتماء ، ووعاء الذكريات ، وديوان التاريخ ، وسيرة الأجداد، ومصنع المقدسات، واللغة ليست مجرد أداة تعبير ، أو تخاطب، إنما هى الفكر وهى الذات، وهى العنوان ، بل ولها قداسة مالية ومنظومة القيم تمثل مرجعياتنا فى السلوك ، وهى ليست نسبية أو مرحلية إنما هى جزء من الثوابت . إن آثارنا ليست مجرد أحجارٍ إنما هى الإبداع ذاته تعبيراً عن الروح والوجدان والمثل الجمالية(21).

وهناك عنصر ذاتي في ظهور العولمة يكمن في سعي القوى المسيطرة على العالم وهي القوى الصناعية والشركات الكبرى إلى استغلال التقدم التكنولوجي من أجل توسيع دائرة نفوذها وهنا توجد إرادة وإستراتيجية من جانب هذه القوى ، فعصر "الكوكبة" كما نعيشه الآن هو عصر سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي كله، وهذه الشركات تعتبر الكرة الأرضية كلها سوقاً لها وكل ما يهمها الأرباح التي تحققها. والحدود بين الدول الصغيرة والهويات الثقافية أشياء سخيفة تعرقل بناء الأسواق الكبيرة التي لا حدود ولا قيود داخلها وهذا ما يجعل الأمريكان يهرولون إلى الصين ويخطبون ودها ويجعل الأوربيين يهرولون إلى آسيا ويجعل الجميع يهرعون إلى أسواق العالم العربي لقسمتها فيما بينهم.

وتقوم "العولمة" في الشراكة المتوسطية على أساس فتح أسواق الدول المتوسطية أمام المنتجات الصناعية الأوربية ولكن ليس أمام المنتجات الزراعية وليس أمام القوى العاملة من دول جنوبي البحر المتوسط، و"العولمة" بين دول الشرق الأوسط معناها فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصناعية والزراعية الإسرائيلية أو أمام المنتجات الأمريكية والأوربية التي تغير إسرائيل علاماتها التجارية بان تضع عليها أسمها ثم تعيد تصديرها على الأسواق العربية[22].

وفي ضوء ذلك فالعولمة واقع طبيعي وموضوعي لكن نسبي وهذا الواقع لا يمنع استراتيجيات عدة للسوق وعليه ينبغي علينا كعرب إذا أردنا ألاّ نكون مهمشين أن نبلور ونطور إستراتيجية أخرى تستجيب لروح التطور الأخير وتستخدم التقدم التكنولوجي لصالح البلدان التي لم تنجح بعد في تطوير مجتمعاتها على الأقل فيما يتعلق بمشروع التنمية[23].

وأمام الهجمة الشرسة للعولمة دار نقاش واسع حولها يعود إلى بضعة أعوام فى العالم العربى والمراقب لهذا النقاش يلحظ موقفين فى النظر إلى هذه الظاهرة : موقف أول يرى العولمة عبارة عن إستراتيجية أمريكية وغربية تسعى إلى تجديد المرحلة الإمبريالية أو هى نوع من الاستمرار لها، لذلك لا مناص من الوقوف فى وجهها ومقاومتها. وهناك من يرى فى العولمة واقعاً موضوعياً متحققاً كالقدر وليس لأمريكا أو لسواها أى دور فيها، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها سيرورة موضوعية والدخول فيها باعتبارها فضاء مفتوح على النظام الكونى(24)، وفى بحث للدكتور "على الدين هلال" تناول موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوحدة العربية من خلال استشهاد وافٍ بالوثائق الأمريكية يحدد الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة فى خمسة أهداف رئيسية: رفض الوحدة العربية، وتحجيم دور مصر العربى ، ودعم التفوق الإسرائيلى، وضمان تدفق النفط بأسعار مناسبة والتحكم فى تدوير عوائده، وفتح الأسواق العربية للبضائع والثقافة الأمريكية(25).

نعم نحن مليئون بالعيوب التى تحتاج إلى إصلاحٍ عرباً ومسلمين ولكنهم هم أيضاً مليئون بالعيوب التى تحتاج إلى إصلاح فما شأنهم بنا بالضبط ؟ ولماذا لا يتركوننا لحالنا ويلتفتون إلى أنفسهم ؟ هل السبب أن عيوبنا أدت بنا إلى أن نهددهم ونضربهم بالطائرات ، ولكن ألم تؤد عيوبهم هم إلى قيامهم بتهديدنا وضربنا بالطائرات ؟ هل السبب هو أننا نعكر صفو حياتهم ونلوث مياههم (كما قال الذئب للحمل فى القصة المشهورة) ؟ أنهم أيضاً يعكرون صفو حياتنا ويلوثون البيئة بأكثر مما نلوثها. هل السبب هو أننا نعامل المرأة باحتقار ونهدم تماثيل أثرية جميلة ؟ فما شأنهم فى هذا بالضبط ؟ هل طالبناهم بأن ترتدى نساؤهم الحجاب

وبهدم تماثيلهم الأثرية الجميلة ؟ هل وجهنا إليهم اللوم والتقريع عندما هدموا تماثيل لينين الجميلة بمناسبة سقوط الاتحاد السوفيتي وهلل الأمريكيون لهذا الهدم ، أو عندما قامت طائراتهم بقصف أجمل الكنائس والكاتدرائيات خلال الحرب الثانية تحقيقاً لأغراض دنيوية حقيرة ؟ ثم فلنفرض أنهم يريدون فعلاً أن تصلح أمورنا ويستقيم حالنا ، فهل يتصورون حقاً أن من السهل علينا أن نقوم بعملية التجديد والإصلاح المرجوة والطائرات تقذف القنابل من فوق رءوسنا ؟ وهل تركونا حقاً لشأننا ، فى أى وقت من الأوقات، من أجل أن نقوم بالفعل بعمل اللازم للتجديد والإصلاح؟ أم أنهم كثيراً ما تدخلوا لتعطيل محاولاتنا لإجراء هذا التجديد والإصلاح إما بترتيب انقلاب عسكرى مرة أو بالضرب بالطائرات مرة ؟ وما الذى يضمن لنا على أى حال أن ما سنقوم به من تجديد وإصلاح سوف يعجبهم ؟ إنهم يريدون نوعاً معيناً من التجديد والإصلاح لا يرضون بغيره. فإصلاح أليندى فى شيلى لا يعجبهم وإصلاح السنداتيستا فى نيكاراجوا لا يعجبهم، وديمقراطية إيران ومشاركة المرأة الإيرانية فى الحياة العامة لا تعجبهم، ولكن ديكتاتورية بنيوشيه فى شيلى تعجبهم. القسوة فى معاملة الشاذين جنسياً لا تعجبهم ، ولكن قسوة الإسرائيليين فى معاملة الفلسطينيين تعجبهم. فما الذى يضمن لنا أن ما سنقوم به من تجديد وإصلاح سوف يحظى برضاهم ؟

ولكن الأمر طبعاً لا علاقة له بأى رغبة فى التجديد أو الإصلاح إن كل هذا الكلام عن الحضارة وصراع الحضارات وحقوق الإنسان والتمدين والتخلف لا علاقة له بالطبع بأهدافهم الحقيقية، فهم يريدون أشياء مختلفة عن حماية تماثيل بوذا ولا يدخل فيها إقناع النساء المسلمات بخلع الحجاب. إنما يستعمل هذا الخطاب الإنشائي لتسهيل مهمتهم الأخطر

والأهم، وهى تتعلق بشئون الاقتصاد والبترول والنفوذ السياسى والعسكرى وليس بحجاب النساء وتماثيل بوذا. وكل هذا يثير الغيظ والحزن فى النفس ولكنه ليس شيئاً جديداً بالمرة، فقد كان خطاب الغرب الاستعماري دائماً مختلفاً عن حقيقة أهدافه (وهذا هو كل ما يعنيه ما يسمى "بنظرية المؤامرة" فما الخطأ فيها بالضبط) ولكن الذى يثير الإحباط الشديد والخجل هو أن نرى مثقفينا يتصرفون ويتكلمون وكأنهم يصدقون كل كلمة تقال لهم فى وسائل الإعلام الغربية، يقولون لنا : "أنتم متخلفون" فنقول لهم : "نعم بالطبع" ، يقولون لنا "إنكم تعكرون صفو حياتنا وتلوثون الماء الذى نشرب منه فالمشكلة إذن صراع حضارات" ، فنقول لهم "عفوا ، إننا لم نقصد الصراع بل قصدنا فقط الحوار والتواصل معكم". يقولون لنا باحتقار "لماذا أنتم بهذه الحقارة" ، فيجيبهم كبار مثقفينا قائلين : " إنما الحقراء هم فقط البعض منا ولكن معظمنا لا بأس به. ونحن نرجوكم ونستعطفكم ألا تأخذونا جميعاً بجريرة هذا النفر الضئيل من المجرمين . على أى حال فسوف نرسل إليكم بعدد من البعثات تقوم بشرح الأمور وتوضيحها"(26).

سادساً : مبادئ الحركة الصهيونية والعولمة :

ظهر مفهوم أو كلمة صهيونية أولاً فى كتابات اليهودى النمساوى "ناثان برنباوم" حيث استخدام كلمة صهيون ليصف بها الاتجاه السياسى الجديد ، بين صفوف اليهود وغيرهم. هذا الاتجاه الجديد الذى حول الاتجاهات أو النزعات الماشيحانية القديمة اليهودية والتى بدأ ظهورها خلال القرن السادس عشر للتعبير عن بؤس اليهود وشقائهم نتيجة لما يسمى بالمسألة والمشكلة اليهودية إلى حركة سياسية. كما تم تحويل الحركة الماشيحانية التقليدية إلى نوع من البرامج السياسية ولتطبيق الأيديولوجية الصهيونية بصورة علمية وواقعية، ومن ثم فإن الأيديولوجية

الصهيونية يمكن تعريفها بأنها "حركة سياسية تطالب بإعادة توطين اليهود فى فلسطين (أرض الميعاد) كوسيلة لحل المسألة اليهودية".

وفى عام 1898 قام "تيورد هرتزل" بوضع الأساس الأول للأيديولوجية الصهيونية على المستوى السياسى ليحددها بأنها "حركة سياسية ظهرت كنتيجة مباشرة للنزعات غير السامية ، وهذا يعنى أنها تهدف إلى جعلها وسيلة لحماية اليهود من الإعدام والاضطهاد" . ثم بعد ذلك حدد "ويزمان" C.Weizman الذى أصبح أول رئيس للدولة الإسرائيلية الصهيونية إن عملية إحياء الدولة اليهودية لا يمكن أن تظهر إلا من خلال إحلالها بدولة فلسطين ، وهذا ما يوضح طبيعة وهدف النزعة الصهيونية وأيديولوجياتها السياسية، ومن ثم فإن الحركة أو الأيديولوجية الصهيونية فى البداية كانت تجمع ما بين الاتجاهات الدينية والقومية ، والتى اقترنت فى نفس الوقت بالاتجاهات الاشتراكية وهذا ما ظهر عند تأسيس إسرائيل واقعياً عام 1948م ، وإن كانت قد حصلت على وعد بلفور من الحكومة البريطانية لإنشاء هذه الدولة عام 1917م، وبعد عام 1948م تطورت الأيديولوجية الصهيونية وأصبحت سياسة استيطانية لتحقيق أهداف اسرائيل كدولة صهيونية ، وتوفير المسكن والحياة لكل اليهود، ومناصرة الدعم والتأييد مع الدولة الإسرائيلية الصهيونية والدفاع عنها ضد الأعداء.

ويضيف " أندرو هايوود" A. Heywood فى كتابة " الأيديولوجيات السياسية" إن الأيديولوجية الصهيونية أصبحت مصدراً لكل الاتجاهات السياسية والعسكرية الصهيونية المتطرفة ، وكما يصفها الفلسطينيون أنفسهم بأن الأيديولوجية الصهيونية حركة توسعية استيطانية وأنشئت بصورة خاصة لمعاداة كل العرب.

- **السمات العامة للصهيونية:**

تعتبر الصهيونية كما وصفها مؤسسها الأول " هرتزل " بأنها فكرة استعمارية تدين كلية بفكرها وأيديولوجياتها وقوتها وتحولها إلى الاستعمار والإمبريالية الغربية وتوظيفها فى دولة إسرائيل فــى الــشرق الأوســط والصهيونية تشارك الامبريالية فى كل السمات الاستعمارية، والتى أيدتها الدول الغربية حتى تراعى مضالح هذه الدول بعد استقلال الدول العربيــة خلال الخمسينات من القرن العشرين ، وبإيجاز لقد ظهرت تحليلات كثيرة حول المماثلة بين الصهيونية كحركة سياسية واســتعمارية والاســتعمار الإمبريالى الغربى ، ومن أهم هذه السمات:

1- الاستعمار الصهيونى استعمار استيطانى.

2- الاستعمار الصهيونى استعمار عميل للإمبريالية العالمية.

3- الاستعمار الصهيونى جيب منفصل عن المحيط الانسانى الحــضارى الذى يحيط به.

4- الاستعمار الصهيونى استعمار إحلالي.

5- الاستعمار الصهيونى مستقل ظاهرياً عن الغرب ولكن معتمــد كليــاً عليه.

6- الاستعمار الصهيونى استعمار توسعى[27].

وبالنظرة الدقيقة المتفحصة نستطيع أن نتبين العلاقة الوثيقة بــين الصهيونية والعولمة فالصهيونية تستخدم العولمة لتحقيق المبادئ الأساسية التى قامت عليها من منطلق أن الصهيونية عميل للإمبريالية العالمية ، وأن أفكار الصهيونية التوسعية والاستعمارية القائمة علــى اغتــصاب وطــن وإحلال آخر مكانه تحت سمع وبصر العالم تجد تأييد دولــى نــاتج عــن

مصالح مشتركة بين الدول الكبرى والكيان الصهيوني. فإذا كانت سياسة العولمة لن تسمح لروسيا أبداً بالنهوض والوقوف على قدميها والعمل على بقائها ضعيفة وجعلها مجرد مصدر للمواد الخام تابع لاقتصاد أوروبا الغربية وأمريكا ؛ فإن ذلك يمكن سحبه على باقي دول العالم الثالث وفي مقدمتها البلدان العربية. حيث يلتقي هنا المشروع الصهيوني مع المشاريع الاستعمارية عموماً، وإنْ إناء جديدة وغطاء ثقافي وسياسي مختلف، وبالأخص المشروع الانكلو- ساكسوني للسيطرة على العالم.

المراجع المستخدمة فى الفصل

(1) مهنّد إبراهيم أبو لطيفه ، العولمة وغياب المشروع الحضاري العربي ، من شبكة المعلومات الدولية ، http://www.ibn-rushd.org

(2) محمد الحسينى الشيرازى ، العولمة : دراسة إسلامية معاصـرة، ص ص 5-7 ، من شبكة المعلومات الدولية ، . www.Alshirazi.com

(3) عبدالعزيز بن عشار النويجرى ،العولمة والحياة الثقافية فى العالم الاسلامى، من شبكة المعلومات الدولية، .www.isesco.org

(4) محمد الحسينى الشيرازى ، مرجع سابق ، ص 8 ، من شبكة المعلومات الدولية ، . www.Alshirazi.com

(5) نادية أبوزاهر ، قراءة في مواقف مؤلفي كتاب "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة" من العولمة ، www.haifalana.net .

(6) محمد الحسينى الشيرازى ، مرجع سابق ، ص 8 ، من شبكة المعلومات الدولية ، . www.Alshirazi.com

(7) إبراهيم استنبولى ، العولمة ماذا تعنى حقاً ؟ ، جريدة البرافدا ، 17 / 1 / 2004. www.Zmag.org

(8) مايك فيذرستون، ثقافة العولمة : القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبـدالوهاب علوب ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، 2005 ، ص ص 26 – 27.

(9) أحمد اللقانى ، مرجع سابق ، ص 27 .

(10) سيار الجميل ، العولـمة الجديدة والمجال الحيوي للـشرق الأوسـط : مفـاهيم عصر قادم ، بيروت ، 1997، ص57.

(11) أحمد اللقانى ، مرجع سابق ، ص 27 .

(12) ادوارد كولد سميث وجيرى ماندير ، مرجع سابق ، ص 16.

(13) سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص57.

(14) سعيد محارب ، الثقافة والعولمة، العين ، دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى ، 2000، ص 17 – 18.

(15) Vandana Shiva, Violence of Globalization, www.zmag.org, 2001.

(16) على مزروعى ، مرجع سابق، 162 .

(17) أحمد اللقانى ، مرجع سابق ، ص 28 .

(18) عبدالعزيز بن عشار النويجرى ، العولمة والحياة الثقافية فى العالم الاسلامى ، www.isesco.org.ma .

(19) على مزروعى ، مرجع سابق ، ص 162.

(20) عبدالعزيز بن عشار النويجرى ، مرجع سابق ،

(21) أحمد اللقانى ، مرجع سابق ، ص 28.

(22) على مدكور ، مرجع سابق ، ص 16 .

(23) برهان غليون ، مرجع سابق، ص ص 7 – 8.

(24) على مدكور ، مرجع سابق ، ص 16 .

(25) عبدالرشيد عبدالحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربى وسبل مواجهتها، القاهرة، مكتبة مدبولى ، 2005 ، ص 117.

(26) جلال أمين ، عولمة القهر، القاهرة ، دار الشروق، 2005، ص 145– 147.

(27) عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاجتماع السياسى : النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، بيروت، دار النهضة العربية، 2001، ص ص 417 –422.

الفصل الثاني

عولمة التنمية وتكريس الفقر

توطئة.

أولا : ماهية الفقر.

ثانيا : قياس الفقر.

ثالثا: أسباب الفقر.

رابعا: الفقر مسألة أخلاقية دينية أم مشكلة اجتماعية وسياسية.

خامسا : الفقر والعولمة.

سادسا : مقاومة الفقر و تجريمه.

سابعا : الوصايا العشر لنجاح التنمية فى عصر العولمة.

ثامنا : الآثار السلبية للعولمة على التنمية.

تاسعا : الحماية من الآثار السلبية للعولمة على التنمية.

توطئـــة:

لقد جرت العادة أن يقع تناول قضية الفقر من حيث هـو ظـاهرة اقتصادية واجتماعية عادية مألوفة موجودة في جميع المجتمعـات وفـي جميع العصور، ولكن بدرجات متفاوتة. وتزخر آداب الشعوب بالإشارات إلى الفقراء والأغنياء، كما لا تخلو الأديان من ذكر واجب الأغنياء تجـاه الفقراء باعتبار الفقر والغنى محنة لهؤلاء وامتحانـا لأولئـك ، وخـلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقـراء فـي أدبيات الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحـد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديـد مقـاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعـاة النـسبيّة، فالفقير في الصومال لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقيـر فـي أمريكا الشمالية.

وهكذا سوف نحاول إلقاء الضوء على ظاهرة الفقر مـن خـلال استعراض تأثير العولمة على الفقر بعد تعريفه وقياسه ومحاولة الوقـوف على أسبابه، وما إذا كان مسألة أخلاقية دينية أم مشكلة اجتماعية سياسية ، ثم نتعرف على كيفية مقاومة الفقر ، وإذا كانت التنمية تحاول القضاء على الفقر فسوف نستعرض وصايا عشر أفرد لها الكاتب الأمريكى "تومـاس فريدمان" جانباً كبيراً من كتابه "السيارة ليكساس وشجرة الزيتون" ليؤكـد عليها لإنجاح أى برنامج تنموى في ظل العولمة ، وأخيراً نجمـل الآثـار السلبية للعولمة وكيفية الحماية منها.

أوّلا : ماهية الفقر :

المعاني التي يدل عليها الفقر لغة تتلخص في الـنقص والحاجـة. فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيرا إليه إلاّ إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماما أو لوجوده دون الحاجة. والمعنى السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيـره هو نقص المال الذي يمكّن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن، إلخ ، وقد ميّز بعض الفقهاء قديما بين الفقير الذي لا يملك قـوت عامـه والمسكين الذي لا يملك قوت يومه، وهي مقابلة لها علاقة بواجب الزكاة.. وقد يكون ثمة ما يبرّرها قديما، ولكنها لم تعد اليوم مناسـبة لأن جميـع الأجراء الذين لا دخل لهم غير أجورهم، مهما علت، يعدّون عنـد ذلـك فقراء، وهو ما لا يستقيم بالمقاييس الاقتصادية والاجتماعية الحديثة ، ولعل نسبية الفقر هي التي تبرّر وصف الفقر أحيانا بالمدقع في العربية وبالشديد في ألسن أخرى[1].

ولقد أعتبر "سقراط" الذين ليس لديهم قدر كاف من المـال لتلبيـة احتياجاتهم من الفقراء، كذلك يعرف الفقر بأنه الحالة التي يكون الشخص من خلالها محروماً من وسائل توفير الرزق لنفسه بمعنى تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والملبس ، والإسكان، والرعاية الصحية، فالرجـل الفقير يمكن أن ينظر إليه على أنه شخص غير قادر على تلبية احتياجاتـه الطبيعية والضرورية، ولم يقتصر تعريف الفقر على ذلك ، فالفقر هو ألم ، والفقراء يعانون من آلام جسمانية تجئ مع قدر ضئيل للغاية من الطعـام وساعات طويلة للغاية من العمل، وآلام عاطفية تنجم عن الإذلال اليـومى الناجم عن الاعتماد على الآخرين، ونقصان السلطة والنفوذ، وآلام أخلاقية ناجمة عن الإرغام على اتخاذ اختيارات مثل:"ما إذا كان ينبغـى صـرف النقود من أجل إنقاذ حياة عضو مريض بالأسرة، أو استخدام النقود فـي إطعام أطفال هذه الأسرة"[2].

ولئن كان المفهوم الاقتصادي والاجتماعي هو الطاغي، فإن الفقر كثيرا ما يضاف حقيقة أو مجازا إلى أشياء أخرى، لدلالة الجزء على الكل، أو العكس، مثل فقر الدم، والفقر الذهني والفقر العاطفي، إلخ ، ومن المظاهر المهمة لتطوّر مفهوم الفقر في العصر الحديث، الانتقال من الحاجة إلى الشيء الغائب أو الناقص إلى غياب القدرة على تحقيق الحاجة. وهذا التحول الدلالي مهم لأن غياب القدرة لا يعني بالضرورة غياب الإرادة، وهو ما يطرح قضية المسؤولية الموضوعية.

وتنزع المؤسسات الأممية إلى تحديد عتبات الفقر حسب مستوى المعيشة في كل بلد، ولكنها تورد غالبا معدّلا يطبق على البلدان الفقيرة، مقدّرة عتبة الفقر بمعدّل دخل فردي دون الدولارين في اليوم، ومعتبرة ما دون الدولار الواحد علامة فقر مدقع ، ويمكن التمييز بين الفقر الثابت المتواصل، وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو جائحة من الجوائح أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتضامن الشعبي والدولي ، ويقودنا ذلك إلى تحليل أسباب الفقر المتعددة(3).

ثانياً : قياس الفقر :

بذل الباحثون جهوداً جبارة في قياس الفقر باستخدام طرائق ثلاث مستفيضة الشروح وهى : الرخاء الاقتصادى ، والكفاءة والمقدرة ، والاستبعاد الاجتماعى.

1ـ الرخاء الاقتصادى :

حاولت بحوث الفقر التي يتزعمها الاقتصاديون أن تعرف الفقر من تلك الزاوية بعدد من الأساليب الكمية وتوجد ثلاث أنواع من مقاييس

الرخاء الاقتصادى المستخدمة في الكتابات : الدخل ، والاستهلاك ، والرخاء بالإضافة لذلك فتلك المعايير الثلاثة يتم تعريفها باستخدام مفاهيم مجردة ونسبية وذاتية.

ويأتى الفقر المطلق في أعلى مستوى أساسى للرخاء الاقتصادى ، وهو يعنى الافتقار إلى الوسائل الأساسية للبقاء على قيد الحياة . وهنا يرتبط وضع اللافقر للفرد بقدرته على تحاشى الحرمان المطلق غير أن تحديد ما هى الأساليب الأساسية للبقاء على قيد الحياة ينطوى على معايير تحكمية، حيث إن مسألة البقاء على قيد الحياة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بنوعية هذا البقاء، وهناك اختلافات جمة فيما يتعلق بالمكونات الأساسية للبقاء على قيد الحياة، فقد يحتاج الفرد – على سبيل المثال – لوسائل اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وسياسية للبقاء على قيد الحياة بيد أن العديد من تلك الوسائل لا يمكن قياسها كميا ناهيك عن قياسها مالياً.

غير أن الفقر قد جرى تعريفة أيضاً احتكاما لبعض معايير البقاء على قيد الحياة ؛ حيث أعتمد عادة على كمية الدخل اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية من الغذاء أو الحد الأدنى لسلة السلع الاستهلاكية أو مستوى الرخاء أو القدرة الفردية اللازمة للعيش في أدنى مستويات الحياة الأساسية ، وعلى ذلك فمفاهيم الدخل ، والاستهلاك ، والرخاء بالغرم من أنها تبدو مختلفة إلا أن هناك علاقات بينيه بينها، كما أنها تركز في اتجاه السلع والخدمات ، فنحن لا نستطيع على سبيل المثال أن نضع حداً أدنى للدخل يعتبر من يحصل عليه غير فقير، دون أن نأخذ في الاعتبار احتياجات الاستهلاك والرفاهية. وهنا لا يتعلق الأمر بكون الاستهلاك والرخاء يمثلان نفس العناصر التي يمكن قياسها كمياً من حيث الاقتصاد أو الدخل، ولكنه يتعلق بأن مفهوم الرخاء يتخطى ما يحتاج الفرد

لاستهلاكه حتى يبقى فرداً غير فقير وعلى الرغم من ذلك فإن التحقق من رخاء الفرد أو المنفعة اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية هو أمر معقد ؛ حيث إنه لا توجد حدود لأخذ السلع الاستهلاكية . مثل النزهات والترفيـة والمشاركة الاجتماعية .

فطبقا لأسلوب الدخل المطلق على سبيل المثال يعرف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خط الفقر على أساس دولار واحد من الدخل يومياً، وتعرف منظمة العمل الدوليـة خـط الفقر بدمج الاحتياجات الأساسية مع أسلوب الاستهلاك المطلق على أنـه الحد الأدنى من المتطلبات في الغذاء والمأوى والملبس والخدمات الأساسية الأخرى مثل النقل والرعاية الصحية والصحة والتعليم ، غير أن برنـامج الأمم المتحدة الإنمائى قد قسم الفقر المطلق إلى : **فقر حـاد** يتمثـل فـي الافتقار إلى الدخل اللازم لتلبية احتياجات الغذاء الأساسية ، **وفقـر عـام** يتمثل في الافتقار إلى الدخل اللازم للوفاء بالاحتياجات الغذائيـة وغيـر الغذائية على حد سواء ، وهو يرى أن النوع الأول هو الذى يمثـل فقـرا مطلقاً.

فالفقراء كما يرى "تاونسند" دائماً هم أولئك الذين يفتقـرون إلـى الموارد المناسبة للحصول على نظم غذائية معينة، وإلى المـشاركة فـي بعض الأنشطة ومن الحصول على مستوى معين من المعيشة والكرامـة، والتركيز هنا على توزيع الموارد وهو ما يفرق بل ويستبعد الفقير من بقية المجتمع.

2ـ المقـدرة :

البعد الثانى لقياس الفقر هو فقر المقدرة والذى يركز على عوامل أخرى غير الدخل والاستهلاك والرخاء ، هذا المفهوم لفقر المقدرة قد سهل

إلى حد كبير عملية التفريق بين الفقير وغير الفقير، وذلك عـن طريـق النظر لما هو أبعد من الدخل والقدرات الاستهلاكية ، وقد ذهب تعريـف الفقر على أساس المقدرة أبعد من تفسيرات الرخاء الاقتصادى للفقر، حيث مال إلى النظر للعوامل التي تجعل المرء غير قادر على الحصول على ما يكفيه من رخاء إنسانى وقد تتخذ كفاءة الفرد العديد مـن الأبعـاد، مثـل التعليم، والصحة، وغيرهما، كما أن لها تأثيراً قوياً على رخائه بما في ذلك تأثيرها على تكوين الدخل اللازم لزيـادة اسـتهلاك السـلع والخـدمات. واعتماداً على تعريف المقدرة بأنها القدرة على لعب دور أو تحقيق إنجاز، يرى "سين" أن المهم في تقييم مستوى معيشة الفرد هو قدرته على اتخـاذ قرار مبنيٍ على معلومات ، والعيش حياة طويلة سليم البدن. ووجود دخل أو ثراء لا يعنى بالضرورة تحسن ظروف الحياة، كما أن الافتقار إليهما لا يؤدى بالضرورة أيضاً إلى سوء تلك الظروف. ويرى "ميلباور" على سبيل المثال أن معالجة الموضوع من ناحية المقدرة "يركـز علـى القياسـات الأنثروبومترية(4) الفيزيقية" وعلى الصحة ، ونـسبة انتـشار الأمـراض والمهارات، ومستويات التعليم وظروف الـسكن، والأهـم مـن الـدخل أو الثراء بتعبير "سين" هو "الصور المقارنة لنسب الوفيات ونسب انتـشار المرض، وفقر التغذية إلخ، والتى قد تختلف تبعاً لمستويات نمو المجتمع، وبالرغم من أن مستويات الإنجاز في هذا الإطار تعكس مـستوى رخـاء الفرد إلا أنها صعبة القياس إن لم تكن مستحيلة. وعلى ذلك فقـد يتمثـل الأسلوب البراجماتى في قياس القدرات التى من شأنها أن تمكن الفرد من تحقيق عدد من الوظائف اللازمة لتحقيق مـستوى أعلـى مـن الرخـاء أو الحفاظ عليه . وقد اتبع برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذا الخط ، فقاس المقدرة على أساس الأمية، وسوء التغذية ، ومتوسط العمر، وسوء الحالة الصحية للأم، والمرض الناتج عن أمراض يمكن اتقاؤها، غير أن هنـاك

حقيقة لا يمكن إغفالها وهى أن الناس تحتاج إلى الدخل للحصول على الحاجات الأساسية. ومفهوم المقدرة يعترف ضمنياً – كما هو الحال أيضاً – مع كل أساليب تعريف وقياس الفقر على أساس الدخل بأن الفرد صاحب الدخل الأعلى لدية قدرة أكبر من الآخرين على القيام بوظائف أعلى في مستواها غير أن علاقة المنفعة المتبادلة بين الدخل والمقدرة تتوقف على العديد من العوامل مثل السن ، والنوع ، والدور الاجتماعى، ومحل السكن، والحالة الصحية. وبالتالى فأى مستوى من الانخفاض النسبى في الدخل قد يدل على مستوى ما من الحرمان المطلق من الكفاءة، ولكن على الرغم من حصول فقير الدخل على دخل أعلى بكثير في المجتمع الصناعى على سبيل المثال ، إلا أنه سوف يقع في تصنيف ضعيف المقدرة في مجتمع نام وبالرغم من أن الدخل مرتبط بنوع ما بالحرمان الشخصى إلا أن "سين" يرى أن المقدرة هى التي تحد الدخل والحرمان ، بيد أن مفهوم المقدرة يتخطى الدخل والحرمان المادى وبمعنى أعمق ، فهى أى المقدرة تتخلل حياة الفرد بمفهوم الحرية ، وهنا نجد أن حجة "سين" والمتمثلة في أن المقدرة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالحرية ، مبنية على أساس المفهوم الإيجابي للحرية، وهذا المفهوم الإيجابي للحرية (حرية الفعل) على نقيض المفهوم السلبى لها (التحرر من) ، يعتبر أن الحرية "تشتمل على ما فيه الكفاية من الموارد الأساسية فتتيح الاختيار حسب الرغبة، وليس حسب الضرورة . وهو ما يقترح أن الحريات الإيجابية تؤدى دور "موارد كفاءة ممارسة الاختيار" ويستتبع ذلك أن الوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة يؤدى بدوره للحصول على مستوى أعلى من الحرية ، ومن ثم الحصول على طائفة أوسع من الخيارات والبدائل.

ومفهوم المقدرة كما يرى "سين" أكثر شمولاً ودلاله من مفاهيم الفقر الأخرى المبنية على الدخل ؛ فآثار الدخل المنخفض على سبيل المثال ليست واسعة مثل آثار البطالة ، فالبطالة إلى جانب تسببها في انخفاض الدخل إلا أنها قد تتسبب في الضغط النفسى ونقص الدافع والمهارة والثقة بالنفس وزيادة نسبة الأمراض وانفصام عرى الروابط الأسرية والحياة الاجتماعية وتكريس الاستبعاد والتمييز الاجتماعيين، وعلاج المشاكل الناجمة عن البطالة ويمكن عقد مقارنات مماثلة بين الدخل والصحة والحالة الغذائية ؛ فآثار انخفاض مستوى الصحة والتغذية سوف نجد أنها أوسع انتشاراً من آثار انخفاض الدخل فالحالة الصحية والغذائية لا تؤثر بشكل مباشر فقط على الرخاء ، ولكنها تؤثر عليه أيضاً بشكل مباشر، وهنا يكون تأثيرها أعمق ؛ حيث إنها تؤثر بشكل أو بآخر في مقدرة الفرد في الحصول على دخل في هذا الإطار ، فمعدلات انتشار الأمراض ومتوسط الأعمار المتوقع، والتى تعكس مستوى الرخاء أو الحرمان يمكن مقارنتها عبر المجتمعات ، بيد أن الصعوبة تكمن في كون مستوى الوظيفة أو الإنجاز هى التي تعكس المستوى الحقيقى للحرمان، أما قياس القدرات بحسب نسبة انتشار الأمراض ومتوسط الأعمار المتوقع فهو قياس غير حقيقى.

وبالرغم من أن أسلوب ضعف المقدرة قد أحسن في دمجه للعوامل الفردية مع تعريف وقياس الفقر، إلا أن هناك من يأخذ على هذا الاتجاه أنه يعول كثيراً على العوامل الفردية، مما يقلل من شأن دور النظم والعلاقات الاجتماعية ومفهوم القوى الاجتماعية الخارجية وغير المرئية الذى اقترحه "تاونسند" فيرى أن مقدرة الفرد لا تحدد وحدها في معزل عن أى عوامل أخرى. فوجود مستوى ما من المقدرة من التعليم والصحة لا يمكن الفرد

بالضرورة من الحصول على الدخل المناسب لحصوله على مستوى ما من الرفاهية لذلك فالآليات الهادفة هى أكثر، إن لم تكن مساوية في الأهمية حيث إنها تضع العراقيل أو توفر الفرص لتحويل المقدرة إلى رفاهية.

3ـ الاستبعاد الاجتماعى:

البعد الأخير في قياس الفقر هو الاستبعاد الاجتماعى فقد يكون الناس فقراء بالرغم من حصولهم على دخل مناسب أو وسائل مناسبة للحياة أى استهلاك مناسب بما في ذلك الغذاء والمسكن والملبس وبالمثل فقد يكونون فقراء بالغرم من قدرتهم بشكل عام على أداء وظائف معينة فقد يظل المرء فقيراً على الرغم من أنه يحصل على دخل مناسب، ويتمتع بكفاءة مناسبة لأنه على سبيل المثال مستبعد من التيار العام للأنشطة الاقتصادية والسياسية والمدنية والثقافية، وهى جزء لا يتجزأ من مفهوم الرفاهية الإنسانية ، وعلى ذلك فمفهوم الاستبعاد الاجتماعى يتخطى تفسيرات الرفاهية المعتمدة على الاقتصاد والمقدرة.

وقد شاع مفهوم الاستبعاد الاجتماعى في البداية في أوربا، وخاصة في فرنسا ولكنه أصبح الآن مستخدماً على نطاق واسع في العديد من البلدان الأخرى في أشكاله الحصرية والضمنية. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم مازال في طفولته، إلا أن مفهوم "الاستبعاد الاجتماعى" قد اتسع بمرور الزمن ففى سبعينيات القرن العشرين كان يقصد باستخدام مفهوم الاستبعاد الاجتماعى للإشارة إلى العملية التي أرغمت العديد من الناس على الاستبعاد من الاستفادة من السوق كما يحدث في حالات البطالة الحادة ، وقد اتسع هذا المفهوم في التسعينيات من القرن نفسه حتى أصبح المستبعد الآن هو الجماعات البشرية التي تقع جزئياً أو كلياً خارج النطاق الفعلى لحقوق الإنسان.

وبالرغم من أن الاستبعاد الاجتماعى قد جرى تعريفه بعـــدد مـــن الطرق، إلا أنه يعنى "العمليـــة التـــي يـــتم بموجبهـــا اســـتبعاد الأفـــراد أو الجماعات جزئياً أو كلياً من المشاركة الكاملة في المجتمع الذى يعيشون فيه"، ويميل البعض إلى درجة أعلى من الشمولية في تعريـــف الاســـتبعاد الاجتماعى ولضم الحرمان من الحصول على الخدمات التي تمكنهم مـــن المشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع إلى التعريف. بينما يميل البعض الآخر للبراجماتية فيركزون على الدخل المنخفض والوظائف غير الآمنة ، وسوء السكن، والضغوط الأسرية، والاغتراب الاجتماعى. بل وقد وصـــم الاستبعاد الاجتماعى بأنه مصطلح قد تم تحميله بـــالكثير مـــن المعـــانى السياسية، وأنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى تعريف دقيق له ، غير أن هذه الحالة من الغموض وتعدد الأبعاد كانت في رأى "سيلفر" فرصة لتقديم تفسيرات مبنية على أسس نظرية ، فقد وضع نظرياً ثلاثة أنماط مختلفـــة من الاستبعاد الاجتماعى وهى : التضامن ، والتخـــصيص، والاحتكـــار، حيث يرى نمط التضامن فـــي الاســـتبعاد الاجتمـــاعى ذبـــولاً للـــروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمع بينما يرتبط النمط التخصيصى بالـــسلوك والتبادل الفردى في حيث يرتبط النمط الاحتكارى بمحاولات الجماعـــات المختلفة، والمتنافسة عادة لتعظيم مكاسب أعضائها.

وترى بعض الأدبيات أن الاستبعاد الاجتماعى يمثل صورة أشمل للفقر وفى هذا الإطار أجرى المعهد الدولى لدراســـات العمـــل دراســـات إقليمية وحلقات نقاش لدراسة مختلف أبعاد الفقر والاستبعاد الاجتمـــاعى ، وقد توصلت دراسات هذا المعهد إلى أن الاستبعاد الاجتماعى في "بيـــرو" ينظر إليه على أنه السبب في الفقر ؛ لأن الاستبعاد في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يميل هناك إلى تحجيم قدرات الناس في الحـــصول

على موارد متزايدة ، وعلى النقيض من ذلك فالفقر في "الهند" كان سببا في الاستبعاد الاجتماعى حيث أنه لم يمكن الناس من الحصول على السلع والخدمات التي تمكنهم من الانضواء في المجتمع، أما في "اليمن" فلا نستطيع التمييز بين الفقر والاستبعاد الاجتماعى، حيث إن كلاً منهما يؤثر حتما في الآخر ، وعلى الرغم من أن النتائج العامة لتلك البحوث ليست حاسمة لكنها تشير إلى أن الاستبعاد الاجتماعى والفقر يقوى كل منهما الآخر بحيث يمكن الاعتماد على أحدهما في تفسير الآخر.

ولعملية الاستبعاد الاجتماعى أبعاد فردية وكذلك مؤسسية كما أنها تؤثر على الفقر اقتصادياً وسياسياً ومدنياً أو ثقافياً.

أولاً ومن الناحية الاقتصادية فالمؤسسات والنظم الاجتماعية القائمة والتى تلعب دور أدوات الاستبعاد الاجتماعى تضع العراقيل أمام بعض الجماعات أو الأفراد في أثناء قيامها بالأنشطة الاقتصادية : المشاركة في سوق العمل ، وتنمية المشاركة في المشروعات و أحد الأساليب التي يتم بها الاستبعاد الاجتماعى في شقه الاقتصادى تقع في معظم المجتمعات من خلال التمييز على أساس الجنس أو النوع أو الحيز المكانى أو أشكال التمييز الأخرى، والتى يحظر على بعض الأفراد أو الجماعات صراحة أو ضمنياً ممارسة بعض الأنشطة ، وفى هذا الإطار نجد أن آثار الاستبعاد من سوق العمل شديدة الاتساع حتى إنها تتسبب حتى في الانعزال الاجتماعى أو المدنى ، ومن ثم الانفصال عن روابط وشبكات اجتماعية مهمة، وقد يحدث ذلك أيضاً بأسلوب أخر ، خاصة في المجتمعات النامية، وذلك من خلال خلق حواجز رسمية وغير رسمية أمام الدخول في الاقتصاد الرسمى ومن ثم حصر المستبعد اجتماعياً في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ، بل وحتى غير المشروعة مع ما في ذلك من ارتفاع المخاطرة وانخفاض الطموحات المالية.

ثانياً: قد يستبعد بعض الأفراد أو الجماعات من حقوق المواطنة والمساواة السياسية؛ بما في المشاركة في أنشطة وعمليات سياسية مثل التنظيمات السياسية، وتكوين الأحزاب ، وعلى الرغم من ميل الباحثين – عادة– إلى التركيز على الموضوعات الأوسع نطاقاً مثل الحقوق الاجتماعية والسياسية والمساواة والحرية إلا أنه من المهم من الناحية البراجماتية أن يتم تضمين مفهوم مشاركة الناس في الأنشطة والعمليات السياسية في مناقشة الاستبعاد الاجتماعى والفقر، بيد أن التركيز هنا يتخطى الديمقراطية الانتخابية حيث إنه من المفترض أن يكون للجميع في ظل الديمقراطية الانتخابية مساواة وحقوقاً سياسية في التصويت والمشاركة في الأنشطة السياسية على سبيل المثال ففى بعض المجتمعات توجد حواجز صريحة مثل القيود على التنظيمات السياسية أو الترشيح بينما نجد حواجز ضمنية في بعض المجتمعات الأخرى وتشمل الافتقار للموارد اللازمة للمشاركة في الأنشطة السياسية والحملات الانتخابية بل وحتى التصويت ، وبالتالى فقد أظهرت الدراسات أن المشاركة السياسية بين الفقراء تقل بكثير عنها بين الأثرياء، حتى في ديمقراطيات مستقرة مثل الولايات المتحدة.

ويؤكد ذلك أيضاً حقيقة أن الصفات الديموجرافية واحتياجات من يميلون للمشاركة في الانتخابات وما يفضلونه تختلف عمن لا يشاركون فيها ، ومن هنا كانت حقيقة قلة مستوى المشاركة الأساسية أمراً شديد السلبية خاصة بالنسبة للفقراء، حيث إن السياسات والبرامج العامة التي يجرى طرحها من خلال العمليات السياسية لا تعكس احتياجاتهم واهتماماتهم ويعتبر تركيز برنامج الأمم المتحدة على تفسيرات الفقر من منظور حقوق الإنسان مثالاً على محاولات تفعيل الأبعاد السياسية بل وغير السياسية أيضاً للاستبعاد الاجتماعى.

ثالثاً: يحدث الاستبعاد الاجتماعي عندما يُحرم الأفراد أو الجماعات من الأنشطة المدنية أو الثقافية في الجمعيات المدنية مثلاً، والمنظمات التي تسمح بالعضوية والشبكات والجماعات الاجتماعية والثقافية والوظائف الأخرى. فللانتماء الاجتماعي دور مهم ؛ حيث إنه ينمي رأس المال الاجتماعي من خلال عملية التنظيم والتعبئة والتفويض ، كما أنه يساعد في مكافحة عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي ، وهذا المفهوم لرأس المال الاجتماعي ينبع من حقيقة أن التبادل والتعاون والتضامن، والاتجاه الجماعي المتبادلة تفرز في مجموعها آثاراً تعاونية غير ممكنه في المجتمعات الفردية ، وحقيقة أن الفرد يحتاج إلى الدخول إلى بعض الشبكات الاجتماعية والجماعات الثقافية تصبح أقرب للتحقق في المجتمعات الأكثر عرضه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تحجب فيها الحقوق والحماية الاجتماعية ، وأولئك المستبعدون من الشبكات الاجتماعية والجماعات الثقافية سوف يضحون بذلك محرومين اجتماعياً ونفسياً وسياسياً بل وحتى اقتصادياً وهو ما يدفع الفرد لأن يصبح أو يبقى فقيراً.

إن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يستخدم بكثرة حالياً لتفسير الفقر في سياقات أوسع في الترتيبات الاجتماعية والمؤسسية ، غير أنه من المهم أن نعي أن من يركزون كثيراً على الاستبعاد الاجتماعي يشددون على دور النظم والمؤسسات الاجتماعية وهو ما يقلل من أهمية دور القدرات الاقتصادية والشخصية للفرد والإنحاء باللائمة أكثر على العوامل الاجتماعية ، وتجاهل القدرات الفردية ، يعني أن المجتمع هو الذي يجب أن يُلقى على عاتقه الاعتناءَ بكل فرد ، وأن الجهود الفردية ليست هي المحك في تحقيق رخاء الفرد لذلك فالتركيز هنا هو رفاهية الفرد وليس رفاهية المجتمع، ومن ثم فقد يختلف مستوى الرفاهية تبعاً لجهود ومقدرة الفرد[5].

ثالثا: أسباب الفقر:

رأينا أنّ الفقر يُعتبر تقليديا قدرا، وهو من طبيعة الأشياء، فالرزق على الله، يعطيه من يشاء، متى شاء. لذلك لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لأنه موجود في جميع المجتمعات، وكأنما هو من خصائص كل مجتمع، إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمع، أما اليوم، فإن الرأي الذي أخذ يسود في العقود الأخيرة ولا سيما في السنين الأخيرة، هو أن الفقر شكل من أشكال الإقصاء والتهميش ومسّاً بكرامة الإنسان، ومن ثمّ فهو انتهاك لحق جوهري من حقوق الإنسان ينتج عنه انتهاك لعديد من الحقوق المتفرعة، منها الحق في الشغل والدخل المناسب والعيش الكريم والضمان الاجتماعي والصحة، إلخ. وهي حقوق اقتصادية واجتماعية أساسية، ويمكن من هذه الزاوية أن نتبيّن أسبابا داخلية وأخرى خارجية.

1- الأسباب الداخلية

من أهم الأسباب الداخلية طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما. فالنّظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان و عدالة تحميه من الظلم والعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية، فيتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في أمريكا اللاتينية، هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن.

2 – الأسباب الخارجية

1 ــ ظاهرة العولمة: ففي الوقت الذي رفعت الدول الغربية شعار العولمة مبشرة بعهد جديد يخفف من معاناة الفقراء، ارتفعت الأصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في نشر الفقر وتدمير اقتصاد الدول النامية. والكلام هنا ليس لمعارضي العولمة ولا لعامة الخلق الذين يرددون الشعارات الكلامية بل للخبراء والمختصين ، فهذا "جورج سروس" أحد أقطاب الاقتصاد العالمي الجديد يقول "لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف (ويعني البلدان النامية) إلى المركز أي الدول الغربية"، وهذا يعني باختصار أن العولمة حولت فتات ما كان يقتات عليه الفقراء إلى موائد المتخمين.

ويقول "جون ستجلتيز" الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي "إن الدول الآسيوية القليلة التي انتفعت من العولمة هي تلك التي أدارت العولمة بطريقتها، أما البلدان التي تضررت – وهي الغالبية – فهي التي أخضعت نفسها لأحكام الشركات الكبرى والمنظمات الاقتصادية الدولية وهي المؤسسات المؤيدة للعولمة"، ويتفق مع هذه المقولة كون الأزمة المالية التي وقعت في شرق آسيا عامي 97 و98، والتي كانت من أولى نتائج ظاهرة العولمة، أدت إلى عواقب اجتماعية مدمرة ؛ ففي "إندونيسيا" حيث انخفض عدد الفقراء من 58 مليون نسمة إلى 22 مليونا فيما بين 1970 ــ 1995، أدت الأزمات المالية إلى زيادة مهولة في عدد السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر، حيث وصلوا إلى حوالي 36 مليونا. لكن الصين التي ظلت متحفظة على ظاهرة العولمة، استطاعت أن تبقى في منأى عن الأزمة، وحافظت على نموها الاقتصادي مما ساعد على تقليص عدد سكان المناطق الريفية من 280 مليون نسمة سنة 1990 إلى 75 مليونا عام 1999.

ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة التغيرات الكبيرة التي قوضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها ما حصل في أوروبا الشرقية ووسط آسيا، حيث قامت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي -التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر- بإنشاء مؤسسات جديدة أكثر ملائمة للسوق الحرة، وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك والذي وصل إلى 77% في أذربيجان على سبيل المثال إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر في تلك البلدان، وأصبحت نسبة 32% من السكان في تلك المناطق تعيش الآن في حالة من الفقر بعد أن كانت 4% فقط عام 1988.

2- تجاهل الدول الصناعية الكبرى لظاهرة الاحتباس الحراري: حيث لا تزال الدول الأغنى في العالم تمتنع عن توقيع أية اتفاقيات للحد من انبعاث الغازات السامة من مصانع التكنولوجيا التي تمتلكها، ويدق الخبراء في هذا المجال ناقوس الخطر ويعلنون أنه إذا لم تبذل جهود كبيرة في هذا المجال فإن كوكب الأرض ربما يصاب بشيخوخة مبكرة نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري الناجم عن تضرر طبقة الأوزون ، وتأتي النتائج مروعة على لسان علماء المناخ حيث إنهم يؤكدون أن الكوارث الطبيعية التي تلحق بكوكب الأرض اليوم ما هي إلا نتيجة من نتائج استهتار الدول الصناعية وعدم مبالاتها، ومن ضمن هذه الكوارث: الزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، وكلها ظواهر تؤدي إلى إفقار الشعوب وتشريدها.

3- هيمنة القطب الواحد: منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وإمساك الولايات المتحدة الأميركية – ذات المركز الأول على قائمة الدول الغنية – بقيادة العالم تفاقمت معضلة الفقر، فالسعي إلى تأكيد السيطرة على العالم

وبسط النفوذ قادا في كثير من الأحيان إلى إفقار الدول أثناء ترويضها ، فالعقوبات الاقتصادية، وغزو واحتلال الدول لملاحقة المارقين، وتأييد سياسة الاحتلال سعيا وراء السيطرة على المواقع الإستراتيجية في العالم، كلها أمور أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوبا كانت في الأصل غنية إلى حالة من الفقر الشديد.

ففي فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضرر الأول من هذه السياسات، وفي أفغانستان تردت الأوضاع التي لم تكن بالجيدة أصلا إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية. ويشير المراقبون إلى أن الوضع مهدد بالتردي وقائمة الدول المتضررة مرشحة للزيادة إذا لم ترتدع الأطماع السياسية أو يتحرك العالم لكبح جماح القطب الواحد الساعي للسيطرة على العالم.

4- نتائج وتبعات عهود الاستعمار: حيث يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم إلى أن السبب الذي جعل كل ما سبق يصل بالشعوب إلى حافة الهاوية هو أن هذه الشعوب كانت قد استنزفت خيراتها خلال عقود من الاستعمار تعرضت فيها لنهب جل ممتلكاتها ، ورغم مناداة الدول الغربية بالعدالة واحترام حقوق الإنسان التي من أهمها احترام الممتلكات، فلم يُسمع صوت واحد يطالب بدفع تعويضات لهذه الدول التي تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى لما هو لها، ويعيدون السبب إلى شدة ضعف الضعيف وقوة القوي.

5- الشركات المتعددة الجنسيات : إن البلدان الغنية كثيراً ما تتخفى وراء الشركات الكبرى العابرة للحدود، وهي ذات نفوذ كبير خفي، قد يتجاوز نفوذ الدول والحكومات، مما يقتضي التفكير في إقرار قواعد سلوك تحدّ من استبدادها وفسادها وإضرارها بالدول النامية وتعميق الفقر

فيها، في ضوء ما أصبح يسمّى بالعولمة. فهذه الشركات الكبرى التي جلها أمريكية، تنتعش بالحروب وبالعولمة المتوحشة ؛ فقد تمكنت من مضاعفة نشاطها خلال العقد الأخير وضرب أرباحها في ثلاثة. حيث بلغت أوج أرباحها سنة 2003(6) ، وفى سبيل قيادة العالم من خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ديناميكية خاصة بها تعبر عن نبض الهيمنة ؛ حيث عرفت الصين بالعدو الذى يجب أن يصد فى الترخيص بدلا من أن يساعد بالاستثمار الغربى فيصبح تهديدا فى مرحلة لاحقة(7).

رابعاً : الفقر مسألة أخلاقية دينية أم مشكلة اجتماعية وسياسية :

يربط كل من "سقراط" و "أفلاطون" ما بين الفقر والرغبة وينظران إلى الفقر على أنه مصدر محتمل للرذيلة ، وحقيقة الأمر أن الرجل الفقير يمكن أن يصبح بكل سهولة متباطئاً ومقصراً في أداء الواجب وقابلاً للرشوة والفساد ومليئاً بالضغائن والأحقاد ، وكما أن الرخاء يولد الضعف فإن الفقر يولد بالمثل الرغبة في أشياء جديدة والوضاعة ، والرغبة في السلوك على نحو ردئ، وأقصى درجة لمثل هذه الوضاعة والتى تنزع من الشخص صفة المواطنة الخاصة به، وبل تنزع عنه إنسانيته هى الفاقة والإملاق الشديد، بل ونجد أن "أفلاطون" يطالب باستبعاد أولئك الذين يحطون من قدر المدينة ونقلهم إلى خارجها، وينبغى مقارنة هذا مع المرسوم الحكومى الفرنسى الصادر في عام 1350م والذى طلب فيه من الشحاذين والكسالى العاطلين أن يرحلوا عن باريس، وذلك لكى لا يتعرضوا لعقوبة السجن أو عقوبة الربط في عامود خشبى والتعذيب ، أو عقوبة العرض للبيع في الأسواق أو عقوبة النفى إلى خارج الوطن في حالة ارتكاب إساءة تالية. أما "أرسطو" لا يوصى بنفى الفقراء وإبعادهم

إلى خارج البلاد ، ولكنه مقتنع أيضاً بأن الفقر هو مصدر الرذيلة والعصيان والجريمة.

وهكذا نرى أن "أفلاطون" وكذلك "أرسطو" يذهبان في تقديراتهما إلى أن الرجل الفقير يعتبر مذنباً وأن الذنب الذى يرتكبه إن لم يكن هو الفقر فإنه على الأقل هو التطرف والفساد والجريمة، وذلك حتى يتمكن من إشباع رغبة الامتلاك التي تسيطر على كيانه في إلحاح، وبالتالى فإن الذى ينبغى حمايته من الفقراء هو البنيان الأخلاقى للمدينة ، فالفقر هو مشكلة لكنها ليست مشكلة ماثلة على نحو مباشر أمام الرجل الفقير في حد ذاته ، ولكنها مشكلة بالنسبة للتكامل الأخلاقى للمجتمع الذى ينتمى إليه هذا الرجل الفقير، ودور المدينة من وجهة نظر "أفلاطون" و "أرسطو" ليس هو الارتقاء بالرفاهية المادية لمواطنيها؛ وإنما هو تحسين الثراء الأخلاقى أو الصالح العام (من الناحية الأخلاقية) للمدينة بوجه عام، فالفقر هنا ليس مسألة عدالة وليس مشكلة تتعلق بانتهاك الحقوق، فإذا تم انتهاك حق من الحقوق فإنه حق يتعلق بالمدينة والمنتهك لذلك الحق هو الرجل الفقير ، ويشير "ساسيير الفليبى" إلى أنه يمكن للمرء أن يكون فقيراً بدون المعاناة من الظلم، والهدف الذى ترغب المدينة في تحقيقه ليس هو إشباع الحاجات، وإنما هو الأمانة وما هو مطلوب من المدينة العمل على حماية تلك الأمانة وليس مجرد ترسيخ عدالة ينظر إليها على أنها مساواة.

وفى الديانة المسيحية لا ينظر إلى الرجل الفقير على أنه مقصر، إنما ينظر إليه على أنه شخص يتمتع برعاية الله المميزة، فالعهد القديم يقدم "يهوه" على أنه حامى حمى الأذلاء والمظلومين من قبل الأغنياء.

وإضافة الطابع العلمانى على مشكلة الفقر في القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر لم يؤد إلى الاعتراف بحقوق الفقراء، بل وكانت هناك خطوات إلى الوراء بالمقارنة مع الالتزامات الدينية من جانب الأغنياء لكى يساعدوا الفقراء، حتى ولو كانوا يستحقون فقط الخلاص. إذ كانت الفكرة السائدة هى أن الفقراء هم المسئولون عن الوضع الذى هم فيه، وأن المجتمع ينبغى عليه أن يحمى نفسه منهم، ومن المهم أن نشير إلى أنه قبل عملية إضفاء الطابع العلمانى هذا كان التشريع الكنسى للكنيسة الأولية يحتوى على فكرة تخفيف الإحسان إزاء الفقراء، وذلك من خلال إرغام كل شخص على العمل مما يجعله يتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وينظر إلى الفقر في الكثير من المجتمعات على أنه "مشكلة" سياسية، أو بمزيد من الدقة مصدر لعدم الاستقرار والفوضى الاجتماعية، والحل الرئيس الذى تم اتخاذه في الكثير من الأماكن كان قريباً للغاية من الحل الذى أوصى "أفلاطون" باتخاذه في مدينته الفاضلة : " اطرد الفقراء أو أحبسهم حتى يمكن حماية المجتمع من الفساد" ، وفى أوربا صدر العديد من المراسيم الحكومية التي تطلب من الفقراء مغادرة المدينة أو تطالب بحبسهم في "مستشفيات عمومية" ، وفى انجلترا في عهد "هنرى الثامن" والملكة "إليزابيث" كانت تصدر أحكاماً تنص على جلد الفقراء، بل وتنص على قتلهم لدى ارتكاب المخالفة الثالثة، وفى تلك المجتمعات وبينما كان من المعترف به أن الفقر لا يتلاءم مع الكرامة الإنسانية فإن الحل المقترح كان يشير على نحو متناقض، ليس إلى القضاء على الفقر وإنما القضاء على الفقراء أنفسهم، إذ لم يكن ينظر إلى الفقراء على أنهم ضحايا نظام اجتماعى جائر، وإنما ينظر إليهم على أنهم أنفسهم فاسدون ومسئولون عن تفشى الفوضى الاجتماعية ، والنظام الاجتماعى وكرامة الأغنياء هما

ضحايا الفقر في حقيقة الأمر ، وفى نطاق الفلسفة الليبرالية والليبرالية الجديدة ينظر إلى الفقر على أنه مشكلة فردية تظهر في ظروف لا يمكن أن يكون المجتمع مسؤولاً عنها.

والخلاصة أن الفقر ليس نتيجة منحرفة أو معاكسة للآلية الاجتماعية، وإنما هو عنصر من عناصر التوافق الخاص بتلك الآلية فالتوافق يعنى بكل بساطة إنه لا يمكن أن يكون هناك أناس أغنياء بدون وجود أناس فقراء، وربما يعتقد المرء – لسبب ما من الأسباب – أن هذا المنظر أو التشكيل الاجتماعى مثير للصدمة أو الغضب ويأسف لذلك ولكن لا يمكن للمرء أن يلقى باللوم على أى شخص أو أى مؤسسة[8].

خامساً: الفقر والعولمة

لا يمكن للفقر أن يكون مسألة محلية تحل بالعدالة المحلية بل أيضاً مسألة دولية تتعلق بشكل ما بالعدالة الكوكبية ، فالمشكلة الآن تتمثل فيما إذا كان يمكن أن يكون هناك التزام كوكبى من جانب المجتمع الدولى باستئصال الفقر في كل المجتمعات في العالم حتى ليعتبر وجود الفقر حيثما يظهر في أى مكان تقصيراً في أداء الواجب ، ومن ثم انتهاكاً لحق اللافقر في العالم.

ويمكن الإشارة إلى مستويين في علاقة الفقر بالعولمة المستوى الأول: أن مع العولمة يمكن أن يترابط الناس في هذا العالم فيما بينهم في شبكة سياسية وقانونية واقتصادية فهناك الآن نظام عولمى للتعاون ، وهذا يعنى إذا فشل المجتمع الدولى في إنشاء نظام للتوزيع على مستوى "الكوكب" فإنه يمكن اعتباره منتهكاً لحق اللافقر، والاتجاهات العولمية ليست هى السبيل الوحيد لتسويغ مثل هذا الواجب، فالحق أن اتجاهات

العولمة هى في جوهرها مسألة تتعلق بالترابط المالى والاقتصادى على مستوى العالم لاتحادات الشركات العالمية التي تسهم في الأيديولوجية التحريرية (أى أيديولوجية تحرير السوق) أو هى بالأحرى فكرة التضامن التي يمكن أن تكون أساساً وقاعدة للواجب الذى يتمثل في جعل الفقر مشكلة تخص الكوكب بأسره، والقاموس الفرنسى يشرح التضامن بأنه "علاقات بين أناس يعون ويدركون أواصر القربى والقرب فيما بينهم، الأمر الذى يستلزم من كل فرد (عضو) في الجماعة التزاماً أخلاقياً بتحاشى معادة الآخرين وأيضاً التزاماً بمساعدتهم ، فمن المتناقضات أن يتشكل مجتمع من "الأمم المتحدة" ثم يعمى عن الأوضاع المأساوية مثل الفقر، والمجاعات ، والموت جوعاً، الأمر الذى يعرض للخطر جداً حتى إنسانية الناس الأكثر فقراً.

وعلى المستوى الثانى : يمكن أن نسأل عن الوسيلة أو الطريقة التي نضمن بها عملية التوزيع على مستوى الكوكب ، ويقول البعض أنه ليس هناك – على عكس ما هو مستوى الدولة – حكومة على مستوى العالم يمكن أن توزع العدالة على مستوى الكوكب، وهذا القول يصدق في جزء منه ، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن تعارضه حقيقة أن هناك منظمات دولية قد أظهرت حقاً قدرتها على التعاون عند مواجهة مشكلات الأمن والبيئة وحقوق الإنسان والتجارة والمشكلات الأخرى والمواثيق والاتفاقيات والقرارات عندما تتخذ أو يتم التصديق عليها حسب مبدأ المشاركة المتكافئة لكل الأطراف المتعاقدة تضفى على المجتمعات الدولية مشروعية وسلطة التعرف بغض النظر عن حدود الدولة. وهناك حجه أخرى بأن الفقر في العالم شديد وقاس وليس هناك شئ يمكن عمله لاستئصاله ، وتبدو الأمور كما لو أن أية محاولة لتعميم أو كوكبية الرفاهية والصالح العام.يمكن أن تسفر فحسب عن كوكبية الفقر[9].

لقد تطوّر اقتصاد السوق ولاسيما بعد فشل الأنظمة الشيوعية إلى ما أصبح يسمى بالعولمة التي تتميز بتشابك المصالح والعلاقات الدولية ولاسيما في المجال الاقتصادي، ثم عمّ جميع الميادين تقريبا كنتيجة تبدو طبعية للثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد تسارع نسقها في العقد الأخير ورفعتها الدول الغنية شعاراً كثيراً ما قُدّم حلاً يكاد يكون سحريا لقضايا التخلف والفقر في العالم، وذلك بفضل ما تمّ التبشير به من رفع نسب النموّ وتحقيق التنمية للجميع، لكن شتان ما بين الشعار والواقع، فجميع التقارير تؤكد عكس ذلك. فالعولمة لم يستفد منها إلا الأغنياء إذا استثنينا اثني عشر بلدا ناميا استفادوا منها فعلا ؛ فخلال هذه الفترة، أي منذ بداية التسعينات، حيث أخذ نسق العولمة في التسارع، تقلص الناتج الداخلي العالمي، واتسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وتزايد عدد الفقراء في العالم إذ فاق المليارين من البشر. وقد تزايد عددهم حتى في أغنى البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سوء التوزيع فقد ارتفع عدد الفقراء سنة 2001 من 32.9 مليون فقير إلى 34.6 أي بزيادة 1.7 مليون فقير في سنة واحدة ؛ وقد بينت التجارب أن تحقيق النموّ لا ينتج عنه ضرورة تحقيق التنمية البشرية إذا لم يصاحبه توزيع عادل نسبيا. فالبشرية قد حققت في الثمانينات نسبة نموّ عام جيد ، لكن ذلك لم يمنع زيادة عدد الفقراء المدقعين في نفس الفترة ، زيادة قدرت بمائة مليون فقير جديد ، كذلك هناك ما يقرب من ثلاثة مليارات ونصف المليار من سكان العالم لا يحصل إلا على 6% فقط من الدخل العالمي، فيما يحصل الملياران ونصف المليار الآخر على 94% من الدخل العالمي، أي: إنّ أغلبية سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم الواحد، فيما ينعم الأغنياء من سكان أمريكا وكندا وأوروبا الغربية واليابان واستراليا بالدخل الأول، والحياة الأكثر راحةً، كما ذكرت ذلك بعض الجرائد العربية ،

هذا بالإضافة إلى أنّ ملياراً كاملاً من البشر، لا يحصلون في اليوم الواحد إلاّ على دولارٍ أو أقل من دولار، وبعضهم يموتون جوعاً، ففي تقرير رسمي:

- إن أربعين ألفاً يموتون يومياً نتيجة الجوع والمرض.
- وإن ما يقرب من مليار إنسان يعانون من سوء التغذية.
- وإن حوالي مليار ونصف المليار إنسان من دون مياه صالحة للشرب.
- وإن مليار إنسان عاطل عن العمل.
- وإن ثلاثمائة وخمسين ألف طفل يموت يومياً في أنحاء العالم.

بينما يُقدر ما تسيطر عليه شركات السلاح وأسواق المخدرات من المال مبلغاً قدره 90% من الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل توضح الإحصاءات الغربية بالأرقام أن الدول الصناعية تملك 97% من الامتيازات العالمية كافة، وأن الشركات الدولية عابرة القارات تملك 90% من امتيازات التقنية والإنتاج والتسويق، وأن أكثر من 80% من أرباح إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يذهب إلى 20 دولة غنية ، بينما في البلدان النامية نجد أن نسبة 33.3% ليس لديهم مياه شرب آمنة أو معقمة صالحة للشرب والاستعمال، و25% يفتقرون للسكن اللائق، و20% يفتقرون لأبسط الخدمات الصحية الاعتيادية، و20% من الأطفال لا يصلون لأكثر من الصف الخامس الابتدائي، و20% من الطلبة يعانون من سوء ونقص التغذية.

وفي المقابل تبلغ ثروة ثلاثة من أغنى أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة 200 من أغنى أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين. وتوضح

الدراسات أنهم لو ساهموا بـ 1% من هذه الثروات لغطت تكلفة الدراسة الابتدائية لكل الأطفال في العالم النامي ، وبينما يموت 35 ألف طفل يوميا بسبب الجوع والمرض ويقضي خُمس سكان البلدان النامية بقية اليوم وهم يتضورون جوعا، وتقل المساعدات المخصصة للدول الفقيرة عن طريق منظمة الأمم المتحدة عما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب في ستة أيام فقط.

وتبرز كل هذه الأرقام الخلل الكبير الحاصل في تمركز رأس المال العالمي، وهو خلل لا يمكن تجاهل تفاعلاته السلبية وما يترتب عليها من آثار وخيمة على البشرية، كما توضح ما آل إليه حال الإنسانية في التغاضي عن هذه الفضيحة الأخلاقية التي تهدد – على نحو خطير – السلام الاجتماعي.

لكن الأخطر من كل ذلك هو ما تشير إليه البحوث والدراسات وصيحات الخبراء التي تضيع وسط الصرخات الأعلى، حيث يؤكد هؤلاء أن وضع الفقراء اليوم يرجع لأسباب كثيرة لا تتمثل فقط فيما ترزح تحته الدول النامية من جهل وتخلف وغياب للديمقراطية التي تمثل سيادتها الجو المناسب لتصميم الحلول وتطبيقها، لكن الدول المتقدمة أو الدول الأغنى تتحمل الجزء الأكبر من تلك المسؤولية. ويؤكد هؤلاء أن هذه الأسباب حولت الوضع الاقتصادي العالمي إلى مصب سحيق تجري فيه ثروات العالم إلى جيوب الأغنياء ليزدادوا غنى، وأن الوضع بلغ حدا من الخطورة تصعب معه الحلول الرامية إلى الحد من هذا الانحدار وبقاء النزر اليسير من هذه الأموال في جيوب الفقراء الذين يزدادون فقرا[10].

ويمكن القول إجمالا : إن العولمة قد حققت لبعض البلدان نموّا اقتصاديا وزيادة في الثروة، لكنها زادت في فقر بلدان أخرى، كما زادت – حتى في بعض البلدان المستفيدة – من فقر شرائح من المجتمع لم تشملها ثمار النمو ولم تتحول إلى تنمية بشرية ، ولعل هذا ما يبرّر ظهور حركات تناهض العولمة الوحشية وتعمل من أجل عولمة بديلة أو عولمة ذات وجه إنساني كما وصفتها "ماري روبنسن" المفوضة السامية لحقوق الإنسان سابقا لأن العولمة مسار طبعي وليست خيارا، فجوهر القضية ليس أن نكون معها أو ضدها وإنما أن نوظفها لصالح الجميع، وهو أمر غير مستحيل وإنما يدعونا إلى التفكير في الحلول الناجعة لمقاومة الفقر.

سادساً : مقاومة الفقر وتجريمه

لقد كانت معالجة الفقر منذ القديم تعتمد حلولا إنسانية مثل الصدقة من منطلق العطف أو التضامن أو الإعانات الإنسانية التي اتخذت بعدا دوليا في حالات الحروب والكوارث ، إلاّ أن الجديد نسبيا هو ربط الفقر بحقوق الإنسان في المستوى النظري وذلك بتجاوز المفاهيم المرتبطة بالطبيعة والقدر إلى اعتبار الفقر انتهاكا لحقوق الإنسان، أي بتجاوز الحتمية، سواء أنظر إليها من الزاوية الدينية القدرية أم من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية كإفراز طبعي للنمو ، وهكذا أصبح الفقر يُعتبر اليوم التحدّي الأخلاقي الأكبر في عالم اليوم. وهو تحدّ يستحث همم الحكام والمثقفين وعالم الأعمال وأعضاء المنظمات غير الحكومية من نقابات ومنظمات حقوق إنسان ، فضلا عن سائر المواطنين المهتمين بقضايا المجتمع. ذلك أنه لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة دون قضاء على الفقر. وإن خاصية الفقر هي أنه لا يمثل انتهاكا لواحد من حقوق الإنسان وإنما يمثل انتهاكا لجميع حقوقه، لذلك بدأ الحديث في العقد الأخير خاصة

عن الفقر باعتباره انتهاكا شاملا لحقوق الإنسان. وقد ذهب "نلسون منديلا" أبعد من ذلك في قمة كوبنهاجن حين وصف الفقر وصفا بليغا باعتباره "الوجه الحديث للعبودية". وكما ألغت البشرية العبودية خلال القرن التاسع عشر وجرّمتها، فهي مطالبة اليوم بإلغاء الفقر وتجريمه لأنه يتسبب في أشكال جديدة من العبودية.

وهكذا فإن ربط الفقر بحقوق الإنسان، يمثل مرحلة أساسية ضرورية للوصول إلى تجريمه كما جرّمت العبودية. وقد بدأ هذا الربط تدريجيا منذ الثمانينيات بصدور إعلان الحق في التنمية سنة 1986 الذي يستمد جذوره من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) التي تنص على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية ، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته".

وقد فصّل العهدان الدوليان ذلك (1966) ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي حقوق لئن عولجت أساسا من حيث هي حقوق فردية، فإن في العهدين ما يتعلق بالحقوق الجماعية للشعوب، وما يهيئ لصدور إعلان الحق في التنمية بعد عقدين من ذلك، وهو إعلان يندرج بمواده العشر بوضوح ضمن حقوق الشعوب، باعتبار تنمية الشعوب شاملة بطبيعة الحال للأفراد.

وقد تعاقبت النصوص والقرارات بعد ذلك بنسق متسارع يدل على أنّ قضية الفقر في العالم أصبحت هاجسا من هواجس البشرية، لذلك وقع إدراجها ضمن برنامج عمل مؤتمر فيينا (1993) والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (1995) وإعلان الألفية، والعشرية الأممية للقضاء على الفقر (1997 – 2006) واعتبار ذلك واجبا أخلاقيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

وقد تمّ الربط بوضوح بين الفقر وحقوق الإنسان والحق في التنمية والحكم الصالح الديمقراطي في الوثيقة العملية الصادرة في أواسط 2003 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفي هذا الربط دليل على تزايد الاقتناع بترابط هذه العناصر وبأن الفقر ليس ظاهرة شاذة أو معزولة وإنما هو مسؤولية جماعية. لأجل ذلك تبنت القضية لجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وردّدت صداها جميع تقارير المقررين الأمميين في السنين الأخيرة ولا سيما منهم الخاصين بما يسمى "الحقوق الجديدة" مثل التغذية والسكان الأصليين والسكن" فضلا عن تقارير منظمة العمل الدولية.

وخلال سنة (2004) كانت قضية الفقر في صدارة اهتمام المنتدى العالمي في دافوس والمنتدى الاجتماعي في هومباي من بين عديد من المناسبات الأخرى ، ويمكن القول إننا اليوم في مرحلة إدراج الفقر ضمن منظومة حقوق الإنسان بصفة نظرية ومبدئية. أما إدراجه ضمن المنظومة المعياريةّ، فهو غير مباشر لأنه يمر عبر الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدّولية، فهل من الواقعية أن تصبح مقاومة الفقر إلزامية مثل منظومة حقوق الإنسان الأخرى؟

إن ذلك أمر مرغوب فيه أخلاقيا وتقتضيه جميع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ فمناهضة الفقر لا تقع على هامش المنظومة وإنما في صلبها لأنها تقع في خط التقاطع بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى. فالتهميش الاقتصادي والاجتماعي مرتبط وثيق الارتباط بالتهميش السياسي والديمقراطي. ويكفي على سبيل المثال أن نرى أثر الفقر في سير الانتخابات في بعض المجتمعات حيث تصبح الأصوات بضاعة تباع وتشترى ؛ وقد يرى البعض أن الليبرالية واقتصاد السوق وما آلا إليه من عولمة متوحشة مسئول عن هذا الوضع. لكن يجب الاعتراف أيضا أن المثالية الاشتراكية التي رفعت شعار العدالة الاجتماعية لئن حققت مكاسب هامة في المجال الاجتماعي فإنها فشلت وتبخرت الأحلام والآمال التي بعثتها لدخولها منطق الأولويات وإهمالها للحقوق المدنية والسياسية.

إن القضية اليوم ليست مناهضة رأس المال بمفهومه التقليدي، أو باسم دكتاتورية البرولتياريا، وهو موقف غير واقعي، بل هو عقيم، وإنما هي قضية مناهضة جميع الدكتاتوريات بما فيها دكتاتورية السوق، التي تسعى العولمة المتوحشة إلى فرضها. لذلك نحتاج اليوم إلى توسيع مفهوم رأس المال بتصنيفه إلى ثلاثة :

- رأس المال الاقتصادي،و هو مالي، قابل للنموّ بحسن التصرّف.
- رأس المال البشري، وهو فردي، يتحسّن خاصة بالتعليم والمعرفة.
- رأس المال الاجتماعي، وهو جماعي، يهم مجتمعا معينا ويتحسّن بالتوزيع الأعدل لثمار النمو وبالتضامن الاجتماعي (العائلي والوطني...).

فإذا اعتبرنا ما بين هذه الأنواع من ترابط وتكامل، وعممنا الوعي به لدى الجميع، أمكن تضافر الجهود لتنميتها جميعا دون صراع لا يؤججه إلا فك الارتباط وافتعال التناقض بينها ، وهكذا تكون تنمية رؤوس الأموال الثلاثة وما يتفرع عنها عاملا أساسيا من عوامل التنمية الشاملة والقضاء على الفقر بإقرار الحق في تساوي الفرص حتى تتوفر للإنسان وسائل تجاوز حالة الفقر والخروج منه نهائيا ، بيد أن هذا التوجه لا يكتمل إلا بالحكم الصالح في مستوى المجتمع الواحد، وبنظام عالمي قائم على علاقات دولية أعدل[11].

سابعاً : الوصايا العشر لنجاح التنمية فى عصر العولمة :

يتسأل "توماس فريدمان" في كتابة " السيارة ليكساس وشجرة الزيتون" 1999 علام يتوقف نجاح أو فشل دولة ما فى عصر العولمة ؟ ما الذى يحدد قدرتها على الفوز فى هذا السباق الذى أصبح هو السمة المميزة لعصر العولمة؟. وتأتى إجابته واضحة ومختصرة فى النقاط التالية:

1- ما حجم وقوة اتصالاتك بالعالم الخارجى ؟ فهو يقترح مقياساً لهذا متمثلاً في عدد أجهزة الكومبيوتر الشخصى للأسرة الواحدة ، وشبكات الاتصال المتاحة للفرد الواحد.

2- ما درجة سرعتك فى الأداء ؟ ويؤكد هنا أننا انتقلنا من عالم كان الكبير فيه يلتهم الصغير إلى عالم سمته أن السريع فيه يلتهم البطئ.

3- ما حجم قدرتك على الاستفادة من المعلومات والمعرفة التى تحصلها؟ إذ لا يكفى أن تكون واسع الاتصالات ، بل يجب أن تكون لديك قدرة

عالية على الإفادة منها، وهذا يتوقف إلى حد كبير على العدد الذى تحوزه الدولة من المتعلمين تعليماً عالياً.

4- ما وزنك ؟ والذى يقصده هنا أنه كلما كانت الدولة خفيفة كان حظها فى النجاح أكبر، إذ إنه يقصد بالخفة والثقل نوع ما تنتجه وتصدره: هل يتكون أساساً من سلع تقليدية "من الوزن الثقيل" ، كالحديد والصلب مثلاً أم من أشياء خفيفة كالخدمات والسلع التى تعتمد قيمتها على ما فيها من معرفة وتكنولوجيا متقدمة؟

5- ما درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجى ؟

6- ما درجة انفتاحها داخليا ؟ أى ما قدر ما يتمتع به أفرادها من حرية ونظامُها من شفافية.

7- ما مدى كفاءة الإدارة والمديرين فى بلادك ؟

8- ما حجم قدرتك على جذب الأصدقاء وتكوين التحالفات ؟ ذلك أن كثيراً من مشكلات العولمة لا يمكن للدولة حلها منفردة بل لابد لها من الدخول فى اتفاقات ومعاهدات.

9- ما مدى جودة "العلامة التجارية" لبلدك ؟ أى ما قدرتها على جذب "الزبائن" سواء كان هؤلاء الزبائن مشترين لبضائعها أو مستثمرين فى أراضيها ؟

10-ما مدى استعدادك " لقتل جرحاك" ؟ أى أن تدع مشروعاتك وصناعاتك الخاسرة تموت دون أن تبكى عليها، فى سبيل أن تستمر فى الحياة المشروعات والصناعات الناجحة والعالية الكفاءة ويشمل "قتل جرحاك" أيضاً مدى قدرتك على طرد العامل غير الكفء، ومن ثم قدرتك على تعيين عامل آخر أكثر كفاءة فى مكانه(12).

وفى نفس الكتاب – السيارة ليكساس وشجرة الزيتون – يضع التأكيد على ذلك السباق الملعون وضرورة الفوز فيه والمآسى الناتجة عن التخلف عنه ، والتأكيد على القطار الذى لن يتوقف كثيراً والضياع والتشريد اللذين سوف يصيبان من لم يلحق به، وهو من ناحية أخرى لا يلتفت إلى التناقض الصارخ بين مراعاة الشروط التى يضعها للأداء الجيد فى هذا السياق وبين مراعاة كافة الاعتبارات الأخرى ، اعتبارات الأخلاق والعدل والإنسانية واحترام الهوية وغيرها، حيث يعقد فى كتابة فصلاً يتعلق بالهوية والمحافظة على التراث ويدعو إلى ما يسميه "بالعوحلية" أى العولمة مع عدم التضحية بقدر الإمكان بالسمات والخصائص المحلية، ولكن كيف يستقيم هذا مع كل هذه الشروط التى قال بضرورتها من أجل الفوز فى السباق بما فى ذلك "الاستعداد لقتل جرحاك". إن من الواجب أن تكون "منفتحاً" بشدة و "خفيفاً" للغاية "وسريعاً" بأقصى قدر فكيف يمكن أن تكون كذلك وأنت "مثقل" بأعباء تراث لا نفع منه فى السباق ولا يساعد على حصولك على "علامة تجارية" جيدة ؟ إن الكلام عن "شجرة الزيتون" وهى التى ترمز للمحافظة على الهوية والشخصية الوطنية وكل ما هو مثالى أو شخصى أو عاطفى أو روحى هذا الكلام لا يمكن أن يكون أكثر من محاولة لذر الرماد فى الأعين من جانب السيد "فريدمان" الذى لايعنيه فى الواقع إلا السيارة ليكساس[13].

ثامناً : الآثار السلبية للعولمة على التنمية :

نحاول فيما يلى استعراض الآثار السلبية للعولمة على التنمية من خلال النقاط التالية:

1ـ انهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة :

تسعى كل المجتمعات البشرية إلى إحراز تنمية وطنية متكاملة تتمكن من خلالها من استغلال مواردها وإمكانياتها المتاحة على أكمل وجه لتحقيق نهضتها وإشباع حاجات أفرادها العديدة والمتجددة ، ومهمة إنجاز مشروع تنموى مستقل لمجتمع تتطلب الآتى:

- وجود سلطة سياسية لديها القناعة والتصميم على إنجاز مثل هذا المشروع ، وفق رؤية واضحة له ، ووجود أداة إدارية قادرة على القيام بالمهام التي يفرضها إنجاز هذا المشروع ، وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.
- تقييم دقيق لحجم الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع.
- تلمس احتياجات هذا المجتمع وترتيب هذه الاحتياجات بحسب أولوية كل منها.
- وجود خطة علمية مدروسة سلفاً تحدد مراحل وكيفية إنجاز المشروع.

فظروف وأدوات ومؤسسات العولمة تقف اليوم بالمرصاد أمام أية خطط وطنية لإجراء تنمية مستقلة وتقف على رأس هذه المؤسسات : منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

فوفق قواعد منظمة التجارة العالمية تفقد الدولة الوطنية قدرتها على فرض إجراءات حمائية تقتضيها خطتها التنموية، ولا مفر أمامها من فتح حدودها وأسواقها أمام طوفان السلع والخدمات الأجنبية، وتكون النتيجة هى القضاء على المنتجات الوطنية التى لن تصبح قادرة على المنافسة مع المنتجات الأجنبية التى توفرت لها ظروف مناسبة خلال فترة زمنية طويلة استقام فيها عودها ، وأصبحت قادرة على المنافسة بعد ذلك ،

بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على إحكام الرقابة على الاستثمار المنجز على أراضيها وتوجيهه الوجهة المناسبة . كما أن الالتزامات المفروضة فى ظل منظمة التجارة العالمية لحماية حقوق الملكية الفكرية، تجعل من الحصول على التقانة أمراً صعب المنال ، أو على الأقل أكثر كلفة ، وهو عائق آخر أمام المجتمعات النامية نحو إقامة تنمية وطنية مستقلة.

2. تكريس التبعية الاقتصادية للغرب :

إن النتيجة الطبيعية للعولمة أن تصبح اقتصادات الدول النامية هامشية تابعة خادمة لاقتصادات الدول الغربية المتقدمة ، وخاضعة خضوعاً تاماً لهيمنة الشركات الغربية العملاقة ومن ملامح هذه التبعية:

- تكريس تقسيم العمل الدولى وفقاً لمصالح الدول الغربية ، فنتيجة لانفتاح الأسواق وفقدان الدول قدرتها على رسم سياسات اقتصادية واسعة المدى سيتم تكريس نمط محدد من النشاط الصناعى والزراعى للدول النامية وفق المصالح الغربية.

- إن فتح المجال للاستثمار بدون قيود ، وتكالب الدول النامية على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية بكل السبل ، يجعل هذه الدول رهينة فى يد الشركات الكبرى المستثمرة ، وتصبح هذه الشركات فى النهاية هى صاحبة القرار فى صياغة الحياة الاقتصادية فى البلد.

3. القضاء على الصناعة الوطنية :

فى ظل هيمنة الشركات العولمية العملاقة بتفوقها التقنى ، والمالى، والقدرة الإنتاجية ، والتسويقية ، والدعائية والإعلانية ، فى ظل هذه الأوضاع تصبح قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة مستحيلة. ولن يكون هناك مجال للصناعات الوطنية سوى الخضوع لقانون السوق وهو

فانون الغلبة للأقوى ، ولا سبيل أمامها فى النهاية سوى الانسحاب من هذا المجال ، وفى أحسن الأحوال يمكن لأرباب الصناعة الوطنية أن يصبحوا مجرد وكلاء للشركات العولمية الكبرى ، فيتحولون من منتجين إلى مجرد أجراء لدى تلك الشركات، ويلتحق العمال المنتجين فى الصناعات الوطنية بطابور البطالة ، والأسعد حظاً منهم ربما يجد عملاً لدى وكلاء تلك الشركات فى أنشطة خدمية وطفيلية ، فالانفتاح مع الاقتصادات المتقدمة فى ظل السيادة المطلقة لقوى السوق وبدون امتلاك القدرة على التحكم ، وفى غياب سياسة تأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيوية للاقتصادات الوطنية، لن تعنى فى محصلتها النهائية سوى القضاء على الصناعات الوطنية للدول النامية وتدمير اقتصادياتها بشكل عام.

4- إهدار الثروة الوطنية وتدمير البيئة :

تعمل العولمة على أساس بقاء الغرب ممسكاً بزمام الصناعة والتقنية ، وتبقى الدول المتخلفة على وضعها مجرد مورد للمواد الخام الرخيصة ، حتى وإن قامت بها بعض الصناعات التحويلية أو ذات التقنية المتدنية، ونتيجة لذلك عندما يتم إنتاج سلعة معينة فإن الجزء الأعظم من قيمة المنتج يكون من نصيب الشركات الكبرى، ولا يحصل منتجو المواد الخام إلا على الفتات من ذلك ، فنصيب المادة الأولية اليوم من ثمن أى سلعة لا يتعدى 10%.

وعند توجه الشركات الغربية لإقامة صناعات فى الدول المتخلفة فإن ذلك يتم وفق فلسفة خاصة لا تخفى دلالاتها ، فنلاحظ على اتجاه هذه الشركات للتصنيع فى الدول المتخلفة أن الصناعات التى يتم نقلها إلى الدول المتخلفة هى:

- الصناعات المتعلقة بالمنتجات غير الاستراتيجية ، أى المنتجات الاستهلاكية الثانوية ، أما الصناعات المتعلقة بالمنتجات الحيوية فتبقى فى البلدان الصناعية الأم .
- الصناعات القديمة أو المريضة ، أو المتقادمة تكنولوجيا ، مثل صناعة النسيج والغذاء والإطارات والملابس. أما الصناعات ذات التقنية العالية والدقيقة فتحتكرها الدول المتقدمة.
- الصناعات كثيفة العمالة نحو : تجميع الأجهزة والأدوات والسيارات.
- الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة والمواد الخام ، كصناعات الحديد والصلب ، والألومنيوم وبناء السفن والأسمدة الكيميائية.
- الصناعات الملوثة للبيئة مثل تكرير النفط.

تاسعاً : الحماية من الآثار السلبية للعولمة على التنمية :

سوف نحاول بحث بعض المعالجات التى نعتقد أنها ملائمة وممكنه لتجاوز سلبيات العولمة:

1ـ الاهتمام بإقامة البنية الأساسية :

فى ظل مناخ العولمة حيث المنافسة المحمومة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية ، فإن الرهان اليوم على قدرة الدولة فى توفير ظروف ومناخات مشجعه للنشاط الاقتصادى والاستثمارى، وتتمثل هذه الظروف فى توافر شبكة مواصلات مناسبة داخل البلاد، ومنظومة اتصالات حديثة ومتطورة ، وخدمات فندقية حديثة، وعمالة مدربة وماهرة، وقوانين تشجع على النشاط الاستثمارى، ومناخ من الاستقرار والأمن وسيادة القانون وقضاء مستقل يحظى بالثقة ،

وغير ذلك من مقومات الدولة الحديثة ، فبدون توفر الحد الأدنى من هـذه البنية الأساسية فى الدولة والمجتمع لن يكون بمقدورنا الحديث عن إمكانية مواجهة الآثار السلبية للعولمة على مجتمعاتنا فـى المجـال الاقتـصادى أو غيره من المجالات.

2ـ السعى لتوطين التقنية :

يشير الخبراء إلى أن التقدم التقنى يحتل أهمية كبرى وبأكثر ممـا يمكن تصوره كأساس ومصدر للنمو الاقتصادى ، بل إن التقدم التقنى هو السبب لأكثر من نصف هذا النمو فى الدول الصناعية ، وفى ظل ظروف العولمة ، فإن الاقتصاد القادر على مواجهة مخاطرها هو الاقتصاد القادر على المنافسة المعتمد على قاعدة صناعية تدعمها تقنية عالية ، ولا مجال أمام أى دولة تريد أن تحقق تنمية اقتصادية حقيقية إلا أن تركز جهودهـا لإقامة بنية أساسية قادرة على استيعاب التقنية المتقدمة وتوطينها وتـراكم خبرتها بها لتطويرها باستمرار ، بحيث لا تصبح كل جهود المجتمع هـى الحصول على التقانة واستيرادها من الغير، بل الأهم مـن ذلـك تـوفير المناخات الملائمة لتوطينها وتطويرها استعداداً للمنافسة.

3ـ التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى :

فى ظل المنافسة الاقتصادية القوية التى تذكيها مناخات العولمة ، ومع الصعوبات التى تواجهها الدول النامية فى أن يكون لها وجود فاعـل فى الاقتصاد العالمى، إلا أن كل هذه الظروف لا تعدم فرص مجتمع يقظ يبحث عن حلول ومخارج للتحديات التى يواجهها. وبإمكان كل مجتمع أن يبحث فى إمكاناته المتاحة عن مزايا نسبية يتفوق بها على غيره وتسمح له بخوض غمار المنافسة من مركز قوى بمقدار ما توفره له هـذه الميـزة النسبية من قدرة تنافسية إذا أحسن استغلالها فى الوقت المناسب ، فهنـاك

الكثير من النشاطات الاقتصادية التى يمكن أن نتمتع فيها بالقدرة على المنافسة ، كما أن هناك الكثير من النشاطات الاقتصادية تعتبر نشاطات داخلية فى نطاق الأمة، أى أننا لا نواجه فيه مخاطر المنافسة العالمية، وبإمكاننا القيام بها بإمكانياتنا فى ظل ظروفنا الحالية مثل : الزراعة ، والإنشاءات ، والاستشارات ، والبرمجيات، والسياحة.

4ـ الاهتمام بالبحث والتطوير :

إن الأهمية الحيوية للبحث والتطوير تقتضى من الدول النامية وقفه جادة ومسئولة إذا أرادت أن يكون لها موضع قدم على خارطة المستقبل وأى تباطؤ فى ولوج هذا الطريق سيكلفها كثيراً ؛ حيث يصبح اللحاق بقطار التقدم ضرباً من المستحيل ، إن الأمر يقتضى إيجاد معاهدات أبحاث متخصصة تعمل وفق أهداف إستراتيجية واضحة ومناهج ملائمة تسخر لها الامكانيات المناسبة وتدعم بالخبرات اللازمة ، ويقتضى الأمر أيضاً تشجيع الموهوبين واستثمار مهارتهم فى هذا الجانب الحيوى المهم ، ثم لابد من ربط نتائج البحوث والتطوير بالنشاطات الاقتصادية بتحفيز وتنشيط الطلب على مخرجات نشاط البحوث والتطوير من خلال الصناعات وفروع النشاط الاقتصادى الأخرى.

5ـ الاهتمام بالتأهيل والتدريب :

إن أى نشاط يمكن أن يقوم به الإنسان اليوم بحاجة إلى مستوى معين من التدريب والتأهيل، حيث يتطور العلم وتتطور الأدوات ، بل وتتعقد يوماً بعد يوم ، ولم تعد بتلك السهولة التى كانت عليها سابقاً، وهذا التطور فى العلم وفى وسائل الحياة لا شك يسهل وييسر كثيراً من الأعمال التى كان إنجازها بحاجة إلى وقت أطول وجهد أكبر ، وإذا أرادت الدول النامية أن تعيش هذا العصر وتستفيد من منجزاته فى العلم والتقنية ،

وتتفاعل معه ، وتسخر كل ذلك لخدمة مصالحها فى ظل منافسة عالمية وبخاصة فى ظل مناخات العولمة فلا سبيل أمامها إلا أن تؤهل مجتمعاتها لذلك فى مختلف المجالات.

6ـ التكتل الاقتصادى :

لا خلاف على أن كل دولة من دول العالم النامى مهما بلغت إمكاناتها ستظل عاجزة بمفردها عن مواجهة التحديات التى تفرضها العولمة فضلاً عن أن يكون لها وجود مؤثر على الخارطة العالمية فى أى شأن من الشوؤن ، أى أنه لا سبيل أمام الدول النامية غير طريق واحد هو التكامل والتكتل والوحدة بأى شكل وبأى صورة كانت.

7ـ محاربة الفساد :

يؤدى تفشى الفساد إلى إعاقة أى توجهات حقيقية للتنمية ، وتفشى آثار سلبية فادحة الثمن ، لعل أبرزها الأثر السلبى فى جانب الاستثمار ، فالنشاط الاقتصادى هو عمل منظم يتم وفق حسابات دقيقة للأرباح والخسائر، وفى مجتمع يحكمه الفساد – بدلاً من الأنظمة والقوانين – تصبح ممارسة أى نشاط اقتصادى محفوفة بالمخاطر وتضاف على المستثمرين أعباء أخرى عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية ، تبدأ من الإجراءات الأولى للسماح لهم بممارسة نشاطهم ولا تقف عند حد ، إلى جانب ما يؤدى إليه تفشى الفساد من إهدار للمال العام ، من خلال ضياع الأموال المطلوب تحصيلها على شكل تسهيل التهرب الضريبى والجمركى والتهرب من دفع التكاليف الأخرى، أو بزيادة كلفة المشاريع عن التكلفة الحقيقية وتحميل الخزانة العامة أعباء إضافية.

وفى ظل ظروف العولمة تتضاعف أخطار الفساد ، فإلى جانب ما يسببه الفساد أصلاً من تأثير حاسم على القرار المستقل الرشيد فى الأجهزة الإدارية والمؤسسات وعلى كل المستويات ، للدرجة التى يمكن معها وصف ما يؤدى إليه استشراء الفساد فيها بضعف المناعة المجتمعية وتآكلها ، فإن هذا الواقع يتيح للشركات الكبرى أن تعيث فى المجتمع فساداً بقدرتها الكبيرة على شراء الذمم والحصول على امتيازات غير قانونية ، تأتى كلها على حساب المجتمع وأفراده، ولصالح فئة قليلة من الفاسدين والطفيليين(14).

المراجع المستخدمة فى الفصل

(1) الطيب البكوش ، الفقر وحقوق الإنسان ، www.aihr.org.tn .

(2) إرنست – مارى مبوندا ، الفقر كانتهاك لحقوق الإنسان : نحو حق فـى رفـض الفقـر، المجلـة الدوليـة للعلـوم الاجتماعيـة ، اليونـسكو، العـدد 180 ، يونيـه 2004 ، ص ص 133 – 134.

(3) الطيب البكوش ، الفقر وحقوق الإنسان ، www.aihr.org.tn .

(4) الأنثروبومترى أو علم القياس التشريحى هو قياس الأنماط الفيزيقية فى التجمعات السكانية المختلفة : أنظر موسوعة علم الإنسان: المجلس الأعلـى للثقافـة ، مـادة علـم القيـاس التشريحى.

(5) أودايا واجل ، إعادة النظر فى الفقر : تعريفه ومقاييسه ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 171 ، مارس 2002 ، ص ص 226 – 235.

(6) الطيب البكوش ، الفقر وحقوق الإنسان ، www.aihr.org.tn .

(7) Walden Bello, Global Capitalism, www.tni.org, 2001

(8) إرنست – مارى مبوندا ، مرجع سابق، ص ص 134 – 139.

(9) المرجع السابق، ص ص 145 – 147.

(10) محمد حسين الشيرازى ، www.alshirazi.com .

(11) الطيب البكوش ، الفقر وحقوق الإنسان ، www.aihr.org.tn .

(12) جلال أمين ، عولمة القهر، مرجع سابق، ص ص 58 – 59 .

(13) المرجع السابق، ص ص 60 –61.

(14) عبدالرشيد عبدالحافظ ، مرجع سابق ، ص ص 31 –89 .

الفصل الثالث

قهر العولمة وتراجع دور الدولة

توطئة

أولا : ضعف الممارسة الديمقراطية.

ثانيا : نهاية عصر الأيديولوجية.

ثالثا : الهيمنة.

رابعا : الإرهاب وسيلة للهيمنة فى عصر العولمة.

خامسا : قياس مدى قوة الدولة.

سادسا : الدولة والمجتمع وآليات التفكيك.

سابعا : مكانة الدولة فى الساحة الدولية.

ثامنا : دور جديد للدولة المعاصرة.

تاسعا: طرق جديدة لأداء الأدوار التقليدية.

عاشرا: الآثار السلبية للعولمة على الدولة.

حادى عشر: الحماية من الآثار السلبية للعولمة على الدولة.

توطئـــة :

بين الشمال والجنوب يكون عصرنا بحق هو عصر المتناقــضات تبعاً للزاوية والمكان اللذين ننظر إليهما. فهو عصر الديموقراطيـــة مــن جانب، وعصر التطرف من جانب آخر. وهناك عناصر أخرى تبدو بعيدة عن المتن لكنها حقيقة أقرب ما تكون من المتن ذاته. فشأن المرأة، وآليات الإدارة الحديثة، ووسائل المعلومات والنــشر الجديــدة، وكلمــة الفــن... هي مرايا أخرى تعكس مظاهر عصرنا.

ولكن اللافت للنظر أن فكر العولمة بات يــسيطر علــى الكثيــر الأفكار ويعمل على تقييد مظاهر الحياة الــسياسية مــن خــلال ضــعف الممارسة الديمقراطية مما أنذر بنهاية عصر الأيديولوجية من خلال فرض الهيمنة واتخاذ الإرهاب وسيلة لفرض الهيمنة .

ولم تكتف العولمة بذلك بل عملت على إضعاف ســلطة الدولــة وتراجع دورها وبخاصة في دول العالم الثالث وسوف نستعرض ذلك من خلال قياس قوة الدولة واستعراض آليات التفكيك التي أدت لتراجع مكانــة الدولة التقليدية في الساحة الدولية ، وخلق دور جديد للدولــة المعاصــرة وظهور طرق جديدة لأداء الأدوار التقليدية ، وفى نهاية الفصل نعــرض للآثار السلبية للعولمة على الدولة وكيفية الحماية منها.

أولاً : ضعف الممارسة الديمقراطية :

إن عصرنا هو عصر الديموقراطية، وبرغم غموض هذا المفهوم، وتعدد أشكال الممارسة، والاختلاف البائن في التطبيق، فإن هناك حداً أدنى متفقاً عليه بين المهتمين هو أن تكون هناك مؤسسات مختلفة في المجتمــع المدني تقوم بالحفاظ على الحد الأدنى من تمكين المواطنين مــن انتخــاب

ممثليهم بشكل حر لا تدخل فيه، وأن تقوم هذه المؤسسات بالحفاظ على المصالح العامة، ويكون أولئك المنتخبون معرضين للمسائلة وإعادة التقويم في فترات زمنية محددة سلفاً ، والديمقراطية تعني أيضاً الإيمان بأن المواطنين العاديين لديهم قدرات غير عادية للحفاظ على مصالحهم، أي أن الديمقراطية لا وصاية فيها لأحد على أحد، وأن الحقيقة المطلقة لا وجود لها ولا يملكها أحد من الناس، الحقيقة النسبية هي فقط الممكنة ويمكن الوصول إليها عن طريق المناقشة والإقناع ، كذلك تؤمن الديمقراطية بأن الإنسان العادي – إن أتيحت له ظروف حسنة – يسعى بطبعه إلى الخير ويبتعد عن الشر، لذلك فإن رأي الجماعة هو أرشد بكثير من رأي الفرد، إن تحققت لهذه الجماعة الضمانات الكاملة، من بُعد عن القهر أو الابتزاز أو التشهير أو الحرمان المادي والمعنوي.

والديموقراطية معطلة في عالمنا الثالث، بعضنا أخذ بها وخفف كثيراً من آلياتها قبل أن نطبق بعضاً منها، وبعضنا اكتفى بإظهار تلك الآليات ونقدها دون الاقتراب منها، وهي في الحقيقة سهلة وممتنعة في آن واحد . سهلة أن نتحدث عنها وسهلة أن نطالب بها ولكنها ممتنعة عند التطبيق، خاصة عندما تطبق علينا. كم من السياسيين في العالم الثالث طالبوا بالديموقراطية لسنين طويلة، ولكنهم عندما أتيحت لهم الفرصة واعتلوا قمة السلطة غضوا الطرف عنها واعتبروها إما أحد الأنظمة الدخيلة علينا أو أن شعوبنا لم تزل بعد غير مهيأة لممارستها. التجربة في الدول العربية فيما بين الحربين تدلل على ذلك بأكثر من دليل، فقد كان العراق مثلاً بلداً ديموقراطياً بشكل نسبي قبل انقلاب 1958، وكذلك كانت مصر قبل سنة 1952 بها شيء من الممارسة الديمقراطية. كل ذلك قد

اختلف وقدمت الأسباب الحقيقية أو المتخيلة وقبلها بعضنا عن قناعة، ويعيد بعضنا الآن تقويمه لها من جديد.

ومازال البعض منا يعتقد أن الديموقراطية معطلة للتنمية، ولكنه لم يأت بخيار آخر، حتى لو كانت الممارسة سلبية. ويقول بعض كتّابنا : إن (الثقافة العربية) لا تقبل الممارسة الديمقراطية بمعناها الغربي، ولا أعتقد أن الثقافة لها ذلك التأثير إن اتفقنا أن الثقافة كحالة هي مكتسبة ومتغيرة أيضاً، فإن كان مجتمع كالمجتمع الهندي – على اختلاف ملله ونحله ولغاته وثقافاته – قد استطاع أن يحقق استقراره بديمقراطية فلماذا لا نفعل نحن ذلك؟ وهناك شعوب وثقافات عديدة قامت بذلك، فالديمقراطية كما يقول مؤلف كتاب "عصر التطرف" هي الإيمان بالمساواة بين أفراد المجتمع، بصرف النظر عن أعمارهم أو أديانهم أو مراكزهم الاجتماعية والسياسية، وفي ذلك قول قد يقبله البعض نظرياً ويرفضونه في الممارسة لأسباب مصلحية خاصة بذواتهم. ويرى أن الديمقراطية بمفهومها السلبي هي المناقضة للقمع، ومناقضة للمعتقلات السياسية. فالأصل هنا ألا يحتكر أحد الحقيقة السياسية في المجتمع المتحضر، والقانوني. فالحقيقة يصل إليها الإنسان في حوار له مع أخيه الإنسان المواطن، وقول الإنسان هنا يجمع بين الرجل والمرأة ، مادام مواطناً شريفاً وإن دان بمذهب آخر.

إن ضعف الممارسة الديمقراطية في عصرنا، عصر ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، لا يتجاهل فقط المواطنين وحقوقهم المشروعة، بل إنه يولّد لا محالة التطرف والعنف ويشعل الحروب بكل أنواعها أهلية أم إقليمية وحتى دولية، وفي ذلك دفع لثمن إنساني أغلى بكثير من الثمن الذي يمكن أن يدفع للديمقراطية والقبول بالرأي الآخر ومناقشته والتفكير به واحترامه ، ولكي نقضي على ضعف الممارسة

الديمقراطية، فإن علينا أن ندرك أن الديمقراطية ليست مجرد فكرة يمكن أن نتعلم فوائدها ومعناها وجدواها على مقاعد الدراسة، بل إن الديمقراطية في نهاية الأمر سلوك. ومن هنا، وحرصاً على أن نتجنب ضعف الممارسة عند التطبيق فإنه يجب علينا أن نبدأ بتعلمها من البداية من البيت، من تربية أطفالنا، فلا نمارس القهر في تربيتهم، بل يجب أن نلتزم بأسلوب الإقناع في الحوار معهم، ويجب أن نمنحهم الفرصة كاملة للتعبير عن أنفسهم، وأن يتأكدوا من أن وجهة نظرهم – مهما شابها من نقص في المعلومات أو في الخبرة – تلقى احترام الكبار وتقبلهم، ولأن هذا الاحترام والقبول هو الذي سوف يدفع الصغار لإدراك قيمة المعرفة والعلم والخبرة، فإنه سيسعون جاهدين للتزود بها لأن هذا التزود هو الذي يضمن لوجهة نظرهم أن تجد فرصتها الحقة للتحقيق والاعتراف!

ويتصل بهذا المعنى أن يصبح حق المعرفة والتعلم جزءاً من حقوق الإنسان ومن مقومات الديمقراطية وحقوقها، وإذا كنا سوف نبدأ بتعليم الديمقراطية في البيت فإننا يجب أن نواصل ممارستها في كل مكان وفي كل موقف، في الشارع في احترامنا لأنظمة المرور، وفي الأسواق، في مراعاتنا لحقوق البيع والشراء والأمانة، وفي المصالح الحكومية، وفي تقديرنا لقيمة الوقت والنظام والدور(1).

ثانياً : نهاية عصر الأيديولوجية :

هناك بعض الحق فى القول بأن عصر الأيديولوجيا قد انتهى ، لقد تلقى الموقف الأيديولوجى خلال النصف قرن الماضى صفعات متتالية فجرت فى البداية حواراً شهيراً حول ما يسمى "بنهاية الأيديولوجية" فى الخمسينيات والستينيات، ثم فى أعقاب سقوط المعسكر الاشتراكى حول ما سمى "بنهاية التاريخ" والمقصود بالموقف الأيديولوجى الذى تعرض لهذه

الصفعات هو الموقف العقائدى الذى يصدر من نظرة كلية للحياة، أو من التزام اجتماعى أو أخلاقى يحدد ابتداء ما يتخذه المرء من مواقف فى شتى ما يعرض له فى الحياة. لقد تعرض لهذه الصفعات الالتزام الدينى والالتزام القومى والالتزام الطبقى ، حتى إنه بعد أن كان من المألوف أن يفخر المرء بالتزامه بخدمة دينه أو أمته أو طبقته، أصبح المألوف أن يفخر المرء بأنه لا انتماء لديه ، على أساس أن مثل هذه الانتماءات تقيد حركته وتحد من حريته.

وهناك ثلاث تحفظات على القول بأننا نعيش الآن فى عصر انتهاء الأيديولوجيات:

التحفظ الأول: هو أن بداية هذا الانحسار للموقف الأيديولوجي أقدم بكثير مما قد نظن إن عمره بدأ ليس منذ سقوط الاشتراكية، ولا منذ سقوط النازية والفاشية، بل منذ ظهور نظام السوق قبل ثلاثة أو أربعة قرون. لقد بدأ انحسار الموقف العقائدى والتحرر من الالتزام الاجتماعي والأخلاقي منذ بداية تحول القيم واحدة بعد الأخرى ، إلى سلع بما في ذلك الإنسان نفسه. وقد صاحب هذا التحول ظهور النزعة الفردية التي تعد الفرد مقياس القيم. ربما تسارع انحسار الموقف الأيديولوجي أو العقائدي في الخمسين عاماً الأخيرة، ولكن بداية الانحسار أقدم من هذا بكثير. إن من الممكن أن نجد بدايات التعبير عن هذا الانحسار في كتاب الأمير "لمكيافيللي" وفى كتابات الفيلسوفين البريطانيين "هوبز" و"لوك" ولكنها أوضح من ذلك بكثير فى كتابات "بنثام" ، وفلسفة المنفعة، عندما قبل بأن المعيار الوحيد للحكم على القيم يجب أن يكون المنفعة، ولا شئ سواها، وأن الموقف الأخلاقى نفسه لا يجب أن يؤسس على عقيدة مسبقة على مقارنة المنافع والأضرار، وطرح هذه من تلك. فى الوقت نفسه الذى ظهر

مبدأ المنفعة ظهر " لأدم سميث " كتابه الشهير "ثروة الأمم" منذ حوالى مائتى عام ، وهو الكتاب الذى اكتسب معه نظام السوق مكانة الألهه ، وكأنه شئ لا راد لإرادته، ويسير كل شئ فى الكون بمقتضاه. كان هذا هو أيضاً الوقت الذى قال فيه "إدموند بيرك" عبارته المشهورة: "لقد انتهى عصر الشهامة والمروءة وجاء عصر المتفلسفين والاقتصاديين والإحصائيين ، وانتهى بذلك مجد أوروبا إلى الأبد".

ولقد كان أول ضحايا انتشار نظام السوق هو العقيدة الدينية ، ثم أنضم إليها فى الخمسين سنة الأخيرة الولاء الطبقى ، والشعور الوطنى أو القومى، والرباط العائلى ، بل والالتزام الأخلاقى بوجه عام. إذن فعندما يقول لنا فلاسفة العولمة إننا نعيش عصر انحسار الأيديولوجية، وإن هذا الانحسار وليد سقوط الاتحاد السوفيتى، يجب أن نذكرهم بأنهم لا يفعلون أكثر من السير بضع خطوات أخرى فى طريق قديم نعرفه جيداً، ونعرف من شقة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة قرون.

التحفظ الثانى: الذى أريد أن أورده على فكرة انحسار الأيديولوجية ، هو أنه فضلاً عن أن هذا الانحسار قديم، فإنه شئ لا يدعو بالمرة إلى كل هذا الابتهاج والاحتفال. فالتحرر الأيديولوجى هو مجرد تعبير أخر عن التحرر من الالتزام الأخلاقى، والمطالبة بإخضاع كل قيمة لمعيار المنفعة ، وينتهى فى حقيقة الأمر إلى تقييم كل موقف بحسب نتيجة المقارنة بين المكاسب والخسائر القابلة للقياس وأجدرها بالاعتبار ، والكلام عن كل قيمة بلغة الاقتصاد ليس بالضرورة سبباً للفخر ولا مدعاة للإعجاب. ففى الحياة أمور كثيرة أهم من الاقتصاد.

التحفظ الثالث: على فكرة انحسار الأيديولوجية يتعلق بالمستقبل فالاعتراف بأن هناك بالفعل انحساراً للموقف الأيديولوجى، وبأنه انحسار قديم ، ولا يعنى الإقرار بأنه باق معنا إلى الأبد. إنما يعتقد ذلك المؤمنون بفكرة التقدم، وأن الأحدث دائماً أفضل من الأقدم ، ومن ثم يعتقدون أن هذا التحرر من الدين، ومن الالتزام الطبقى أو القومى أو الوطنى، ومن القيود التى تفرضها روابط الأسرة ، هو دائماً تقدم إلى الأفضل. ولكن فكرة التقدم هذه هى نفسها محل شك كبير، والأرجح أنها نتيجة نظرة ضيقة الأفق ، إذ إنها بنتيجة الانبهار بما أحرزه الإنسان من تقدم تكنولوجى خلال القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، على حساب جوانب أخرى من حياتنا الاجتماعية. فهذه النظرة إذن تتخذ من التقدم التكنولوجى مؤشراً كافياً على تطور الإنسان بوجه عام، ولكن الإنسان يمكن أن يحقق تقدماً فى التكنولوجيا وتأخراً فى أشياء أخرى كثيرة، ولم يثبت بعد أن التقدم التكنولوجى يجب كل التطورات السلبية التى رافقته أو نتجت عنه فى جوانب الحياة الأخرى ، نعم إن القرون الثلاث الماضية قد شهدت اكتساحا مستمراً من جانب نظام السوق لجانب بعد أخر من جوانب حياتنا الاجتماعية، ولا يزال هذا الاكتساح مستمراً بل زاد معدله خلال العقد الماضى بسقوط الكتلة الاشتراكية أمام جحافله ولكن سقوط الكتلة الاشتراكية ليس هو نهاية التاريخ الانسانى ، واختراع نظام السوق ليس منتهى العبقرية البشرية والإنسان الذى اخترع هذا النظام قادر على رفضه والتخلى عنه[2].

ثالثاً : الهيمنة : *Hegemony*

لقد صك "أنطونيو جرامشى" Antonio Gramsi الفيلسوف الماركسى الايطالى مصطلح الهيمنة ، ويشمل التعريف التقليدى للمصطلح

مفهوم السيادة والتحكم والسيطرة السياسية ولاسيما فيما يتعلق بالدول ذات السيادة ، ولقد استخدم "جرامشى" المصطلح بمعنى مختلف حيث يرى أن للهيمنة مضامين ثقافية نفسية، وما أراد "جرامشى" أن يوضحه هو كيف كانت الطبقات المسيطرة قادرة على إقناع هؤلاء الذين تستغلهم بأن مواقفهم هو موقف طبعي. وبالتالى هو موقف عالمى Universal ومن ثم فلا يمكن تغيير ما هو قائم بالفعل ، ووفقاً لهذا التفسير فإن المؤسسات الثقافية التى تكون جزءاً من البنية الفوقية هى المؤسسات المهيمنة وليست البنية التحتية والعلاقات الاقتصادية ، ولقد قدم "رايموند وليامز" Raymond Williams تفسيراً للهيمنة عام 1977 على النحو التالى:

الهيمنة هى مفهوم يتضمن ويتجاوز مفهومين غالبين سابقين الأول مفهوم عن الثقافة Culture من حيث كونها عملية اجتماعية كلية فيها يحدد ويشكل البشر حياتهم الكلية ، أما الثانى هو "الأيديولوجية" Ideology فى أى معنى من معانيها. فالهيمنة تتجاوز الثقافة كما تحددت من قبل فى إصرارها على الارتباط بالعملية الاجتماعية برمتها من حيث توزع مكامن القوة والتأثير بطريقة دقيقة، إن مجرد الاعتراف بكلية الهيمنة إنما ينطوى على تسليمنا بأن الهيمنة إنما تتجاوز مفهوم الأيديولوجية ، فما هو حاسم ليس فحسب الوعى بنظام الأفكار والمعتقدات وإنما أيضاً الوعى بالعملية المعاشة كلها التى نظمتها عمليا معانى وقيم محددة وسائدة ، أما الأيديولوجية فى معانيها المعتادة فهى منظومة من المعانى الصورية والمفصلة نسبياً للمعتقدات والقيم والمعانى لنوعية يمكن تجريدها بوصفها رؤية للعالم A World View .

هناك إذن خلاف بين الهيمنة والأيديولوجية فالهيمنة أكثر انتشاراً وأكثر تجريداً كما أنها تسيطر على حياتنا اليومية وعلى تصوراتنا ، فهى عالم ما لا رجعة فيه ، ويستخدم "وليامز" Williams مصطلح "التشبع"

Saturate ليصف كيف تتخم حياتنا بمفهوم الهيمنة، فنحن علــى وعــى أو فى مقدورنا أن نعى الأيديولوجيات ، أما الهيمنة أو بمعنى أكثــر دقــة السيطرة المهيمنة فهى عملية يصعب علينا اكتشافها لأنها تنسل فى كل شئ من حولنا دون أن نلحظها ، إن ثمة طريقاً واحداً لاستيعاب هذا المفهــوم وهو أن ندرك أنه فى حين أن الهيمنـــة الأيديولوجيـــة تخـص المجــال السياسى، فإن السيطرة المهيمنة تنساح فى كل أرجاء المجــالات الثقافيــة والاجتماعية وهى حلقات يصعب عزلها عما حولها من مناطق متـشابكة معها أو فهمها لأنها فى واقع الامر هى واقعنا المعاش من معانى وقــيم ، ومن ثم فإن سطوة الهيمنة أكثر ذيوعاً وأكثر خفاء وتنكراً وأشـمل مــن السيطرة الأيديولوجية التى يمكن رصدها قياساً وتحديداً ومواجهة ، وغالباً ما يربط الماركسيون بين المصطلحين ويتحدثون عن مــصطلح سـيطرة الأيديولوجية المهيمنة Ideological Hegemonic Domination الذى يغطى جميع الجوانب(3).

إننا لسنا مهددين بالاستعمار المباشر ، الأمر الذى يفرض آليــات مختلفة فى المواجهة ، إننا مهددون بالتهميش والانسحاق والتفتيت والإلغاء هذا التهديد هو ذروة الخطر الذى يواجهنا كعالم نام ، فالمسألة لا تتعلق بما إذا كان علينا اعتماد التكيف أو الممانعة ، وإنما هــو اسـتيعاب حركــة الصراع والمواجهة استيعاباً نقدياً إيجابياً ذلك الاستيعاب يعنى المواجهــة والانخراط فى عملية تفاعل إيجابى طويلة المدى، حيــث إن الاســتقلال والتخلص من التبعية لابد وأن ينتزع من الدول المهيمنة انتزاعاً(4) ، فكل دولة تسعى للحصول من الدول الأخرى ، على أقصى فائدة ممكنة (عبــر الهيمنة) واستغلال الأضعف أو العلاقة غير المتوازنة لذلك يصح القــول كلما كانت الدولة قوية ، قلت هيمنة الآخرين (الأقــوى منهــا) عليهــا ، وانخفضت قدرتهم على استغلالها والعكس صحيح أى كلما كانت الدولــة

ضعيفة زادت هيمنة الآخرين عليها وارتفعت قدرتهم على استغلالها ، وكل ذلك يؤكد ما سبق أن توصل إليه "هانس مورجانثو" عالم العلاقات الدولية الأمريكية الشهير فى كتابة السياسة بين الأمم حيث عرف العلاقات الدولية بأنها صراع من أجل القوة(5).

إن النظام الاقتصادي الراهن، المعزز بالهيمنة السياسية للغرب، يُمثّل مرحلة جديدة من مراحل التطور السريع للسياسة المالية، ويجسّد صفحة حديثة من صفحات الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقد تسمى هذه الصفحة وهذه المرحلة باسم: (العولمة) وهذا النظام الاقتصادى يتسم بخصائص عديدة أهمها:

1: ازدياد دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي بعد سقوط نظام بيريتون، وودز.

2: ازدياد أهمية مؤسسات العولمة الثلاث التي هي عبارة عن: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة.

3: تعريف مراكز القوى الاقتصادية العالمية للتغيير الأكيد المتدرج.

4: تحويل هيكلة الاقتصاد العالمي وتبديل سياسات التنمية العالمية وتغييرها.

5: تقهقر أهمية مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية وتراجعها(6).

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي "جاك شيراك"، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000)، حيث قال : "إن العولمة بحاجة إلى ضبط،

لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ، فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً، ومن هذه المخـاطر ثلاثـة : أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، وثانيها أنها تنمـي الجريمـة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاقتصادية"[7].

رابعاً : الإرهاب وسيلة للهيمنة فى عصر العولمة :

لقد اقترنت الحركات الاستعمارية دائماً بخطاب إنشائي ذى نبـرة أخلاقية، كتبرير الهجوم الاستعمارى بنشر المسيحية أو بنشر مبـادئ الديمقراطية والمساواة أو برسالة الرجل الأبيض فى تمدين الرجل الأسود أو البنى أو الأصفر ، أو بالدفاع عن الأقليات، أو تثبيت مبادئ الشرعية الدولية.. إلخ. ولكن يلاحظ على النبرة الأخلاقية فى الخطـاب الإنـشائي الذى يقترن بالهجمة الاستعمارية التى تلت أحداث 11 سـبتمبر 2001 ، أنها تتسم بدرجة عالية نسبياً من الغوغائية والتهافت حتى ليعجب المـرء كيف يمكن أن يصدق أحد هذا الكلام الذى يردد على الأسماع.

يلاحظ أيضاً أن الخطاب الإنشائي المـصاحب لأي حركـة مـن حركات البطش الاستعماري يحتاج دائماً إلى وقوع حادثة مهما كانت منبتة الصلة بالأهداف الحقيقية المتوخاة من هذا البطش ، فالاحتلال الإنجليـزي لمصر سنة 1882 احتاج لتدشينه إلى وقوع تلك المشاجرة بـين حمّـار مصرى وراكب مالطى من رعايا بريطانيا العظمى، وما تلا ذلك من قتل لبعض الأجانب وبعض المصريين مما دفع بريطانيا للتدخل واحتلال مصر لمدة أربعة وسبعين عاماً، وفى تدشين الحرب العالمية الأولى سنة 1914 كانت الحادثة هى قيام رجل من الصرب بقتل الأرشيدوق النمساوى ، مما أدى بالإمبراطورية النمسوية / المجرية إلى توجيه إنذار يتضمن مطالـب متشددة من حكومة الصرب ويهددها بالحرب إذا لم تستجب لها. وقد حاول

الصرب أن يتجنبوا الحرب بأى ثمن دون جدوى، فلم ينفعهم قبول تسعة من بين العشرة مطالب، وكانت النتيجة حرباً عالمية استمرت أكثر من أربع سنوات. كذلك احتاجت حرب الخليج الثانية فى 1991 وما أدت إليه من قدوم القوات الأمريكية للاستقرار فى الخليج قيام صدام حسين بالهجوم المفاجئ على الكويت معلنا إياها ولاية من ولايات العراق.

ومن الطبعى أن تحتل هذه الحادثة الجزء الأكبر من اهتمام الناس فى الأيام التالية لها مباشرة فتصبح هى شغلهم الشاغل ، على الرغم من أنها قد لا تكون لها صلة على الإطلاق بما يجرى الإعداد له. ولكن مع مرور الأيام، وتتابع الأحداث واتضاح الأهداف الحقيقية أكثر فأكثر، يبدأ الناس فى التفكير فى أشياء أخرى غير الحادثة التى اقترنت بوقوع الاعتداء فى البداية، حتى تكاد هذه الحادثة أن تنسى نسياناً تاماً، فمن منا اليوم عندما يتكلم عن الاحتلال الإنجليزي لمصر يذكر قصة الحمّار المصرى والراكب المالطى؟ ومن منا يتكلم اليوم عن الحرب العالمية الأولى يعنى بذكر مقتل الأرشيدوق؟ بل حتى فيما يتعلق بهجمة حديثة مثل حرب الخليج الثانية لم يعد أحد يتكلم كثيراً عن الأسباب التى يمكن أن تكون قد دفعت "صدام حسين" للهجوم على الكويت، بينما كانت كل تساؤلاتنا فى الأيام الأولى تدور حول مثل هذه الاعتبارات التى لم تعد تثير الآن اهتماماً بعد أن رأينا تطور الأحداث وعرفنا من هو المستفيد الحقيقى مما حدث.

ولقد حدث مؤخراً شئ مشابه مع كلمة "الإرهاب" فهى كلمة قديمة بالطبع فى كل اللغات ، ولكنها لم تستخدم بالمعنى المنتشر الآن إلا حديثاً جداً ، وقد يستغرب المرء عندما يتذكر أن استخدامها فى السياسة ظل وقتاً طويلاً يكاد يكون مقصوراً على وصف الحكومات وليس الأفراد ،

فكانت تستخدم عادة لوصف حكم ديكتاتورى ، فيقال إنه يقوم على نشر الإرهاب ، أى تخويف الناس لتسهيل مهمة حكمهم ، فاستخدام اللفظ (Reign of Terror) لوصف أعمال حكومة اليعاقبة فى أعقاب الثورة الفرنسية ، ووصفت بالإرهاب حكومة "فرانكو" فى إسبانيا وحكومة "ستالين" فى روسيا وحكومة "بينوشيه" فى شيلى ..إلخ ، إما أن تقوم حفنة من الأفراد أو جماعة من الناس بإرهاب حكومتهم أو أى حكومة أخرى فكان أمراً نادر الحدوث ولا يخطر كثيراً بالبال . عندما قام مثلاً مجموعة من الشباب المصريين بمهاجمة قوات الاحتلال الإنجليزي المرابطة فى قناة السويس فى 51 – 1952، قبيل قيام ثورة يوليو فى هجمات فردية وفجائية لإقلاق مضاجع الإنجليز وزرع الخوف فى قلوبهم أملاً فى أن يدفعهم هذا إلى الرحيل عن مصر ، وهى هجمات كانت تتسم بالخطورة البالغة على حياة القائمين بها ، كان هؤلاء يسمون حتى من الإنجليز أنفسهم "بالفدائيين"، وقد كانوا بالفعل كذلك، إذ كانوا على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل تحقيق الجلاء ، أى أن يدفعوا حياتهم "فداء" للوطن . كذلك عندما شرع أفراد من جماعات المقاومة الفلسطينية فى التسلل عبر حدود بعض الدول العربية المتاخمة لإسرائيل ومفاجأة الإسرائيليين المتاخمين على الحدود بتفجير قنبلة فيهم أو إطلاق الرصاص عليهم ، قبيل وفى أعقاب الهجوم الإسرائيلي فى 1967 ، كان هؤلاء يسمون أيضاً بالفدائيين للسبب نفسه . وكانت إسرائيل تسميهم أحياناً بنفس الاسم . ظللنا فترة طويلة إذن نسمع الدولة الظالمة والمستخدمة لأساليب البطش بالإرهابية، ونسمى من يقاوم مثل هذه الدولة "بالفدائي". فما الذى حدث ليقلب الأمور رأساً على عقب على النحو الذى نراه الآن ، فيسمى الفدائى إرهابياً والدولة الإرهابية تسمى دولة محبة للسلام؟

وتفسير ذلك أنه عندما لاح في الأفق قرب سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية كلها، واستلم "جورباتشوف" الحكم وبدا سياسة الانفتاح السياسى والاقتصادى من جانب الاتحاد السوفيتى على الغرب، ومن ثـم دخل الاتحاد السوفيتى فى علاقات جديدة من الصداقة والوئام مع الولايات المتحدة، أدركت الولايات المتحدة أن الحياة سوف تصبح صعبة جداً، لو لم تخترع على الفور عدواً جديداً يحل محل الشيوعية ، إذ إن وجود مثل هذا العدو ضرورى دائماً ولا غنى بالمرة عنه ، أولاً: للاستمرار فى تخويف الشعب الأمريكى نفسه حتى يصبح من الممكن تبرير الإنفاق على السلاح وعلى مختلف الأعمال الحربية فى الخارج التى يعود النفع الأكبـر منهـا على أصحاب مصانع الأسلحة بمختلف أنواعها، وتمرير الإغـداق علـى مراكز بحوث الفضاء وتطوير السلاح ولكن من الضرورى أيضاً تخويف شعوب الدول الحليفة فى العالم الصناعى نفسه، وعلى الأخص فى أوربا ، لتبرير إنفاق هذه الدول الأوربية بدورها على السلاح ولتبرير إقامة قواعد أمريكية فى أوربا ، ولإرغام هذه الدول الحليفة علـى قبـول المطالـب الأمريكية فى مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية بحجة أن أمريكا هـى القادرة على حماية هذه الدول الحليفة من العدو المشترك. وأخيراً فإن خلق هذا العدو ضرورى لتحويل جزء لا يستهان به من ثـروات مـن العـالم الثالث "المتمتعة" بالحماية الأمريكية ، لدعم الاقتصاد الأمريكى، كما رأينا المرة تلو المرة فى تخويف دول الخليج العربية مـن "صـدام حـسين" ، وتخويف دول أمريكا اللاتينية من "فيديل كاسترو"، مـع اعتبـار أمثـال "صدام" فى العراق أو "فيديل كاسترو" فى كوبا أعداءً خطـرين يهـددون سلامة الشعب الأمريكى بل والبشرية كلها، كان جديراً بإثارة الضحك بدلاً من الخوف.

ولقد اهتدى الأمريكيون إلى ابتداع هذا العدو الخطير "الإرهـــاب" وهو ما ثبت أنه ملائم جداً أيضاً للإسرائيليين، وهى كلمة لو تأملتها قليلاً لوجدت أنها لا يمكن ان تصلح فى أى ظروف عادية اسما لأي عدو على الإطلاق "فالإرهاب" ليس دولة كالاتحاد الـسوفيتى أو الـصين ، ولـيس شخصاً "كصدام حسين" أو "كاسترو"، بل هو معنى مجرد لا يتجـسد فـى شخص معين يمكن الإشارة إليه أو القبض عليه، ولا فى دولة بعينها يمكن إطلاق النار عليها أو حصارها أو مقاطعتها اقتصادياً. إذن فوصول الأمر إلى حد إعلان أن العدو الجديد هو "الإرهاب" هكذا دون حاجة إلى وصف ملامحه أو تحديد مكانه، وإلى حد أن يكون باستطاعة رئيس دولة كبيـرة أن يقف ليقول بملء شدقية إن عدونا اللدود هو الآن هذا "الإرهاب" ، وأن يعلن الحرب عليه، ويتوقع أن يصدقه عدد كبير من الناس ويصفقوا لـه ، وأن يقدموا له الدعم والتأييد، ويصل الأمر إلى هذا الحد فهذا هو الـدليل الأكيد على حجم الهوة التى تدهورنا إليها من حيث غسيل المـخ واللعـب بعقول الناس ، وعلى مدى التقدم الذى حققته وسائل الإعلام فـى ميـدان الإرهاب بالكلمات(8).

خامساً : قياس مدى قوة الدولة :

لقد أصبح قانون الغاب Jungle Law أو القول الفصل لـصاحب الإمكانات الأكبر والأقوى هو السائد ، بحيث نجد أن القوى من الدول غالباً ما يستطيع فرض إرادته على الأضعف عند تناقض مـصالح الطـرفين وبصرف النظر عن مدى عدالة موقف أى منهما ، فمدى قوة الدولة هـو الذى يحدد مدى قدرتها ومكانتها وصلابة موقفها بين الدول ويوضح مدى نفوذها فى العالم كما يحدد فى النهاية مدى ما تحصل عليه مـن الـدول الأخرى من الحقوق والأشياء المادية والمعنوية التى تريدها.

ومن المتعارف عليه دولياً أن كل دولة صغرت أم كبرت لها سيادة تستوجب عدم فرض أى شئ عليها مالم تقبله بإرادتها ولكن هذه السيادة تظل اسمية (نظرية) فى معظم الأحوال، فالقوة الدولية تخترق كل السيادات بشكل مرئى حيناً وغير مرئى فى معظم الحالات، وفى ظل العولمة لا يزال القانون لعبة فى يد الأقوياء من الدول ؛ إذ تظل مصالح وأهواء ورغبات الأقوياء هى القانون وهى المؤثر الأساسى والأهم فى مجريات العدالة الدولية ؛ فالقانون الدولى ربما يكون أكثر القوانين البشرية تسيباً وظلماً والسبب الرئيس لذلك هو عدم وجود جهة عادلة ونزيهة ومحايدة تستطيع فرض الالتزام به، وخضوع تفسيره وتطبيقه للقوى المتنفذه فى النظام الدولة، بل إن القدر الأكبر من القانون الدولى تضعه عادة الدول العظمى والكبرى فيتم تفصيله على مصالحها الخاصة، وتفرضه على الأطراف الأضعف فى العلم ثم تطبقه بما يضمن تحقيق مصالحها من دون اعتبار يذكر لمصالح الآخرين أو مراعاة حقيقية لمبادئ الإنصاف والعدالة بل وحتى من دون اكتراث بالاعتبارات الإنسانية.

والمقصود بقوة الدولة هو ما تملكه الدولة من عناصر القوة والنفوذ والتفوق، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى وإن مدى قوة أى دولة يتحدد به بمدى ما تملكه من عناصر القوة الرئيسة الستة التى تتلخص بما يلى:

1- الموقع الجغرافى : يتجلى تأثير العامل الجغرافى فى مدى قوة الدولة ، فى عدة مظاهر من أهمها مساحة الدولة وحجمها الإقليمي فكلما كبرت مساحة إقليم الدولة، توفر بها عمق استراتيجي وامتلكت مرونة فى سبيل الدفاع عن نفسها ويكون لموقع الدولة ومساحتها تأثير أكبر إذا كان يشغل جانباً استراتيجياً من جوانب الكرة الأرضية كالإشراف على مضيق

مهم أو قناة مهمة للملاحة البحرية الدولية، وكلما تزايدت أهمية موقع الدولة، وتوافرت له بقية عناصر قوة الدولة وزادت قدرتها على التأثير فى سير العلاقات الدولية، وفى الوقت ذاته زادت أعباؤها فى حماية ترابها القومى والسيطرة على ما يجرى فيه وحوله.

2- **كم ونوع السكان** : إن كبر حجم السكان لن يكون له أثر إيجابي فى مدى قوة الدولة ما لم يكن أولئك السكان على مستوى مرتفع من الوعى والتعليم والتطور الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن تماسكهم الاجتماعي وانصهارهم الوطنى وطبيعة عقيدة غالبيتهم ، وكلما ارتقى كم ونوع سكان الدولة وعلا انصهارهم الوطني كانت الدولة أقدر نسبياً على تحقيق أهداف سياستها الخارجية والعكس صحيح.

3- **الموارد الطبيعية** : يؤثر نوع وكم الثروات والموارد الطبيعية التى تحظى الدولة بتوافرها فى إقليمها بالإيجاب والسلب فى سياستها الخارجية فى جانبيها الأهداف والوسائل ، ويرتبط بهذا العامل مدى قدرة الدولة على استغلال مواردها ، فالدولة الغنية بالموارد الطبيعية والقادرة على استغلال تلك الموارد بشكل سليم تكون أقدر من غيرها على التأثير فى الواقع الدولى وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

4- **النظام السياسى الداخلى للدولة** : إن مدى الاستقرار السياسى الحقيقى الذى تتمتع به الدولة ينبع غالباً من وجود نظام دستورى سياسى يحظى بتأييد ودعم غالبية السكان ما يجعله نظاماً مستقراً ينتج عن سيادته استقرار سياسي حقيقي لا مفروضاً أو وهمياً ، وكلما حظيت الدولة بدرجة عالية من الاستقرار السياسي كانت باعتبار تساوى عناصر القوة الأخرى أكثر قدرة على صنع وتنفيذ سياستها بنجاح أكبر نسبياً والعكس صحيح.

5- القدرات العسكرية: تسهم الإمكانية للدولة فى التأثير فى مدى نجاح أهداف السياسة الخارجية لها، وذلك مع الارتباط بعناصر القوة الأخرى والواقع أن القوة المسلحة - بصرف النظر عن حجمها ونوعيتها - تستخدم أداة للهجوم على دولة أو منطقة معينة، أو كوسيلة للدفاع فى حالة تعرض الدولة لهجوم مسلح من طرف أخر. هذا فضلاً عن استخدامها وسيلة للردع بهدف إحباط محاولات هجومية قد يقوم بها طرف أو أطراف معادية ولاشك أن هناك ترابطاً وتكاملاً واضحين بين هذه الاستخدامات الرئيسية للقوة المسلحة للدول.

6- الإمكانات التقنية والصناعية : إن مدى قدرة الدولة التقنية والصناعية يؤثر فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، فالدول المتقدمة تقنياً وصناعياً تكون أقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتى لنفسها. فى مجال العديد من السلع والخدمات التى تحتاجها الدولة وقت السلم والحرب، وذلك يوفر لها قوة إضافية تسهم فى تدعيم موقفها الدولى وتساعدها فى بلوغ مراميها خارج حدودها الإقليمية بينما تعانى الدول المتخلفة تقنياً وصناعياً من عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال العديد من السلع والخدمات التى تحتاجها الدولة فى أوقات السلم والحروب، وذلك يمثل ضغطاً فى الدولة يمكن أن يهز موقفها على الساحة الدولية ويعرقل بالتالى سعيها لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية.

وبناءً على مدى قوة الدولة فى العناصر الستة السابقة يمكن تصنيف الدول على سلم القوة الدولية ، وترتيبها تنازلياً كما يلى :

1- الدولة العظمى.

2- الدولة الكبرى.

3- الدولة المتوسطة.

4- الدولة الصغيرة.

5- الدولة الصغرى.

6- الدويلة.

بحيث يمكن تحديد مكانة كل دولة فى العالم على هذا الأساس، ويعتمد نفوذ الدولة على مدى قوتها ، ونوعها ، وموقعها ، فى سلم القوة الدولية. فالدولة العظمى يكون نفوذها أكبر من نفوذ الدولة الكبرى ، ويكون للكبرى نفوذ أكبر من الدولة المتوسطة وهكذا ، وتتجلى قوة الدولة ويتجسد نفوذها فى مدى تأثيرها فى الأحداث والوقائع الدولية ، أى مدى نفوذها فى مجريات العلاقات الدولية ، ودائماً ما يكون للدول العظمى النفوذ الأقوى والتأثير الأكبر فى مجريات وسير العلاقات الدولية.

ومن المنطقى أن نعطى وزناً متساوياً للعناصر الخمسة التالية: 1- الموقع الجغرافى 2- كم ونوع وتوجه السكان ، 3- الموارد الطبيعية، 4- القدرات العسكرية ، 5- الإمكانات التقنية والصناعية ، بحيث يكون لكل عنصر ما مجموعة (14) نقطة (14 × 5 = 70 نقطة) ، أما الـ 30 نقطة الباقية فتعطى للعنصر الأهم فى هذه العناصر ألا وهو النظام السياسى الداخلى للدولة، لأن هذا العنصر هو الذى له الأثر الأكبر فى تحديد مدى قوة الدولة – أى دولة – ومدى حصولها على ما تحتاجه وتستحقه من الدول الأخرى ، فلو توافرت أعلى درجات العناصر الخمسة الأولى (14 على 14) فى دولة ما ، وكان النظام السياسى لهذه الدولة غير دستورى وغير مستقر – يحصل على درجات متدنية من 30 – فإن ذلك سرعان ما يخفض درجة كل من العناصر الخمسة الأخرى وينزل بالدولة إلى مستوى أضعف من القوة وبالتالى يجعلها فى موقع متدن على سلم القرة الدولية.

وفى كل الأحوال يجب تذكر أن قياس الظواهر الاجتماعية والسياسية المختلفة لا يمكن عمله إلا على أساس تقريبى جداً ، إذ لن يوجد مقياس كامل الدقة لهذه الظواهر ذلك أن طبيعتها لا تسمح بالقياس الدقيق ، ولذا فإن مقياس سلم القوة الدولية لن يكون فى أحسن حالاته وأدق تطبيقاته إلا تقريبياً ووفق التدرج النقاطى التالى:

1- الدولة العظمى 90 – 100 نقطة.

2- الدولة الكبرى 70 – 89 نقطة.

3- الدولة المتوسطة 36 – 69 نقطة.

4- الدولة الصغيرة 21 – 35 نقطة.

5- الدولة الصغرى 16 – 20 نقطة.

6- الدويلة 1 – 15 نقطة[9].

سادساً : الدولة والمجتمع وآليات التفكيك:

يقول الفيلسوف الفرنسي "جارودي" : "إن هدف التيار المهيمن في صفوف الاقتصاديين الرسميين والسياسيين هو الدفاع عن الليبرالية بدون حدود، والدعوة إلى اختفاء الدولة أمام السلطة المطلقة للسوق، وحتى لا يبقى أي عائق أمام الاحتلال الاقتصادي". لأن العولمة تحتاج إلى السيطرة على الدولة الوطنية وإخضاع قوانينها لحركتها وحريتها في العمل. وبذلك تؤدي العولمة المعاصرة إلى حرمان الدول من حق السيادة المطلقة وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة يركز على العالم أجمع بصفة الوحدة السياسية التي تحل محل الدولة التقليدية المعتادة. ومن هنا فإن سيادة الدولة بمعناها الأساسي يتم إعادة تعريفها الآن في الأقل بوساطة

قوى العولـــمة والتعاون الدولي ، والسيادة في هذا التعريف هـــي الإدارة الدولية التي ترسم خريطة جديدة للعالم تتوافق مع التـــصورات العالميـــة، وهذه الخريطة الجديدة، لن يكون فيها حدود خاصة بكل دولة، بل سيصبح العالم كتلة واحدة متعاونة متكافئة متراضية مسالمة آمنة! كما يقولون زورًا وبهتانًا يخالف الواقع الذي تسيطر عليه العولـــمة ومخالبها.

والسؤال المطروح الآن هو: هل تبقى الدولة الوطنية فـــي ظـــل العولـــمة؟ نقول: نعم تبقى الدولة في ظل العولـــمة، كأنهـــا إدارة عامـــة جديدة، أي أنها تتحول إلى حكومة أعمال. وهو ما يترتب عليه وهن الدولة وشرعيتها. ومبعث ذلك يتمثل في أن هذه الدولة تسعى لنيل ثقة الأســـواق العالمية على حساب مهامها الأخرى ، تلك المهـــام المتمثلـــة فـــي مـــنح الشركات العابرة للقارات تنازلات ضريبية سخية، وتقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانًا، وإلغاء وتعديل التشريعات التي كانـــت تحقـــق بعـــض المكاسب للعمل والطبقة الوسطى، مثل: قوانين الحـــد الأدنـــى للأجـــور، ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي وإعانات البطالة، وبمـــا يقلـــل مساهماتهم المالية في هذه الأمور وخصخصة المشروعات، وتحويل كثير من الخدمات العامة التي كانت تقوم بها الحكومات، لكـــي يـــضطلع بهـــا القطاع الخاص، وإضفاء الطابع التجاري عليها.

إذن نحن بصدد عولمة سياسية، تبدو فيها الدولة القومية وكأنهـــا إلى زوال . ينبه المراقبون إلى حصول قدر كبير من التسرع في إعـــلان موت الدولة قبل الأوان، وإذا كانت المشكلات قد أصبحت أكثـــر كوكبيـــة وأوسع نطاقاً، فإن الدول هي الأخرى، صارت أكبر وأقدر من أي وقـــت مضى، تضع يدها على حصة أكبر من الناتج القومي الإجمـــالي بـــشكل رسوم وضرائب، ولديها أجهزة بيروقراطية أكبر وأفضل تدريباً، كما أنها

أصبحت شديدة الفعالية والنجاح على صعيد تشغيل أنظمة رعاية صحية قومية، وصناديق تقاعد، وخدمات بريدية وشبكات نقل بري وجوي. كذلك بات مبدأ سيادة الدولة سمةً مركزيةً من سمات المجتمع الكوكبي، واكتسب أنموذج الدولة السيادية مكانةً بوصفه النموذج الأكثر تمتعاً بالقبول والقدرة على الحياة، بل واتصافاً بالمشروعية في هيكلة الحياة السياسية. كما تضطلع الدولة بالمسؤولية عن طيف واسع من الفعاليات، بما فيها التعليم والرعاية الصحية وإدارة الاقتصاد والمالية وبرامج الرخاء والمعاشات التقاعدية وحماية البيئة والتخفيف من وطأة الفقر، جنباً إلى جنب مع اهتمامات الدولة المركزية التقليدية المتمثلة بقضايا السياسة الخارجية والدفاع العسكري.

وثمة بعد آخر للعولمة، وهو ظهور سلسلة من المنظمات الحكومية البينية، تشكل روابط دول تم إيجادها لمعالجة قضايا وإدارة شؤون تؤثر في بلدان عديدة دفعة واحدة، وتنطوي على مستويات عالية من التبعية بين البلدان، يصل تعدادها إلى 300 منظمة، مع أكثر من ألف منظمة إقليمية وفرعية، ينصب اهتمام الأكثرية على الأمور الاقتصادية والتقنية والسياسية، ولعل الأبرز والأشهر هي الأمم المتحدة وما يتبعها من وكالات، تؤسس لمنبر سياسي عالمي ومركزي تتابع الدول من خلاله علاقاتها الدولية. وبعض هذه المنظمات البينية الدولية غير الحكومية، هي روابط طوعية لأفراد وجمعيات تتضافر جهودها في سبيل أغراض محددة على صعيد عالمي، كمنظمات حقوق الإنسان والهيئات البيئية ومنظمات الإغاثة... تعد أمثلة على منظمات حركية اجتماعية كوكبية ناشطة لتحسين الأحوال في العالم، مجندة أعضاءها من جميع القارات، للنضال في سبيل

حق المرأة في المساواة والديمقراطية والانتخابات الحرة وحقوق الأقــوام الأصيلة (السكان الأصليين) وفي سبيل ممارسة عمالة أفضل[10].

ومجمل القول: إنه في ظل العولــمة، تتحول الشركات المتعــددة الجنسيات إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها مــن جديــد، وجعلها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها تجاه مجتمعاتها، كي تقــيم دولــة عالميــة، قادتهــا ورؤساؤها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من اليهود وغيرهم مــن الأمريكان وخلفائهم الخاضعين لتوجيهاتهم، كي تمتص دماء الكادحين في المجتمعات الإنسانية، وتقضي على شعورهم الوطني الذي هو شعور بدائي عند الاقتصادي المعولم الشهير " ليندبيرج" ، والذى اختار عبارة "نهايــة الدولة القومية" عنواناً لكتابه الذي ألفه عام 1995م.

ولقد اهتم المشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي العربــي بــشكل كبير بكل جوانب العولمة، وحظي هذا المشروع الكوني باهتمــام منقطــع النظير في جميع هذه الأوساط نتيجة الإحساس المبرر بمخاطره في ظــل غياب واضح للمشروع الحضاري العربي ومقومات دخول الألفية الثالثــة بشكل يضمن حجم وفاعلية التعاطي مع هذه التغييرات الجامحة ، حيــث يفيد الباحث الاجتماعي الدكتور "سيد ياسين "، أنّ جوهر العولمة هو :

أ) انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعةً بين الناس.

ب) تذيب الحدود بين الدول مما يضرب فكرة السيادة الوطنية أو القومية.

ج) زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات، مما يؤدي إلى تفكك الدولة القومية وعجزها عن السيطرة على مقاليد الأمور.

أما الدكتور " إسماعيل صبري عبدالله " فيؤكد علـى أنّ العولمـة ستقود إلى عجز الدولة القومية عن السيطرة على مقاليد الأمور، ولا شك في تراجع الدولة في البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمـام الـشركات متعددة الجنسيات والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام ولا سيما في مجال الضمان الاجتماعي، وتصغير حجم الدولة وتسريح الآلاف من موظفيهـا، وأصبح بعض الساسة في زياراتهم الرسمية يحملون عقوداً تجارية خدمـة للشركات الكوكبية مثل مندوبي المبيعات Salesman .

فيما يرى الدكتور " جلال أمين " أنّ الشركات متعددة الجنـسيات، في عصر العولمة، قد حلّت محل الدولة. كما حلت الدولة محل الإقطاعية تدريجياً منذ خمسة قرون، تحل اليوم الشركة متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة، والسبب في الحالين واحد : التقدم التكنولوجي وزيـادة الإنتاجيـة والحاجة إلى أسواق أوسع، لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود التسويق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالاً للتسويق، سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع، أو تسويقاً لمعلومات وأفكار، فقفزت الشركة المنتجة فوق أسـوار الدولة، وأخذت هذه تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فـأكثر أسـواراً شكلية ؛ سواء تمثلت في حواجز جمركية، أو حدود الـسلطة الـسياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع... إنني مـا كنت لأذرف الكثير من الدموع حزناً على انحسار سلطة الدولة لـولا أنّ الذي يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

فأي مؤشر هناك يدلني على أن الحرية التي أتمتع بها فـي ظـل سطوة هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به في ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعـلام الحديثـة بحريـة الرأي والتفكير، أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقي في الرأي؟.

ويتفق الدكتور " محمد عابد الجابري " مع الطرح القائل أن العولمة " تتضمّن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها".

أما الأستاذ " صادق جلال العظم " فيعترض على كل محاولات تسطيح مصطلح العولمة، ووصفها بإمبراطورية الفوضى، أو بالمملكة، أو كونها عالم بلا دولة، بل هي رفع الدولة إلى تركيب أعلى، مما يعني التعديل في دورها ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ويقول: "العولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن، هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي -إلى هذا الحد أو ذاك- إلى الأطراف، بعد حصرها طوال هذه لمدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله. بمعنى إعادة صياغة مجتمعات الأطراف وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته. إنّ صعود مرحلة عالمية دائرة الإنتاج ونشرها هي ما نسميه اليوم بالعولمة. وهي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ".

إنها نقلة نوعية في حياة الرأسمالية التاريخية من التبادل والتجارة إلى الإنتاج. وهي لا تساوي الفوضى، أو هي الفوضى لا أكثر، ورغم كل التناقضات، فإن عملية العولمة تدار من مواقع المركز بكفاءة عالية، إنّ فينومينولوجيا العولمة تعمل في الغالب لا على تغيير العالم ولا على فهمه، ولا على تفسيره، بل تعمل على تكريسه وتسويغه وتبريره وعقلنته على حساب الطرف الأضعف في المعادلة.

وفي ندوة لدار المدى في دمشق حدد " مجيد الراضي " (مدير تحرير المجلة) أنّ جذور العولمة : فكرية، ثقافية، دينية كامنة، " وهي ليست قبولا بالآخر كحامل لثقافة مختلفة بالاستناد لمعطيات معينة، وإنما محاولة سافرة من الأقوى لابتلاع الآخر – الأضعف والمختلف ثقافياً – من جذوره... إنّ انتصار الرأسمالية لا يعني نهاية التاريخ"، في حين يعترض الدكتور " ماهر الشريف " على فكرة أن العالم توحد فعلاً أو يشهد صيرورة توحيد، اقتصادياً وتجارياً وتكنولوجيا، كي يصبح في الإمكان الربط بين هذا التوحيد وتوحده على المستوى الثقافي ويعتبر أنّ السياسات الرأسمالية قد عمقت الانقسام في العالم بشكل لا مثيل له(11).

ففى الوقت الذى يميل فيه النظام العالمى نحو التكامل والاندماج من خلال سيطرة قوى المراكز الكبرى ، تميل الأبنية الطرفية التابعة إلى التناقض الداخلى بحكم تطورها غير المتسق وتصبح مهمة بناء الدولة الوطنية مهمة تتصل بلم شمل عناصر ومكونات غير متجانسة. وكثيراً ما تفشل النخب الحاكمة فى دمج كل العناصر المتناقضة فى بناء واحد ، إلا على مستوى الخطاب السياسى والأيديولوجى. وهنا تصبح الدولة الوطنية قائمة على مستوى الخطاب السياسى ، أما على مستوى الواقع فإننا نصادف كتلاً من البشر ينخرطون فى علاقات ويندمجون فى نظم ليس بينها تجانس ولا تنسيق. ويغيب بين الدولة وسكانها مفهوم المواطنة ، فيصبح مفهوماً غائباً فى الأداء السياسى أو الأداء اليومى للناس. ويمكن النظر إلى هذا الوضع بوصفه أحد مظاهر التفكك البنائى العام، والذى يشير إلى ضعف الرابطة البنائية بين الدولة والمجتمع، واستبدال الرابطة الإيديولوجية الخطابية بالرابطة البنائية التى تتأسس على فهم مشترك لمفهوم المواطنة، فى هذه الظروف يصبح استقرار البنية مرهوناً بدرجة نفاذ الخطاب السياسى للدولة وقدرتها على تطوير أدوات التبعية السياسية.

والحقيقة أن تفكيك دور الدولة فى الاقتصاد والتكيف الهيكلى للاقتصاد واستبدال الدور التوازنى للدولة فى علاقتها بالبنية الاجتماعية بالدور التوجيهى الرقابى، قد فكك العلاقة القديمة بين الدولة والمجتمع، وطرح موقفاً جديداً تراقب منه الدولة من بعيد، وتتدخل فقط فى حالة تهديد مصالحها الاقتصادية أو تهديد مصالحها السياسية، وفى هذا الموقف تتضاعف تفاعلات البناء الاجتماعى، ويترك هذا الأخير أسيراً للمؤثرات الخارجية. فتتضاعف فى داخلة مظاهر التفكك. وبناء على ذلك فإننا نفترض أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع وضعف الدولة أمام التفاعلات غير المنظمة للرأسمالية التابعة يؤدى إلى تضعيف مظاهر التفكيك داخل البنية الاجتماعية(12).

سابعاً : مكانة الدولة فى الساحة الدولية :

لم يؤثر انتهاء الحرب الباردة وعملية العولمة على دور الدولة فى النظام الدولى فحسب ، بل إنه أثر أيضاً على البنية الدولية للدولة، فكما يوضح "رورك" Rourke و "بوير" Boyer فإن المكانة المرموقة للدول فى النظام الدولى تواجه مؤخراً تحديات من جبهتين إحداهما خارجية وهى نزعة تخطى الحدود القومية العولمة أو الكوكبية Globalization والأخرى داخلية التجزؤ أو التفتت Fragmentation .

وتتضمن القوى المشجعة على التكامل ، ثورة الاتصالات، والاعتماد الاقتصادى المتبادل المتزايد ، وسرعة السفر ، وتكامل الأفكار ، وعلى الجانب المقابل فإن الصراعات أو التنافسات العرقية تهدد وحدة الدول ، وهناك حجة مقنعة بأن ضعف الدول هذا نفسه هو الذى تسبب فى أكبر المشكلات فى التسعينيات وعلى سبيل المثال فإن "فولك" Falk يرى أن الأمن يرتبط ارتباطاً متزايداً بتفادى أزمات الدول الضعيفة وأنه فى

مثل هذه الدول القومية، مثل (البوسنة) و(الصومال) و(رواندا) كانت هشاشة هذه الدول هى التى أفرزت أعمال القتل واسعة الانتشار ومعضلات اللاجئين والتدخل الأجنبى.

إن التغيرات فى البيئة الدفاعية الدولية من الناحية التاريخية قد أثرت على بنية الدول وفاعليتها مع ما ينطوى عليه ذلك من دلائل تشير إلى أن هذا الوضع سيستمر فى القرن الواحد والعشرين، كذلك يرى "ديش" Desch بأن الدول القومية كانت تنمو كجهاز حكومى كبير ومتدخل (كان مطلوباً) لجمع الإيرادات اللازمة لدعم القوات المسلحة بفرض الضرائب على الفلاحين والحرفيين فى الحضر والتجار، والافتراض الرئيس وراء ذلك هو أن انعدام الأمن فى البيئة الدولية خلال القرون الأخيرة، قد دعم وقوى الدول الحديثة بتوسيع نطاقها وتلاحمها ، ومع انتهاء الحرب الباردة يثور تساؤل حول ما إذا كان هذا الأساس السابق لتلاحم الدول وتماسكها سيظل سارياً وإذا كان الأمر كذلك ففى أى شكل وصورة ؟ ولا يسع المرء إلا أن يؤكد على الأقل أن كيفية معالجة تهديدات الآمن سوف تشكل كما كان الحال فى الماضى طبيعة الدول فضلاً عن أبعاد المجتمع الدولى أيضاً.

أما من حيث الأدوار العولمية للدول القومية فإن ما تفعله داخلياً أمر مهم أيضاً فكما يوضح "بيريز ليانا" Peres Liana فإن الدول ستظل وسائل وأدوات رئيسة للتنظيم وإدارة الاعتماد المتبادل على الصعيد الدولى حتى وإن تطلب الأمر التخلى عن الموارد والامتيازات الداخلية لصالح الحكومات الإقليمية أو المحلية أو البلدية(13).

فالعولمة ليست موضة عابرة أو صفة من صفات النظام الجديد، بل هى النظام الجديد نفسه وهو فى هذا لا يبعد كثيراً عن الحقيقة بل إذا تغاضينا عن تطلب منتهى الدقة قد لا يبعد عن الحقيقة بالمرة، وهو يقول أنه فى ظل هذه العولمة لم يعد توازن القوى كما كان من قبل بين دولة وأخرى بل بين الدولة والسوق أو على حد تعبيره السوق الأعظم (super Market) وهو لا يبعد كثيراً عن الحقيقة هنا وأيضاً، وهو على حق عندما يقول : إنه إذا أرادت هذه السوق الأعظم إسقاط دولة ما، فهى لا تفعل ذلك عن طريق ترتيب انقلاب كما كان يحدث فى الماضى ، بل عن طريق إغراق سنداتها ، أى عمل ما من شأنه تخفيض قيمة سنداتها وسمعتها فى أسواق الائتمان إلى الحضيض[14].

ثامناً : دور جديد للدولة المعاصرة :

فى ظل العولمة التى نعيشها الآن تجدر الإشارة إلى أدوار جديدة للدولة، حيث يستفيد المواطنون فى هذه الدول التى يعتبر قادتها أكثر قدرة على تجديد هذه الأدوار، أو تكييفها لتوائم دولهم، فحيثما كانت النظم المالية مناسبة ومستويات دخل الفرد مرتفعة نسبياً تتضمن التجديدات المهمة ائتمان ضريبة الدخل المكتسب ، وتقديم المنح للجامعات العامة ، والخدمات الموسعة من جانب الحكومات المحلية، وحيثما تظل مستويات إجمالي الإنتاج المحلى منخفضة وحيثما يكون التهرب من الضريبة والفساد السياسى وبائياً تكون زيادة مجموع الدخل، وإنشاء نظام مالى فعال شروطاً أساسية ومتطلبات لمثل هذه السياسات وبشكل أوسع فلأن خصخصة المشروعات العامة قد تمت بالفعل، فإن الحاجة ملحة إلى تنظيمات حكومية أكثر فعالية وهذا يصدق بشكل خاص على الدول التى تفتقد الأجهزة التنظيمية الفعالة للدول الديمقراطية.

أولاً: ما دامت الحكومات تعمل لتدعيم البنية الديمقراطية وتشجع آليات السوق فى أوائل القرن الحادى والعشرين، فمن الضرورى أن يعى القادة ويرسخ فى أذهانهم قيم شعوبهم وهم يصنعون السياسات وينفذونها.

ثانياً: من الأدوار الحاسمة للدولة وضع وتنفيذ قواعد المنافسة فى السوق وتوفير البنية التحتية الضرورية للقطاع الخاص، وتشجيع التعليم والتكنولوجيا وضمان شبكة أمان اجتماعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون رعاية أنفسهم ، ثم إن الدولة تبقى شيئاً حيوياً ومهما من أجل التنمية الاقتصادية وكما يذكر "فيرر Ferrer" فإنه لا يزال لكل دولة قومية أدوارها الحاسمة حتى تحقق من بين ما تحقق إنشاء المؤسسات التى ترسخ الاستقرار وتحل الصراعات الاجتماعية والتحفيز على الإدخار وتكوين رأس المال، وتوفير التعليم الأساسى والتدريب ، والحق أن نوعية القيادة السياسية تختلف بشكل كبير فى داخل الدولة أكثر منها فيما بين الدول ؛ ولذلك فمن أهم التجديدات المعينة للدول فى السنوات القادمة، هو أن تضع استراتيجيات حتى تأتى بأقدر القيادات إلى مراكز السلطة.

ثالثاً: تأتى القرارات السياسية فى المقدمة على العمليات الاقتصادية بمعنى أن القيادات السياسية تختار استراتيجيات اقتصادية بديلة، وعلى أساس قوة أو ضعف هذه الاستراتيجيات يعتمد نجاح النظم وثروة الأمم. وكما يقول "بوجولوموف" إن مجال السياسة بالضبط هو حيث يجب ان يبحث الإنسان عن مفتاح نجاح أو فشل التحولات الاقتصادية".

رابعاً: إيجاد السبل لتحقيق أقصى درجة من المساواة الاجتماعية والسياسية، مع عدم فقد أو تقليل بدرجة خطيرة اتجاهات خلق الثروة التى يحدثها اقتصاد السوق، ويعتبر فى الحقيقة واحداً من أكبر التحديدات الأساسية فى العقود القادمة.

خامساً: إن الدول تفقد سلطاتها فى كل أنحاء العالم فى وقت واحد حتى إن مواطنيها أصبحوا أكثر إلحاحاً فى الطلبات ، ثم إن الشباب فى دول متباينة لا يبدون إلا القليل من الاهتمام بالسياسة، وكذلك الانتخاب، وبدرجة أقل مما يفعل هؤلاء الذين فى سن أكبر ، فإننا يجب أن ننتبه عندما لا يذهب عدد كبير من الشباب فى العشرينيات للاقتراع ، لأن هذا الامتناع يشى بعصر جديد فى السياسة عصرٍ لا تهتم فيه الأجيال المتعاقبة إلا بدرجة قليلة نسبياً بالسياسة ، وربما تكون "لافينا" Lavena على حق عندما تقول : إن صورة الدولة قد تغيرت بالنسبة للشباب إذ واكبتها خصخصة الاتجاهات والسلوك ، ففى العقود الأخيرة هبطت ثقة الجماهير فى البرلمان والمؤسسات الأخرى للحكومة بشكل كبير ومثير ، وقد يكون من بين أسباب ذلك الآمال والتوقعات الكبيرة التى يعقدها الكثيرون من الناس على الحكومة والدولة.

سادساً: الكثير من قدرات الدول فى حاجة إلى أن تتدعم بدلاً من أن تتناقص، لا يلغى الحاجة الملحة إلى تحصين جهاز الأمم المتحدة وتقويته ، فإذا كان لابد من مجابهه ومكافحة "أعداء مشتركين" مثل الأمراض أو الأمية على نحو مؤثر وفعال ، فإن هذا يجب أن يتم على المستويات الدولية، وأيضاً القومية والمحلية. والوكالات المتخصصة فى الجهاز الدولى لها دور حاسم يجب أن تقوم به هناك وقد تحملت الحملات الناجحة لمنظمة الصحة العالمية واليونسكو، والوكالات الأخرى فى الأمم المتحدة هذا العبء مرات كثيرة حتى الآن ولذلك فإن السبب الأخير فى أن الدولة يجب أن تكون قوية يتمثل فى قدرتها على أن تقدم قواتها على نحو فعال فى داخل نطاق الأمم المتحدة[15].

ليست العولمة نظاماً اقتصادياً وحسب وإنما تمتد إلـى مجـالات الحياة المختلفة سواء فى السياسة أو الإعلام أو الثقافة بوجه عام فـالنمو الاقتصادى الرأسمالى كما يستلزم وجود أسواق حرة يستلزم أيضاً وجـود أنظمة سياسية وشكلاً معيناً من أشكال الحكـم ؛ فتعـدد مراكـز القـوة الاقتصادية كما تقتضيه شروط الرأسمالية الحديثة استلزم بـدوره تعـدداً فى مراكز القوة السياسية كما خلق بدائل وتعددية فى القوى على مـستوى السلطة وهو ما يدعم إمكانات التطور الديمقراطى بكل شروطه المعروفـة من عدم احتكار السلطة وتداولها ، وتعدد وتنوع مراكز القوى والنفوذ فى المجتمع، ومنع تركيز الثروة فى يد الدولة وتحقيـق درجـة مهمـة فـى اللامركزية وغيرها.

فى ضوء تلك التغيرات يبرز أكثر جوانب العولمة إثـارة للجـدل وأبعدها مدى وهو أثرها على الدولة ، فالدولة القومية والتى تبلورت مـع تطور الرأسمالية والتى ازدهرت فى ظلها الظاهرة الديمقراطية، هى الآن التى تتعرض بفعل آثار وتداعيات العولمة لتغييرات كبيرة فـى دورهـا ووظائفها.

وربما كانت أكثر التطورات التى مهدت لهذا التغير فـى طبيعـة ودور الدولة هى ما أسفرت عنه العولمة من تزايد لدور الشركات متعددة الجنسيات فى الاقتصاد ، ومن انتشار مظاهر سياسية وثقافية تتجاوز بكثير حدود وسلطة الدولة القومية.

فمن الناحية الأولى، ليس هناك أى خلاف على الدور المحـورى الذى تلعبه الشركات متعدية الجنسية فى العولمة حيث أخذت هذه الشركات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فى اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبـرى. وتحديد أولويات الاستثمار فى الاقتصاد القومى فضلاً عن تأثيرها فى كافة عناصر التنمية الاقتصادية.

أما على المستوى الثقافى فإن الاتصال المباشـر عبـر القـارات خاصة من خلال محطات التليفزيون الفضائية يجسد أبرز ملامح العولمـة التى يلمسها الشخص العادى فى أى مكان فى العالم ، ومن المفتـرض أن هذا التطور الهائل فى تكنولوجيا الاتصال يمكن أن يـؤدى إلـى زيـادة التواصل الثقافى بين الشعوب، الأمر الذى يساعد على إيجاد آمال وأهداف مشتركة للإنسانية تتجاوز المصالح الوطنية ولا تتناقض معها فى الوقـت نفسه.

ولكن التجربة أثارت الكثير من الشكوك والمخاوف لدى الحكومات والشعوب فى آن واحد ، فالحكومات تحكمها المخاوف السياسية التى يمكن أن تنجم عن بث برامج معادية لأنظمة الحكم أو تبث أفكاراً وأيديولوجيات تهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى فى هذه الـدول ، وبالإضـافة إلـى الحكومات هناك قوى سياسية واجتماعية مؤثرة فى العديد من المجتمعات عبرت عن خشيتها من هذا النظام الإعلامى المفتوح لما قد يمثله من تهديد لنسق وعادات وتقاليد هذه الشعوب والواقع أن هذه المخاوف تسهم جزئيـاً فى تفسير كثير من الحركات الأصولية التى تنسحب إلى الداخل وتتمحور حول ذاتها وتعزل نفسها تماماً عن الوسط المحيط وتدعو إلى نـوع مـن الهجرة والرفض الكامل للمجتمع ، وإذا كانت العولمة ترتبط بسيادة نموذج واقتصاد السوق ، فإن هذا النموذج يثير قضية العلاقة بالدولة ودورهـا ، ولكن رغم ذلك فالمتفق عليه أن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يبرر أبـداً اختفاء دور الدولة ولكنه يتطلب تغييراً فى شكل هذا الدور.

فمعظم من كتب عن أهمية نظام السوق كان يقـرن ذلـك دائمـاً بضرورة وجود دولة قوية ودونها لا تستطيع أن تقوم السوق بدورها ومن هنا ليس هناك مجال للحديث عن محاولة إلغاء وتقلـيص دور الدولـة ،

بل بالعكس يجب التأكيد على هذا الدور وأهميته وضرورته، وإنما المطلوب هو تعديل فى شكل هذا الدور، فليس من المنطقى أن تباشر الدولة دورها فى النظام المركزى بنفس الأسلوب فى نظام السوق وعلى سبيل المثال ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى من أكبر الدول الرأسمالية تتدخل فى الحياة الاقتصادية وتحدد شروط مباشرة النشاط الاقتصادى. ومن خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية والفارق المهم هنا بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة تتدخل فى الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجا ، لأن سلطة الدولة لا غنى عنها ولا تتناقص مع تطور الحياة الاقتصادية.

فالاقتصاد الحر لا يعنى غياب الدولة عن النظام الاقتصادى والفرق بين النظام الليبرالى ونظام التخطيط المركزى ليس فى مبدأ التدخل ولكن فى مضمونه ففى ظل التخطيط المركزى تقوم الدولة بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات كما تسيطر على النشاط الاقتصادى أو نسبة عالية منه عن طريق القطاع العام. أما فى ظل الاقتصاد الحر فإن الدولة تترك مجال الإنتاج المباشر للسلع والخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة أى تحقيق التكامل بين الدولة والقطاع الخاص ويكون تدخلها فى سير الحياة الاقتصادية بوسائل أخرى أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال المحافظة على مستويات عالية فى نمو الناتج القومى والقيام بتوفير الخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع ويدخل فيها قيام الدولة بمشروعات البنية الأساسية.

كما أن مبدأ الحرية الاقتصادية لا يعنى إهمال مبدأ العدالة الاجتماعية، فالبلاد التى أخذت بهذا المبدأ هى فى مقدمة بلاد العالم من حيث الاهتمام بالفقراء وتحقيق العدالة فى التوزيع وتوفير شبكة الأمان لكل المواطنين ضد المخاطر الاجتماعية بما فى ذلك البطالة والعجز والشيخوخة وغيرها من الأمراض الاجتماعية وهناك علاقة وثيقة من الكفاءة فى الأداء الاقتصادى وبين شرط العدالة ذلك أن الكفاءة تعنى نمو الاقتصاد القومى بمعدلات عالية ، وهو ما يعنى تعاظم طاقة النظام الاقتصادى على توفير فرص العمل المنتج لكل القادرين عليه وهذه هى أحد المقومات الأساسية للعدالة الاجتماعية.

والواقع إن هذا الدور الجديد للدولة هو الذى يؤهلها للتكيف مع المتغيرات العالمية الجديدة دون انتقاص من سيادتها ومن هنا يظل إعادة تعريف دور الدولة أمراً مهماً فى ظل انتشار مفهوم العولمة ، وفى ظل الشروط التى يتطلبها النظام العالمى الجديد والتى تقوم فى الأساس على مبدأ الاعتماد المتبادل بين دول وشعوب العالم . فخيار العزلة لم يعد خياراً ممكنا وفى أحيان كثيرة هو خيار مستحيل فليست هناك دولة تستطيع أن تختار أن تبقى خارج سياق الزمن والتاريخ ، ولذلك فإن فهم الأبعاد الجديدة التى يضيفها مفهوم العولمة على الواقع الراهن يقتضى الاندماج الايجابي والواعى فى النظام العالمى الجديد ويساعد على ذلك أن العولمة ليست ظاهرة بلا جذور وإنما هى ظاهرة تاريخية موضوعية ناتجة عن ثورة الاتصال والطبيعة التوسعية للإنتاج الرأسمالى. ومن هنا فإن البقاء خارجها ليس هو التحدى الحقيقى ولكن أن نلحق بهذا العالم الذى لا مفر منه وأن نتعامل معه بوعى حسب قواعد اللعبة حتى نضمن لأنفسنا موقعاً فيه وليس خارج التاريخ[16].

تاسعاً : طرق جديدة لأداء الأدوار التقليدية :

ستقوم الدولة في العقود المقبلة بعدد من الأدوار التقليدية، وتفعل ذلك على نحو كفء وفعال تقريباً، وذلك يتوقف على السياسات التي يقرر الزعماء السياسيون والتنفيذيون انتهاجها والأهم من ذلك أن الحكومات القومية ستواصل أداء المهام التي يطلب المواطنون منها أداءها وهى مهام واسعة النطاق ومتنوعة، وعلى سبيل المثال فإنه يجب على الحكومات تنظيم القطاع وتقنينه وضمان حدٍ أدنى على الأقل لمستوى معيشة مواطنيها الأشد فقراً واحتياجاً وتحديد الأهداف تحديداً واضحاً قدر الإمكان حتى يتسنى قياس كفاءة الأجهزة العامة وتقييمها كما سيواجه صناع القرار في الدولة قضايا خلافية بشأن السياسة العامة، وذلك مثل تعزيز النمو الاقتصادى وتشجيعه، وتوزيع الثروة توزيعاً منصفاً ، وقضية الهجرة المنذرة بالانفجار، وطرق التشجيع على استغلال أوقات الفراغ على أفضل وجه وفضلاً عن ذلك فإنه لا مناص من أن تشترك الحكومات في معالجة المشكلة الشائكة ، وهى مشكلة تعزيز القيم الاجتماعية واللجوء إلى الإكراه والقسر ضد بعض المواطنين لضمان وتأكيد سلامة الآخرين ، إذ إن هذه الأمور تظل جوهرية وأساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الرئيسية إلى الحد الذى من المرجح أن تظل معه أحلام الفوضويين القديمة في القرن الواحد والعشرين بعيدة ونائية عن حقائق الواقع السياسية اليومية مثلما كانت في القرن الذى انصرم لتوه منذ قريب.

ومهما يكن حجم بقية القطاع العام والبيروقراطية ، فإن الحكومات في حاجة إلى أن تكون متفتحة بدرجة متزايدة للتعاون والعمل مع تشكيلة متنوعة وواسعة من الجماعات المنظمة داخل حدودها وخارجها، إذ يجب على الحكومات كما يرى "كلو" Clough أن تتعاون مع جماعات المجتمع

المدنى المهتمة ، وفى وسع الحكومات أن تفعل ذلك على خير وجه إذا ما كانت ضالعة ومتعاونة ومتكيفة وفضلاً عن ذلك فإن الدولة كما يقول "وانج" Wang في حاجة إلى أن يحقق المجتمع أهدافه ، ولكى تتحقق هذه الأهداف، فإن زعماء الحكومة يتعين عليهم التعاون مع زعماء المجتمع المدنى، نابذين اتجاهاتهم للسيطرة على المؤسسات المدنية، ويمكن أن تشتمل مهام وواجبات الجهد المشترك على السلطة الكاملة لمشروعات التنمية الاقتصادية وتوطيد الديمقراطية السياسية، ويجب أن يشكل سياق كل مشروع أنواعَ التعاونِ التي يمكن أن تستمر على خير وجه ، ونظراً لأن المؤسسات المدنية قد نمت نمواً كبيراً من حيث الحجم والتأثير في أفريقيا وآسيا وأوربا والأمريكتين فإنه بالعمل معها يستطيع زعماء الدول القومية تحقيق أهدافهم على أفضل وجه، ومن ثم يجب تحديد الأهداف تحديداً واضحاً قدر الإمكان ، وذلك لأنه يتعين وضع الأهداف بالتفصيل وأن تقاس خطوات تنفيذها قياساً واضحاً قدر الإمكان ، ثم تقوم الجهات الحكومية بإتباع السياسات التي تبدو أكثر ملائمة لتحقيق تلك الأهداف وتعديل السياسات وتكييفها حسبما يقتضى الأمر وفقاً لأفضل إجراءات الأداء المنهجية والمنظمة المتاحة.

وتستطيع الدولة القيام بأدوار تقليدية على نحو أكفأ، فإن هناك أدواراً جديدةً آخذه في الظهور أيضاً ، إذ إن الاتجاهات الكوكبية اليوم قد أوجدت مطالب جديدة من الدولة، فإن الدول تواجه اليوم نتيجة للتنافسية العالمية المتزايدة حاجة لا مثيل لها من قبل إلى أن تبلغ بالحرية الفردية إلى حدها الأقصى وأن تقلص معدلات مديونيتها الوطنية والدولية وأن تحد من الفساد لكى تعزز الشرعية السياسية.

فعولمة كل من الإنتاج والأسواق قد أسفرت أيضاً عن حاجة الدول إلى اتخاذ سياسات ومواقف سياسية تزيد من قدرتها على التنافس على مدى السنوات والعقود القادمة ومن أبرز وأهم هذه الاحتياجات العمل على تحقيق أقصى حد للحرية والإبداع البشرى إذ إن الناس يقدرون الحرية تقديراً بالغاً، وذلك لأن الحرية غاية مهمة في حد ذاتها بالنسبة للنظم السياسية وفضلاً عن ذلك فإن الحرية تهيئ أيضاً المجال الذى يستطيع الناس أن يظهروا فيه ويطوروا مواهبهم على أفضل وجه.

وهناك خطوة ابتكارية أخرى للحكومة وهى تقليص معدل الديْن الوطنى والدولى، إذ إن الاقتراض الحكومى في الماضى قد أدى إلى تضخم حجم الديون، بحيث بلغ معدلات عظمى ، بل وأكثر من ذلك أحياناً بالنسبة إلى إجمالى الناتج المحلى والسنوى، لأنه يتعين على الحكومات المثقلة بالديون أن تستخدم موارد كبيرة لمجرد دفع الفوائد حتى وإن ألحت في تمديد فترة المدفوعات، إن سداد فوائد الديْن لا يضيف جديداً لمصلحة أو منفعة الدولة حالياً، أما سداد الدين نفسه فإنه يخفض من مدفوعات الفوائد في المستقبل، مما يتيح للحكومة تخفيض الضرائب أو زيادة البرامج العامة أو كليهما وعندما تكون فوائض الموازنة والإرادة السياسية مهيأة لتخفيض هذه الديون، فإن ذلك يعد خطوة نافعة ومفيدة للحكومات لكى تقدم عليها ، كذلك فإنه يجب على زعماء الدول أن يكونوا مستعدين لاستعارة الابتكارات من الآخرين، والوقوف على النافع منها والمفيد في الدول الأخرى ومحاولة تكييف هذه الإجراءات مع ثقافاتهم واحتياجاتهم القومية.

ويجب على الدولة كبح جماح فساد الموظفين العموميين وحيثما لا يزال المفسدون والمنحرفون يشقون طريقهم بالرشوة للتملص من الضرائب المستحقة عليهم، فإنه لا معنى إذن في أن يرجع الفضل إلى

الضرائب في التشجيع على النزعة الخيرية، إذ إن الفساد يستنزف الإيرادات العامة ويحولها إلى منافع خاصة بينما لا تفيد عامة الشعب ككل.

وعلى الرغم من خصخصة بعض وظائف الدولة في دول كثيرة خلال الثمانينيات والتسعينيات ، فإن الأدلة المستمدة من التجربة العملية تبرهن على أن أدوار الدولة تتغير وتتبدل، ولكنها لا تتضاءل أو تزول ؛ فالمواطنون يطالبون الدولة القومية بالعمل على تلبية الكثير من احتياجاتهم، ويجب على زعماء الدول الاستجابة لهذه المطالب، ولا سيما في الوقت الذى تصبح فيه النظم السياسية أكثر فعالية وأكثر إسهاماً في أنحاء كثيرة من العالم، وستظل الدولة مشتركة اشتراكاً محورياً وجوهرياً في سلسلة واسعة من البرامج التي تسعى إلى تنشيط النمو الاقتصادى وتحفيزه وتلبية الاحتياجات الأساسية لأشد الناس فقراً بين مواطنيها وتنظيم القطاع الخاص وتقنينه وتشكيل أنماط الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية وضمان أمن المواطنين ضد الجريمة ، وأن القيام بمبادرات نوعية محددة في كل مجال من هذه المجالات ربما يجعل سياسات الدولة أكثر كفاءة وفاعلية وذلك على حسب السياسات المعينة القائمة حالياً في كل دولة[17].

عاشراً: الآثار السلبية للعولمة على الدولة.

للعولمة بعض الآثار السلبية مثل: انكماش دور السلطة السياسية وضعف سيطرتها على الأوضاع داخل حدود الدولة التي تحكمها، وارتباط أجهزة الدولة وسلطاتها المتعددة بشبكات من العلاقات مع نظيراتها في الدول الأخرى والمنظمات الدولية على حساب جزء من سيادة هذه الأجهزة في نطاق إقليمها، نحاول استعراضها فيما يلى:

1- إضعاف سلطة الدولة الوطنية:

لقد فرض التطور الهائل في تقنيات الاتصالات والمعلومات واقعاً جديداً أصبحت معه قدرة الدولة على فرض سياج حول نفسها ومجتمعها ضرباً من المستحيل ، ولم يعد خياراً أمام أى دولة فتح أو قفل أبوابها أمام الأفكار والثقافات الأجنبية والتحكم بما يسمح أو لا يسمح به، فالحصول على هذه الأفكار والمعلومات من مصادرها لم يعد يتطلب أكثر من الضغط على زر أداة التحكم في جهاز استقبال بث القنوات الفضائية القادرة على الوصول إلى أى مكان في العالم أو الضغط على أيقونة أحد مواقع شبكة الإنترنت، ومن ناحية أخرى فإن القواعد المعمول بها في إطار منظمة التجارة العالمية تفرض قيوداً على سلطة الدولة، تحد من قدرتها على فرض سياج خارجى ملائم يحمى خططها الاقتصادية والاجتماعية، ونحو ذلك السياسات التي تفرضها من قبل المؤسسات المالية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الكبرى بإمكانياتها الهائلة تستطيع التأثير على سياسات الكثير من الدول النامية وتوجيهها بما يخدم مصالح تلك الشركات، وفى وضع كهذا تصبح هذه الشركات قادرة على إعادة صياغة سياسات العديد من الدول وفق ما تقتضيه مصالح تلك الشركات العملاقة.

إن هذه العوامل ستؤدى بلا شك إلى تراجع كبير في دور الدولة وخبوت سلطتها وقدرتها على رسم سياسة وإدارة شئون المجتمع وفق رؤية وطنية تخدم مصالح أفراد هذا المجتمع، بما يعنيه من آثار سلبية تلحق بمصالح تلك المجتمعات.

2. محاولة فرض نظام سياسى معين على العالم:

بانهيار الاتحاد السوفيتى وأنموذجه الإيديولوجي ارتفعت الصيحات في المعسكر الآخر مبشرة بانتصار الأنموذج الغربى وفلسفته التي يقـوم عليها، بل وصل الأمر إلى قول أحد مفكريهم : إن التاريخ قد وصل إلـى نهايته ولم يعد بالإمكان إيجاد بديل أرقى مما وصـلت إليـة الحـضارة الغربية، وينبغى الإشارة إلى أن الدعوة إلى تبنى هذا الأنموذج لا تنطلـق من دوافع أخلاقية ترجو الخير للمجتمعات الأخرى باعتبار هذا النمـوذج هو النموذج الأمثل، بل لأن هذا الشكل هو الذى يضمن تحقيق المـصالح الغربية أفضل مما عداه، ويتضح الهدف أكثر بالنظر إلى تعامل الغـرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد مع هذه القـضية بمعـايير مزدوجة في الواقع، فهى حينما تدعو إلى تبنى هذا النظام وتندد بـبعض الأنظمة السياسية التي لا تسير وفق هذا النظام نراها تغض الطرف تماماً عن أنظمة أخرى لا تلتزم هذا النهج ما دامت مصالحها متحققـة هنـاك، والأمثلة على هذا المسلك جلية ولا تغيب عن أى أحد، بل إن البعض يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ قيام نظم ديمقراطية حقيقيـة فـي بعض دول العالم الثالث، وذلك لاعتبارات عديدة منهـا: إدراك الولايـات المتحدة الأمريكية بأن النظم والأوضاع القائمة في تلك الدول هى الأنسب من حيث تأمين وحماية مصالحها الإستراتيجية، وبخاصة في بعض الدول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات وروابط خاصـة، كمـا تتحسب السياسة الأمريكية لاحتمالات أن يـؤدى التطبيـق الـديمقراطى الحقيقى في تلك الدول إلى وصول قوى وتيارات سياسـية لا تتفـق مـع المصالح الأمريكية أو تعارضها إلى سدة السلطة في بعضها على الأقل.

3- محاولة إملاء سياسات معينة على العالم:

في ظل مناخ العولمة ودعوى أن العالم أصبح قرية واحدة تتأثر فيه مصالح دول عديدة بما يحصل في الدول الأخرى ، وأن العالم يجب أن تسوده قيم واحدة ، يتم الترويج لمفاهيم من قبل : الشرعية الدولية، واحترام حقوق الإنسان، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وغير ذلك من المبادئ والمفاهيم ولكن عند وضع هذه المبادئ موضع التطبيق نكتشف أن ما يتم تطبيقه هو مفهوم خاص لهذه المبادئ يتفق مع المصالح الغربية ويكرس هيمنتها وسطوتها، وفق معايير مزدوجة فجة ؛ فباسم الشرعية الدولية رأينا كيف تم حصار (العراق) بشكل غير مسبوق ، ثم رأينا بعد ذلك كيف تم تجاوز هذه الشرعية الدولية بكل صفاقة والإجهاز علية واحتلاله احتلالاً عسكرياً سافراً من قبل الدولة الراعية للشرعية الدولية. وفى الوقت نفسه تغيب هذه الشرعية الدولية تماماً ولا نسمع لها صوتاً ولا نجد لها أثراً في مواجهة إرهاب الكيان الصهيونى وممارساته الهمجية ضد الشعب الفلسطينى الأعزل على أرضه المحتلة، ويتم غض الطرف تماماً عن التهديد الخطير الذى يمثله هذا الكيان على السلام والأمن في المنطقة والعالم بأسره بامتلاكه ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وعلى هذا النحو من الازدواجية في المعايير يتم استغلال ظروف العولمة لإملاء سياسات معينة يراد فرضها على العالم كله في اتجاه ضمان المصالح الغربية[18].

حادى عشر: الحماية من الآثار السلبية للعولمة على الدولة.

تمثل المظاهر السلبية للعولمة تحديات كبيرة أمام مجتمعاتنا يتطلب مواجهتها تبنى سياسات مناسبة قادرة على مواجهة تلك التحديات منها:

1- احتفاظ سلطة المجتمع بقدرتها على فرض السياسات الملائمة لمصلحة الأمة:

ينبغي التعامل بحذر مع كل ما يروج له من أفكار وعدم التسليم بكل ما يرد إلينا منها وأخذها كحقائق مسلمة، بل إننا نعتقد أن ترويج مثل هذه الأفكار لا غرض له سوى إقناعنا بالرضوخ الكامل لكل ما يتم ترويجه دون أن يكون من حقنا أن نمحص تلك الأفكار أو أن يكون لنا رأى بشأنها، فالبشرية تمر بطور جديد في تاريخها، تريد فيه القوى الكبرى استثمار ظروف العولمة لتأكيد هيمنتها وفرض سلطانها ولن تتردد في هذا السبيل في الترويج لأفكار يكون من شأنها غل يد الدول وشل قدرتها على التحكم والسيطرة في نطاق إقليمها لفائدة تلك الدول الكبرى المهيمنة وشركاتها الكبرى، ولذلك ينبغى على كل دولة أن تتعامل مع هذه الأفكار بالحذر الواجب وبعين الريبة، ولكن أيضاً بالجدية المناسبة، وفي مجتمعاتنا نحن علينا أن ندرك أهمية أن تظل الدولة قادرة على رسم وفرض السياسات والممارسات التي تضمن تحقيق مصالح الأمة، وكل ذلك بافتراض أن هذه السلطة في مجتمعاتنا هى السلطة المعبرة عن إرادة المجتمع وجاءت باختياره وإرادته.

2- التمسك بالخيارات الإستراتيجية للأمة:

لكل أمة خياراتها الإستراتيجية التي تحددها عوامل متعددة ومتداخلة ، منها : المرجعية الدينية، والانتماء الحضارى، والموقع الجغرافى، وظروف واقع الأمة ، وطموحاتها المستقبلية. والوعى بالخيارات الإستراتيجية للأمة والتمسك بما هو العاصم من مخاطر التية في منحنيات دروب السياسات الآنية والمنارة التي تهتدى بها السلطة السياسية في كل وقت عندما ينغلق عليها أمر من الأمور أو تواجهها

ضبابية لحظة اتخاذ القرار المناسب في شأن من الشؤون فتأتى قراراتها في أى قضية أو نازلة أكثر صوابية وأبعد عن الزلل ؛ ولاشك أن لدينا خياراتنا الإستراتيجية وأهدافنا العليا التي لا ينبغي التهاون بشأنها واعتبارها خطوطاً حمراء لا ينبغى تجاوزها ، ونشير على سبيل المثال إلى بعض منها:

– إن المكون الأساسى لهذه الأمة هو الإسلام عقيدة وشريعة وأن الحياة في مجتمعاتنا لابد لها أن تتوافق بالضرورة مع تعاليم هذا الدين، وأى مجافاة لهذا السبيل مآله الخسران والتيه والضياع.

– أننا أمة مجزأة وأن هذه التجزئة جاءت بفعل قوى استعمارية لها مصلحتها في استمرار واقع التجزئة ، وأن هذا الواقع يمثل اعتداءً مستمراً على هذه الأمة، وندرك أنه لا مكانه للأمة إلا في ظل وحدتها، وأن إنجاز هذه الوحدة هو شرط جوهرى وأساسي لنهضة الأمة وقيامها بدورها الحضارى على أكمل وجه ، فإذا ما أدركنا جميعاً هذه القضية ووعيناها على أنها قضية إستراتيجية بالنسبة لنا؛ يمكن لنا بعد ذلك رسم السياسات المرحلية أو التكتيكية المؤدية إلى هذا الطريق وقياس المواقف بناءً على قربها أو بعدها من خيارنا الاستراتيجي هذا.

3ـ انتهاج نظام سياسي ملائم:

يتطلب مناخ العولمة أنظمة سياسية قادرة على التعامل مع مقتضيات هذا المناخ وتحدياته، ففى زمن العولمة تتكشف عورات الأنظمة السياسية المتخلفة، وتبرز سوأتها بصورة أكثر وضوحاً ، ولن تصمد تلك الأنظمة المتخلفة كثيراً أمام التحديات التي يفرضها تيار العولمة.

وقد خاضت البشرية تجارب طويلة ومتعددة وعانت كثيراً من تجارب مريرة في سبيل البحث عن نظام سياسى أرقى أو أكثر كفاءة لإدارة شؤون المجتمع، ويبدو الآن أن شكل النظام السياسى المناسب والأرقى هو النظام الذى يقوم على اختيار الحاكم بالانتخاب الحر من قبل أفراد المجتمع ، والذى يحفظ للأمة قدرتها على مراقبة الحاكم في أدائه لعمله وإمكانية خلعه عندما تقتضى المصلحة ذلك، ومنح الحرية للناس للتعبير عن آرائهم السياسية، والحق في تنظيم أنفسهم في تنظيمات تحمل رؤى برامجية مختلفة لإدارة شؤون المجتمع، وتكون الفرصة متاحة أمام كل منها للوصول إلى السلطة إذا حظيت بأصوات الناخبين التي تؤهلهم لذلك ، على أساس مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع.

إن التطبيق السليم لهذا النظام هو العاصم من استبداد فرد أو فئة أو طائفة أو جهة واحتكارها للسلطة ، وهو القادر على تفجير طاقات أفراد المجتمع ليسهموا جميعاً في بناء مجتمعهم، وهو القادر على تصحيح الأخطاء التي يمكن أن تحدث فيه، فهذا النظام هو القادر على الوفاء باستحقاقات هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ، وفى ظل مثل هذا النظام يمكن مواجهة تحديات العولمة والتعامل الواعى مع تداعياتها ودعواتها.

4- السعى نحو الوحدة السياسية للأمة:

إن التحديات المتعددة التي تفرضها العولمة على مجتمعاتنا تجعل من الصعوبة بمكان على أى قطر من أقطارنا مواجهتها منفرداً والتعامل معها بإيجابية، ولاشك أن تجزئة الأمة – الذى جاء بفعل مخططٍ استعماريٍ – قد أفقد هذه الأمة شروط نهضتها وأعاقها عن إقامة مشروعها النهضوى، وتزداد أهمية وحدة الأمة في ظل أوضاع العولمة وتحدياتها، ولا جدال في أن أمل الوحدة يحظى بشعبية طاغية لدى أبناء هذه الأمة،

وتتوق الغالبية العظمى منهم إلى هذا الأمل بشوق كبير ، وتحقيق وحدة الأمة ليس أمراً صعب المنال، ولا مستحيلاً إذا ما توافرت الإرادة الحقيقية للسير في هذا الاتجاه، حتى مع وجود العوائق الكثيرة الداخلية والخارجية، إلا أن علينا أن ندرك أيضاً أنه لا طريق آخر أمام الأمة لاستغلال إمكانياتها المتاحة واستعادة دورها المفقود إلا في ظل الوحدة، فبقاء حالة التجزئة لا يكرس فقط هذا الوضع الخاطئ ولكنه قد يقود في ظل أوضاع العولمة للمزيد من التفتت والتشرذم داخل هذه الدول القائمة ذاتها مما يدعم وجود الدول القزمية (الميكروسكوبية) (19).

وأخيراً إن الذين خططوا لإزالة الحدود وربط المعمورة من أقصاها إلى أقصاها بشبكة اتصال عنكبوتية واحدة ودمجها في كيان موحد كانوا يريدون مصلحتهم الخاصة بالدرجة الأولى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً. وقد أصبحت أهداف العولمة على الصعيد الاقتصادي والثقافي - تحديداً - واضحة للعيان، بحيث تصول الشركات العابرة للقارات وتجول على هواها مستفيدة من سقوط الحواجز التجارية والاقتصادية وتلاشي دور الدول في إدارة مواردها وثرواتها وأصولها. وإذا كانت منظمة التجارة الدولية تمثل في المفهوم الماركسي البناء التحتي للعولمة فإن البناء الفوقي تشكله ثقافة العولمة الجديدة التي تتبنى ترويجها وترسيخها وتكريسها وسائل الاتصال العابرة للحدود من أقمار اصطناعية وشبكة انترنت وهواتف متحركة وغيرها.

باختصار فإن سادة العالم الجدد أرادوا أن يسودوا اقتصادياً وثقافياً، بحيث يغدو اقتصادهم الرأسمالي النمط الاقتصادي السائد والمسيطر عالمياً، بينما تقوم ثقافتهم الاستهلاكية بمهمة إلغاء وشطب الثقافات المحلية والقومية والوطنية في العالم بحجة أننا أصبحنا عالماً واحداً.

المراجع المستخدمة فى الفصل

(1) محمد الرميحى ، عصر التطرف ، دار الساقى ، www.alshirazi.com .
(2) جلال أمين ، عولمة القهر، القاهرة، دار الشروق، 2005، ص ص 156 – 159.
(3) أرثر أيزابرجر ، النقد الثقافى ، مرجع سابق ، ص ص 108 – 110.
(4) برهان غليون ، مرجع سابق، ص 12.
(5) صدقة يحيى فاضل ، قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولى، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمى جامعة الكويت ، المجلد 25 العدد 3 ، خريف 1997، ص ص 156 – 157.
(6) محمد حسين الشيرازى ، مرجع سابق، www.alshirazi.com .
(7) عبدالعزيز بن عشار النويجرى ، العولمة والحياة الثقافية فى العالم الإسلامى، www.isesco.org.ma .
(8) جلال أمين ، مرجع سابق، ص ص 101 – 109.
(9) صدقة يحيى فاضل ، مرجع سابق، ص ص 149 – 156.
(10) سعيد زكريا ، العولمة الثقافية هى الصيغة الأكثر ألفة وحميمية وخطراً ،
(11) مهند ابراهيم أبولطيفة، العولمة وغياب المشروع الحضارى العربى ، www.ibn-rushd.org .
(12) أحمد زايد ، تناقضات الحداثة فى مصر، مرجع سابق، ص ص 55– 56.
(13) أليجاندرول كورباتشو و فريدريك سى تيرنر ، أدوار جديدة للدولة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد 163 ، مارس 2000 ، ص ص 156 – 158.
(14) جلال أمين ، عولمة القهر ، مرجع سابق، ص ص 55 – 56.
(15) فريدريك سى تيرنر ، الأدوار المتغيرة للدولة : المقياس والفرص والمشكلات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 163، مارس2000، ص18– 21
(16) هالة مصطفى ، العولمة : دور جديد للدولة المعاصرة ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 44 – 46 .
(17) أليجاندرول كورباتشو و فريدريك سى تيرنر ، أدوار جديدة للدولة ، مرجع سابق، ص ص 146 – 156.
(18) عبدالرشيد عبدالحافظ ، مرجع سابق، ص ص 51 – 55.
(19) المرجع السابق، ص ص 111 – 117 .

الفصل الرابع

الهوية و المواطنة فى عصر العولمة

توطئـــة

أولا : الهوية والعولمة.

ثانيا: مفهوم المواطنة

ثالثـــا: التحليل السوسيو تاريخى للمواطنة.

رابعـــا: اسهامات "مارشال" فى التنظير للمواطنة.

خامسا: شروط المواطنة.

سادسا: حقوق المواطنة.

سابعا : المواطنة وحقوق الإنسان.

ثامنا : المواطنة بين الحق والمنحة.

تاسعا : فقر المواطنة ومواطنة الفقر.

عاشرا : وأد المواطنة.

حادى عشر: مواطنة المرأة.

ثان عشر : تهجير المواطنة.

ثالث عشر: العولمة وأزمة المواطنة.

توطئـــة :

من القضايا المهمة التى أثرت فيها العولمة تأثيراً كبيــراً قــضيتا الهوية والمواطنة ، فالملاحظ المدقق يكتشف تغيرات جديدة على كل مــن الهوية والمواطنة فى زمن العولمة ، تلك التغيرات ما كانت لتحدث لــولا وجود ظاهرة العولمة فى حياتنا المعاصرة.

وعلى ذلك يأتى هذا الفصل محاولاً إلقاء الضوء على مــا فعلتــه العولمة بالهوية متمثلة فى اللغة ، والقــيم الدينيـــة، والعــادات والتقاليــد والأعراف ، و التاريخ النضالى للشعوب، وما شاب تلك العناصر المكونة للهوية بفعل العولمة وتيارها الكاسح.

ويحاول الفصل بعد ذلك التعرض للمواطنة ومفهومها وتطورهــا من خلال تحليل سوسيوتاريخى ، عارضاً للإسهام النظرى المتمثــل فــى نظرية مارشال فى المواطنة والتى تعد أهم محاولات التنظير فــى هــذا المجال، ونقطة الانطلاق النظرية للمواطنة.

ولاشك أننا فى حاجة للتعرف على شروط وحقوق المواطنة وتبيان ما إذا كانت قد طالها التغيير عما قبل ظهور وتوحش العولمة أم ما زالت كما هى؟ ؛ وتوضيح العلاقة بين العولمة والمواطنـــة وحقــوق الانــسان مستغلاً فكرة الحق والمنح بالنسبة للمواطنة، وما إذا كنت فى زمن العولمة حق أم منحة؟.

كما يلقى الفصل الضوء على فقر المواطنة ومواطنة الفقــر مــن خلال الفئات المهمشة والمستبعدة اجتماعياً ، تلك الفئات التى تمثــل فــى جزء منها عملية وأد المواطنة من خلال أطفال الشوارع تلــك المواطنـــة الموءودة.

ولما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع والمسئولة عن وجود النصف الأخر فإنه من الطبيعى هنا إلقاء الضوء على مواطنتها من خلال المنظور النسائى للمواطنة ؛ وكذلك عملية تهجير المواطنة للخارج والتى باتت تمثل ظاهرة خطيرة ممثلة فى هجرة الشباب للخارج وهجرة العقول والكفاءات. ثم نختتم الفصل بتلك الأزمة التى تتعرض لها المواطنة من جراء تأثير العولمة.

أولاً: الهوية و العولمة

إن المعاهدات الدولية تؤكد على أن للإنسان الحق في التمسك بثقافته الخاصة، والتكلم بلغته الخاصة، والتجاهر بدينه الخاص، والإعلان عن مذهبه الخاص، يعني: أن تكون له خصوصيته الثقافية، وهي تستدعي التباين مع الخصوصيات الثقافية الأخرى، بسبب اختلاف اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو السلالة، أو ما أشبه، وذلك في إطار الثقافة والفكر، وعلى مستوى الوطن والمنطقة، والتمدن والحضارة، وغير ذلك، مع أن العولمة تريد تعميم ثقافة واحدة على كل أهل المعمورة، وهذا مما يثير الخوف والقلق لدى الكثير، لما يرون في ذلك من تهديد للخصوصية، وخاصة من الذين يملكون إمكانيات كبيرة في الأمور الثقافية ويستطيعون عبرها تعميم ثقافتهم على العالم(1).

فالهوية هي كل المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية المجسدة للخصوصية المحلية التي يمكن أن تندرج في إطار العولمة بحكم التبعية و القبول بتعليمات المؤسسات المالية الاحتكارية الدولية، كصندوق النقد الدولي، و البنك الدولي، و منظمة التجارة العالمية، التي تملي على البلدان التابعة ما تتبعه في سياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و السياسية ، أو أن تكون جزءا منها بحكم الاندماج

الكلي و الذوبان في النظام الرأسمالي العالمي و الارتباط المطلق بمؤسساته، واعتبار المصير واحدا ، أو تقع فريسة لها، فتحتويها العولمة وتفرض عليها الذوبان فيها رغما عنها ، أو تدخل في صراع معها، وتعمل على تنظيم مناهضتها بحكم التناقض الحاصل بينهما ، وتتحدد الهوية في مجموعة من المقومات الأساسية المتجسدة في :

أ- اللغة الوطنية، و اللهجات المحلية المرتبطة بوجود شعب ما، و تطوره، ومصيره على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات، و في التسيير الإداري، وفي القضاء، إضافة إلى التواصل بين شرائح المجتمع إلى جانب اللهجات المحلية.

ب- القيم الدينية و الوطنية المتكونة عبر العصور، و التي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه في شعوب أخرى، و تؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها.

ج- العادات و التقاليد و الأعراف النابعة من تلك القيم و الحاملة لها، و العاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي.

د- التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب -حامل الهوية- من اجل المحافظة على هويته أرضا و قيما، و عادات و تقاليد و أعرافا.

والهوية لا تبقى مفصولة عما يجري في العالم، فهي تدخل مباشرة في تفاعل مع ما هو إقليمي و قومي و عالمي، وخاصة في هذا العصر الذي أصبح كل شيء حاضرا معنا وقريبا منا ، و تزداد درجة التفاعل تلك بارتفاع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي للشعب حامل الهوية. و تبعا لذلك فالهوية لا تنجو من التأثر بالعولمة :

أ- على مستوى اللغات و اللهجات التي ستتراجع أمام اللغـات الحيـة المعتبرة في تدريس الآداب و العلوم و الفنون و التقنيـات و بقيـة المعارف الأخرى، ما لم تكن اللغة المعبرة عن الهوية إحـدى تلـك اللغات الحية، و تحتل إلى جانبها صدارة التطور.

ب- على مستوى القيم الدينية و الوطنية التي ستكون مهددة بقيم وافـدة لا تقوى القيم المحلية على الصمود أمامها.

ج- على مستوى العادات و التقاليد و الأعراف التي قد تحل محلها عادات و تقاليد و أعراف وافدة لا علاقة لها بالهوية المحلية.

د- على مستوى التاريخ النضالي للشعب حامل الهوية الذي قد يتعرض للتشويه الممنهج، و بدل أن يبقى مفخرة للشعب يتحول بفعـل ذلـك إلى مذمة.

وبناء على تفاعل الهوية بقيم العولمة فإن سؤالاً يطرح نفسه عـن مصير الهوية أمام تحديات العولمة :

أ- على المستوى اللغوي نجد أن لغات العلوم و التقنيات على المستوى العالمي و الإعلامي ستخلق اهتماما خاصا بها، و ستجد اللغة المحلية نفسها تتدحرج إلى الخلف، معانية من الإهمال على جميع المستويات ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتها و رفعها إلى مستوى اللغات الأكثر تداولا.

ب- وعلى مستوى القيم فإننا نجد أن القيم الجديدة الوافدة عبـر وسـائل الإعلام المختلفة و عبر التكنولوجيات المتطورة ستغطي على قيمنـا المحلية، و سنجد أنفسنا ممسوخين، لا نملك القدرة على الصمود أمام الوافد من قيم الحداثة التي تمتد لتشمل كل مجالات الحيـاة مـا لـم

يستنفر المجتمع لحماية قيمه الأصيلة، و العمل على تطويرها لتتناسب مع الواقع الجديد.

ج- أما العادات و التقاليد و الأعراف المعبرة عن أصالتنا فإنها قد تختفي أمام هذه المغريات الوافدة، و على جميع الأصعدة، مما يقلل من أهميتها، و العمل على احتقارها.

د- والشيء نفسه بالنسبة لتاريخ الشعب صاحب الهوية النضالية، فقد تزول أهمية التضحيات المقدمة، و تصبح باهتة أمام ما يتكلفه الآخر من عولمة تاريخه " المتقدم" بالمقارنة مع تاريخ الشعب حامل الهوية الذي سيصبح "متخلفا" و يجب أن يتوارى. ما لم توظف الإمكانيات المتوفرة لجعل التاريخ النضالي للشعب حامل الهوية حاضرا في وجدان الأجيال المتعاقبة.

- **حماية الهوية**

ولحماية الهوية من الذوبان والتلاشي لابد من دعم الاقتصاد الوطني، و تحريره من التبعية، و رفع مستواه من اجل مواجهة الاقتصاد الوافد، و اعتماد اختيارات اقتصادية نقيضه للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتطوير اللغة الوطنية و جعلها ترقى إلى مستوى استيعاب مستجدات العلوم و الآداب و التكنولوجيات المتطورة في مختلف المجالات. والعمل على ترسيخ القيم الإيجابية في ممارسة الشعب حامل الهوية، و العمل على تطويرها و محاربة القيم السلبية التي لم تعد تتناسب مع تطور البشرية. ونفس الشيء بالنسبة للعادات و التقاليد و الأعراف باعتبارها أوعية لتلك القيم، و معبرة عن الهوية، لأن تطورها أصبح مفروضا حتى نتجنب اضمحلالها. واستحضار التاريخ النضالي للشعب حامل الهوية في البرامج

الدراسية، و في وسائل الإعلام المختلفة و خاصة تلك الأكثر استهلاكا، وعلى أوسع نطاق كالقنوات الفضائية، و شبكة الانترنيت.

كذلك يمكن العمل على حماية الهوية بتوظيف مختلف الوسائل المتوفرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي. فكل الوسائل يمكن استغلالها في هذا الإطار حتى نتجنب الذوبان و الاندثار و أهمها :

أ- المؤسسات الاقتصادية الوطنية، و خاصة تلك التي في ملك الشعب حامل الهوية.

ب- البرامج الدراسية في مختلف المؤسسات التعليمية.

ج- مراكز البحث العلمي المختلفة، و خاصة تلك التي لها علاقة بالمؤسسات المنتجة و بالجامعات في مختلف المؤسسات التعليمية.

د- وسائل الإعلام السمعية و البصرية و المقروءة بما فيها شبكة الانترنيت.

هـ- المؤسسات الثقافية والمنظمات الجماهيرية والهيئات السياسية والنقابية.

وتلعب مختلف الهيئات، و منظمات المجتمع دورا كبيرا في حماية الهوية: فنضال الأحزاب السياسية من أجل ديمقراطية حقيقية تضمن للشعب المساهمة الفعالة و إيجاد مؤسسات منتخبة انتخابا حرا و نزيها، سيرفع قيمة الشعب حامل الهوية. وسعي النقابات إلى تحسين أوضاع أفرادها في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية، سيزيد الأفراد إيمانا بهويتها. و سيحرك كل القطاعات كل في مجاله لحمايتها، و على جميع المستويات. كما تلعب الجمعيات الحقوقية

دورا كبيرا في تكريس عولمة أخرى لها علاقة بكرامة الإنسان و الشعوب عن طريق النضال من اجل حماية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية باعتبارها مكرسة و مؤكدة للهوية، و صمام أمان يحمي الشعب من التنكر لهويته، فيتمسك بها و يناهض الوافد الذي يتعارض معها. ويجب أن تحرص الجمعيات الثقافية على تطوير الثقافة الوطنية الحاملة للقيم النبيلة التي تشد الشعب إلى الأرض التي خلق عليها. وتستميت الجمعيات التربوية من أجل تكريس تربية وطنية أصيلة ومناهضة ما لا يتناسب معها، وربط النشء بحب الأرض، و حب الشعب، واستنطاق التاريخ و التشبع بالقيم الأصيلة للشعب حامل الهوية ، ويبقى الدور الأساسي للدولة التي يجب عليها، وانطلاقا من وطنيتها أن توفر الشروط الموضوعية لحماية الهوية.

وخلاصة القول أن ما يجري الآن هو محاولة للقضاء على خصائص الشعوب في جميع أنحاء العالم لصالح الشركات العابرة للقارات، و ما يصحب ذلك من انتقال للقيم، وتشويه للثقافة المحلية، و طمس للعادات و التقاليد والأعراف، و التقليص من أهمية اللغة الوطنية، و قتل اللهجات المحلية. و هو ما يساعد على القضاء على الهوية التي تميز شعبا من الشعوب. تلك الهوية التي تعتبر دافعا أساسيا لمقاومة ما يستهدف كيان ذلك الشعب. وما يجب عمله هو المحافظة على الخصائص المميزة للشعوب :

أ- دعم الاقتصاد الوطني، و تحريره من التبعية لمراكز الهيمنة الرأسمالية العالمية التي تقودها الشركات العابرة للقارات.

ب- الاهتمام بتطوير اللغة الوطنية و تشجيع البحث في اللهجات المحلية من أجل تطويرها كعامل من عوامل المحافظة على الهوية.

ج- دعم الثقافة الوطنية بمختلف مكوناتها، و تعبيراتها المختلفة.

د- التربية على حقوق الإنسان حتى نبني مجتمعا يتمتع أفراده بجميع الحقوق.

هـ- التمرس على الديمقراطية الحقيقية باعتبارها مدخلا لحماية كرامة الإنسان المناهض للعولمة(2).

ثانياً : مفهوم المواطنة :

يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة نسبياً فى الفكر السياسى، وان كانت هناك محاولات لدى المفكرين القدماء والمحدثين لتفسير حركة المواطنين فى المجال العام ، إلا أنها لم تزل حتى الآن بعيدة عن إمكانية الاقتراب من المصطلح، ورصد تجلياته فى الواقع ، فالثابت أن القدماء من المفكرين تحدثوا عن مظاهر المواطنة كما شاهدوها فى المجتمعات الغربية باعتبارها قيمة مثالية، فتغنوا بالحرية وحب الوطن، واحترام القوانين، لكن دون التعمق فى جوهر المواطنة وكونها نتاجاً لمسار تاريخى ممتد،وتطور اقتصادى واجتماعى لهذه المجتمعات(3).

ولقد ظهر مفهوم المواطنة فى تراث الدراسات السياسية والاجتماعية الغربية، ليشير الى عضوية الفرد فى الجماعة – سواء كانت هذه العضوية عضوية ايجابية أو عضوية سلبية – التى تنظم له حقوقاً وواجبات تقوم على مبدأ العمومية والمساواة. وتعد هذه صياغة مثالية لمفهوم المواطنة، فنحن عندما نصطدم بالواقع فإننا نكتشف أن هذا الفهم ربما يختلف باختلاف طبيعة القهر السياسى ودرجة الحرية السياسية ودرجة المساواة الموجودة(4). حيث شهد مفهوم المواطنة صعوداً فى كتابات النظريات السياسية ، بعد أن ظل مفهوم الدولة يشكل أهم المفاهيم

السياسية. ولم يكن الاهتمام بمفهوم المواطنة عودة لتعريفات الحقوق المدنية والسياسية ، كما لم يقتصر على قضايا الوعى والهوية والانتماء التى شغلت حقل الاجتماع السياسى ومجال الدراسات الثقافية الصاعدة ، بل اكتسب مفهوم المواطنة أبعاداً جديدة ، وتحرك الى مكانه مركزية فى التفكير النظرى الامبريقى ، بحثاً عن مؤشرات جديدة ودالة له فى الواقع السياسى الراهن. بل يمكن القول إنه صار " المفهوم المدخل" لدراسة العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية فى النصف الثانى من عقد التسعينيات ، بعد أن تعرضت دعائم مفهوم الدولة القومية للاهتزاز. وتدل المواطنة ضمناً على مرتبة من الحرية ، مع ما يصاحبها من مسئوليات ؛ وهى على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولى المناصب العامة"[5].

وتعرف كلمة مواطن في اللغة الفرنسية من خلال اشتقاقها اللغوي؛ فهي تشتق من كلمة "سيفيتاس" اللاتينية المعادلة تقريباً لكلمة "بولس" اليونانية ، والتي تعني المدينة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة ، لا كجماعة من السكان ، فالمواطن ليس فقط هو ساكن المدينة ، ففي روما القديمة كما كان في أثينا القديمة أيضاً لا يتمتع كل السكان بصفة المواطنة ، فالمواطن هو الذى يجمع الشروط الضرورية للإسهام فى ادارة الشئون العامة ضمن اطار المدينة. وإذا كانت بداية نشأة مفهوم المواطن قد ارتبطت بمفهوم الدولة بعدما حلت هذه محل المدينة، فقد ارتبط تطوره بمفاهيم أخرى كالحرية والمساواة والملكية[6].

وتذكر موسوعة الكتاب الدولى أن المواطنة Citizenship : هى عضوية كاملة فى دولة أو فى بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية ، مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية.

وتؤكد أن "المواطنون لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت، وحق تولى المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات؛ مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم".

وتعرف موسوعة "كولير" الأمريكية كلمة Citizenship قاصدة بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز بأنها:" أكثر أشكال العضوية اكتمالاً فى جماعة سياسية".

وتتفق الموسوعات الثلاثة على أن المواطنة تدل ضمناً على قدر من الحرية يتمتع به المواطن ؛ يسمح له بممارسة حقوقه السياسية ، ويملى عليه أيضاً واجبات نحو الوطن الذى يعيش فيه. ولم يصادف هذا المصطلح صعوبة فى الترجمة الى اللغة العربية " فالمواطنة والمواطن فى اللغة العربية من الوطن وهو موطن الانسان ومحله " حسب ما أورده ابن منظور فى لسان العرب. ومن هنا فإن الترجمة العربية لهذا المصطلح بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة ، حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تأصيلاً لهذا المفهوم ، وتقريباً له فى ذهن الانسان العربى، وربطه بفكرة الوطنية(7).

وفى محاولة استكشاف تحديد مفهوم المواطنة بالنظر الى التحديد اللغوى للمفهوم ، نجد أن هناك من يؤصل المجتمع العربى ويوظفه ليجعله معبرا خير تعبير عن مفهوم المواطنة ... فى العصر الحديث ، وبين من يعتقد أن الصياغة العربية تثير كثيراً من الإشكاليات وتأكيداً لهذا الموقف الأخير نجد أن تعريف المواطنة والمواطن في اللغة العربية من الوطن أي المنزل الذي يقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب، ومن هذا المعني نقل مفهوم الوطنية أيضاً ، ويؤكد هذا المعنى علي الدخول السهل لكلمة المواطنة في اللغة العربية فكلما جعل

كلمة المواطنة تستعمل في الوعي أو اللاوعي الجماعي بالمعني العميق لها؛ وغالباً ما انحسر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء الوطن وأتباع القادة أو رعايا السلطان أو سفهاء العامة ، وينتقد هذا الفريق مفهوم المواطنة ربما بسبب علاقته بمفهوم الوطنية الذي يشير إلي الانتماء ويعمق الولاء للوطن علي حساب غير المواطنين من السكان فيه ، ويخلص إلي أن تجربة الإنسانية مع المواطنة تظهر أن هذا المصطلح لم يسمح حتي اليوم بنيل حقوق مشتركة متساوية وبوصفه كذلك فهو يشكل خطوة متأخرة بالنسبة لأطروحات الشرعية الدولية التي ترفض اعتبار المواطنة حالة خاصة ويدعو إلي انتقال المواطنة إلي عصر حقوق الإنسان عندما يصبح كل شخص مواطناً(8).

ولقد تمكنت المجتمعات في تطورها من بلورة مفهوم المواطنة بحيث أسست نموذجاً مثالياً ؛ وهو النموذج الذي أصبح يشكل مرجعية لتقييم الإنجازات التي تحدد مدي اكتمال المواطنة أو تقلصها وضيق نطاقها، ويمكن القول بان المجتمعات الأوروبية قد وصلت إلي المواطنة الكاملة من خلال الصراع والنضال التاريخي.

وترجع بداية الاهتمام بمبدأ المواطنة في أوروبا بظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية ، وقد تأثر هذا الفكر بروافد كثيرة تؤكد جميعها علي تطبيق مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء ، بالإضافة إلي ذلك فقد قام الفكر السياسي والقانوني الجديد في إطار الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتي قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر بصياغة مبادئ وتدشين مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة أمكن بعد وضعها

موضع التطبيق تدريجياً تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة من خلال حركات الإصلاح المصحوب بالانتفاضات الشعبية إن أمكن[9].

في الإطار تقع ظاهرة يمكن أن نسميها بالمواطنة المشوهة أو الناقصة حينما تصبح النظم السياسية استبدادية لا تسمح بالمشاركة الحقيقية برغم إعلاناتها وشعاراتها الديمقراطية ، أو ظاهرة التراجع عن المواطنة حيث تتحقق هذه الحالة حينما يتراجع افراد المجتمع عن مرحلة الدولة إلي مرحلة ما قبل الدولة ، تحدث هذه الحالة إذا برزت مجموعة من الظروف التي تبرز هويات أو كيانات اجتماعية أقل من الدولة بحيث يصبح وجودها طاغياً علي وجود الدولة الذي يضعف او يتآكل للدرجة التى تلعب هذه الكيانات أو الهويات دورها في تحديد واجبات والتزامات الفرد لكونها قد أصبحت هي التي تشكل مرجعيته أو إطاره الاجتماعي ، أو قد يحدث ما يمكن أن نسميه بالمواطنة المزاحة ، حينما يحدث تناحر أو صراع بين البشر في المجتمع الذي يتكون من جماعات متباينة وفي هذه الحالة فإننا نجد أن الأفراد المختلفين في صراعهم مع أعضاء الجماعة الأخري او مع الاخر تصبح جماعتهم هي مرجعيتهم ، وفي هذه الحالة تزاح المواطنة جانباً لتشكل هذه الحالة مرجعية ثانية أو ثانوية.

في بعض الأحيان يحدث ما يمكن ان يسمي بتضارب أو تنازع المواطنات، ويحدث ذلك حينما تتخلق أطر عادية أو معنوية يمكن أن تشكل إطاراً لتحديد الحقوق والالتزامات التي ينبغي أن تنظم إطار أو معايير تفاعل البشر، على سبيل المثال في العالم العربي والإسلامي نجد أن الدولة القومية حديثة العهد هي التى تشكل مصدر أو آلية تحديد الحقوق والواجبات علي غرار نموذج الدولة الغربية ، غير أننا نجد أن مفهوم الأمة الإسلامية الذي قد يبلور شكلاً من أشكال النظام السياسي أو الدولة ،

ومن ثم فالتراث الديني للأمة الإسلامية يصبح هو الآخر مصدر لتحديد الحقوق والالتزامات ويشير إلي مفاهيم كالمشاركة والشوري ، وفي هذه الحالة يحدث ما يمكن أن يسمي بتنازع مرجعيات المواطنة ، وقد يطغي هذا الصراع لصالح أحد الأطراف أو قد يحدث شكل من أشكال التوفيق أو قد يظل الصراع بين مرجعيات المواطنة لفترة طويلة بسبب مشكلات كثيرة تهز استقرار الدولة والمجتمع معاً[10].

وهكذا يتضح لنا أن فكرة المواطنة تقوم علي تساوي كافة أعضاء مجتمع معين من المواطنين في الحقوق والواجبات ، وان تقنن هذه الحقوق في الدساتير والقوانين ، وتذهب بعض التعريفات إلي مدي أكبر من ذلك ؛ بالتأكيد علي قيمة الولاء ؛ حيث تعني المواطنة عموماً " العضوية أو المشاركة في انشطة مجتمع او مجموعة من المجتمعات ، وهي تنطوي علي إحساس بالولاء والترابط مع مفهوم الدولة او النظام الأهلي والانتماء، والتأكيد علي العموميات المشتركة. وفي مقابل الواجبات التي يلتزم بها المواطنون نحو الجماعة يحصلون علي مزايا وحقوق خاصة لتماثلهم مع النظام"[11]. وفي هذا السياق يتم التأكيد علي أن أوقات التحول الاجتماعي والسياسي والأزمات القومية في حياة الشعوب قد تؤدي إلي انحسار قيم المواطنة وانحطاطها، مما يحتاج إلي رقابة ديناميكية من قبل النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع ، وذلك لتشخيص الأسباب وتقديم الحلول ، والعمل علي التغير في الروح القومية والمواطنة.

ويذهب "ريز جريفز" في تعريفه إلي التركيز علي الأبعاد الأخلاقية ومنظومة القيم المحددة للسلوك حيث يري "إن صفة المواطنة في الألفية الثالثة لا تعني مجرد دراية المواطن بحقوقه فقط ، ولكن رغبته في ممارستها من خلال شخصية مستقلة ، كما أن قراراته وسلوكياته محكومة

بالاعتبارات الأخلاقية للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية ؛ ومن ثم فهو قادر علي تنظيم وتعزيز مساره الذاتي من خلال المشاركة المدنية في خير ورفاهية المجتمع الذي ينتمي إليه. من هنا يمكن التأكيد علي مجموعة من المعاني والدلالات التي ترتبط بمفهوم المواطنة نذكر منها :

- المواطنة كأساس للشرعية السياسية : فالمواطن ليس مجرد مستحوذ علي حقوق فردية ، بل هو يمتلك جزءاً من السيادة السياسية ، وبالتالي هو مصدر للسلطة ، ويضفي الشرعية علي الحكومات.
- المواطنة كمصدر للعلاقات الاجتماعية : فالعيش المشترك يفرض حقوقاً وواجبات متساوية بين الناس ، تقوم بالأساس علي قاعدة الكرامة المتساوية للجميع.
- المواطنة كأساس لبناء الدولة الوطنية الحديثة : فعملية الاندماج الوطني تترسخ عبر التسامح تجاه التنوع الثقافي والعرقي الذي يشهده المجتمع من جانب ، والاستناد إلي قاعدة المساواة القانونية بين أبناء المجتمع وضمان الحقوق المدنية والسياسية والشروط الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق المساواة من جانب ثان، بالإضافة إلي تعزيز المشاركة السياسية[12].

ويربط الخطاب الليبرالى بين الديمقراطية والمواطنة، فالديموقراطية هى نظرية ممارسة المواطنة، والمواطنة هى علاقة سياسية تعرف وتحدد معنى الديموقراطية ، وأى أزمة يتعرض لها أحد المفهومين تعتبر أزمة للآخر. وتؤكد العلاقة بين الذات والمواطن والمؤسسات الديموقراطية على ان أى أزمة ديموقراطية هى فى الاساس أزمة مواطنة. كما ان النظرية الليبرالية لم تنجح فى ايجاد نموذج للمواطنة يصلح

- ولو حتى نظرياً – فى ظل هذا المجتمع المتعدد الثقافات بعيداً عن الديموقراطية(13).

ومن هنا بدأ يرتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الهوية السياسية التى طرحت كوسيلة يمكن من خلالها ان يصل الأفراد لحل لتلك الاختلافات الناجمة عن خصوصياتهم الثقافية. وأصبحت فكرة الديمقراطية المتعددة الثقافات تفرض البحث عن تصور للمواطنة يتلاءم وفكرة تعدد الولاءات والانتماءات. أما فيما يتعلق بالبعد الخارجي فيشير الخطاب الليبرالي هنا إلي مسألة العولمة والكوكبة السياسية، والتي يمتد تأثيرها إلي وعلي جميع الدول في الوقت المعاصر.

وفى هذا السياق ظهر ما يعرف بالمواطنة المتعددة الثقافات multicultural citizenship، وأصبح البحث عن نموذج ديمقراطي يتلاءم مع المجتمع المتعدد الثقافات ومن ثم فنظرية المواطنة تمثل إشكالية أساسية في إطار هذا الخطاب .وذلك في إطار الجدل أو النقاش الدائر فيما بين أنصار الاتجاه الليبرالي ، وأنصار الاتجاه المجتمعي وهما اتجاهان ليبراليان ، ولكن لكل منهما تصوره المختلف للعلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية. وتم ذلك من خلال ثلاثة مستويات: أولاً : مفهوم كل تيار عن الذات self ، ثانياً : البناء القيمي أو المعياري لمفهوم المواطنة ، ثالثاً : المؤسسات الليبرالية أسسها ودورها وغايتها.

فبالنسبة للمستوي الأول : فهو المستوي الأنثربويولوجي والذي يركز علي تعريف الذات ، فأي خطاب فكري يعمل في اطار مجموعة من التصورات حول طبيعة الأفراد أو الأشخاص المكونين لهذا الخطاب، وحول طبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وحول طبيعة الواقع الاجتماعي المكون من عدة مؤسسات وكيانات اجتماعية وعمليات معقدة.

ونجد هناك مقولتين أو تصورين لمفهوم الذات التي تتأسس عليها الغايات السياسية لدي كل من التيارين، فبالنسبة للتيار الليبرالي فلديه تصور عن ذات منعزلة the unecumbered self حيث يذهب التيار الليبرالي في تصوره للفرد إلي اعتباره كائناً مستقلاً هو غاية في حد ذاته ويتمتع بكل حرياته . ويتسم هذا الفرد الحر بأنه قادر علي التحكم بذاته ، وعلي تحقيق رؤيته للخير المختارة بحرية ، وبشكل تطوعي مستقل ، ومن ثم فإن الذات في رؤية التيار الليبرالي تتحكم بنفسها كفاعل أخلاقي بشكل مستقل عن السياق المجتمعي الذي توجد فيه ؛ فهي أسبق من المجتمع(14).

فليس المجتمع هو الذي يضفي المعني الأخلاقي علي الفرد ، ولكن الأفراد هم الذين يحددون ما يكون عليه المجتمع من الناحية الأخلاقية ، ويمتلك الفرد ذاته ؛ فهو ليس كياناً أخلاقياً وليس جزءاً من كيان اجتماعي أكبر، بل هو الذي يمتلك نفسه وذاته ، وهو أيضاً يمتلك شخصيته وقدراته.

أما بالنسبة للتيار المجتمعي فهو ينادي بالذات المندمجة the embedded self ، وينتقد بشدة التصور الليبرالي عن الذات المجردة والمنعزلة ، إلا أنه يري أن مفهوم الليبرالية عن الجماعة والصالح العام ضعيف وغير كاف . فالأفراد لا يخلقون مصلحتهم ولا يختارونها ، ولكنهم يجدون مصلحتهم مشتركة تلقائياً مع باقي أعضاء المجتمع ، وكل شخص يسعي لاكتساب الفضائل الاجتماعية من أجل اكتشاف وتحقيق غايات كافة أفراد المجتمع . وكل فرد سواء كان رجلاًأو امرأة – يجد مصلحته هي نفس مصلحة الأفراد الآخرين في المجتمع ، وان ما يسمي بالحقوق الطبيعية أو الفردية هو محض خيال .

ويري انصار الاتجاه المجتمعي أنه من غير المستطاع ان يستقل الأفراد وينفصلوا عن أهدافهم وارتباطهم ، كما أن بعضاً من أدوارنا تتحدد من خلال كوننا مواطنين في دولة أو أعضاء في حركة أو انصار قضية ما ... ، اى تتحدد هويتنا بشكل ما من خلال المجتمعات التي ننتمي إليها ومن ثم لابد وأن يكون لنا دور في تحديد أهداف وغايات تلك المجتمعات، وهذا ما أكده " ماكنتير" بأن ما هو خير لأي فرد لابد وان يكون هو خيراً لكل شخص يتشابه معه في نفس الأدوار أو الوظائف ، لأن ما يخص حياة أى فرد يتداخل مع حياة الآخرين في المجتمع الذي ينتمي إليه ويحدد هويته سواء كان هذا المجتمع هو الأسرة أو المدينة أو القبيلة او الأمة أو الحزب أو قضية ما .. مما يخلق نوعاً من الاختلاف الأخلاقي، أو الخصوصية الأخلاقية.

ويتضح من ذلك أن التيار المجتمعي يعارض المقولة الخاصة بإبعاد الذات عن سياقها الاجتماعي الذي توجد فيه ، فهذه الذات غير متجذرة في مجتمعها فهي سابقة علي أي وجود تاريخي أو اجتماعي أو قيمي أو ثقافي ، بل وليس لها مجتمع أصلي أولي يمكنها الرجوع إليه.

ويتحدث التيار المجتمعي عن الفرد كجزء من السياق الاجتماعي ، والسياق هنا ليس محل اختيار ، ولكنه اكتشاف لا يتم بشكل فردي ، ولكن من خلال وسائل اجتماعية.

المستوي الثاني: ويتعلق بالبناء القيمي والمعياري لمفهوم المواطنة والمواطن، فالذات تتحول إلي مواطن من خلال الالتزام العام تجاه المجتمع، وما يرتبط به من مجموعة من الحقوق والواجبات. وينتج التصور الليبرالي- بتياريه المختلفين – عن مفهوم المواطنة – بشكل مباشر – عن تصوره للذات من الناحية الأنثربولوجية، ويقصد هنا المواطنة

البناء المعياري والقيمي للذات في المجال العام . ومن خلال العلاقة بين المستويين الأنثربولوجي للذات والمعياري للمواطنة يظل المجتمع هو المكان الذي يمكن أن تمارس فيه المواطنة.

واختلف شكل المجتمع الذي يمكن أن تمارس فيه المواطنة ، وماهية الذات الفردية التي تشكل أو تترجم إلي مواطن ، فالتيار أو الاتجاه المجتمعي يتحدث عن مجتمع متجانس coherence يتأسس علي مجموعة من القيم المشتركة التى تشكل الهوية الاجتماعية والسياسية ، ويمثل المجتمع المصدر الذي تنتج من خلاله المعايير الأخلاقية التي توجه السلوك الفردي. ويشكل هذا الشعور بالانتماء إلي المجتمع الشرط الضروري لأي حياة أخلاقية للأفراد. ويؤدي أي تصور جديد للفرد إلي تصور جديد للمجتمع . فهناك من وجهة نظر التيار المجتمعي علاقة ضيقة بين الفرد ومجتمعه الذي ينتمي إليه. وتحدد هذه العلاقة التبرير المعياري والقيمي لعلاقة الحقوق والواجبات ، أي المكانة الاجتماعية للمواطن.

وهكذا تصبح المواطنة ليست إلا مكانة status سياسية وقانونية ، فهي حق وليست واجباً من خلال الالتزام باحترام حقوق الآخرين ، والمشاركة في الشئون العامة للمجتمع ، وهذا يعبر عن المعني السلبي للحرية(15).

ثالثاً : التحليل السوسيو تاريخى للمواطنة :

1- المواطنة الأثينية :

يمكن القول إن مدينة أثينا قد عرفت المواطنة وإن كان بشكل غير مكتمل ، وبالرغم من عدم اكتمال المفهوم إلا أن الإرهاصات الأولي للمواطنة قد عرفت في أثينا ، الأمر الذي يمكن أن يجعلنا نقول إن هناك

ما يمكن تسميته المواطنة الأثينية . لقد اقتصرت المواطنة علي الجانب السياسي فقط ، وفي إطار النخبة ؛ وإن كان هذا لم يمنع أن يكون للمفهوم طابعه الأخلاقي بمعني أن يتم التأكيد علي المساواة بين البشر ، أي من الناحية الأخلاقية ، من دون أن يكون لذلك تجسيد عملي علي أرض الواقع، وإن تحققت المساواة السياسية فإنها تكون في إطار أشخاص بعينهم أي المرتبطين بالسلطة ، لذا انحصرت المواطنة في بعدها السياسي في حدود أقلية صغيرة ، ولم تعرف طريقها إلي النساء والعبيد والأجانب . هذا بالرغم من التأكيد علي الجانب الأخلاقي ، وعلي إنسانية المواطنة ، أو أن تحقق المواطنة هو تحقق للإنسان (بحسب أرسطو طاليس) (16).

* لتلخيص ملامح المواطنة الأثينية سوف نوجزها في الجدول التالي :

السياق الاجتماعي للمجتمع الأثيني	عبودي – زراعي
المدى الجغرافي	محدود
مستوي المواطنة	أفقي نخبوي
نطاق المواطنة	مقصورة علي أشخاص
مضمون المواطنة	التزامات مدمجة

2- المواطنة في أوربا العصور الوسطي : التحرك نحو اكتسابها

كانت أوربا العصور الوسطي تتمحور حول نظام اجتماعي طبيعته " إقطاعية " ، حيث قننت بموجبه ملكية الأراضي الزراعية والممتلكات العينية تقنيناً يميز بين طبقة أصحاب الأراضي ، أقنان يقومون بخدمتهم ، ويتوحد هذا التقنين بأيديولوجية تربط بين السلطة وبين القدسية أو ما عرف بنظرية " الحق الإلهي " .

في هذا الإطار عمل فلاسفة السياسة في عصرها الكلاسيكي (توماس هوبز ، جون لوك ، وجاك روسو ..) علي رفض الواقع ، وحاولوا أن يجدوا تفسيراً له والتبشير بما هو أفضل . فنجد هوبز يصف الإنسان بأنه " يعيش في حالة أولية سابقة علي ظهور المجتمع ، "وصفها بحالة الطبيعة"، وهي حالة من الفطرة من حيث الدوافع والمواقف وردود الفعل ، فالإنسان في رأيه ذئب لأخيه الإنسان . وعليه فإنه لا توجد بالتالي معايير وضوابط – أو بلغة أخري قوانين – كما لا توجد ملكية ، بل يكون لكل واحد ما يستطيع أن يأخذ فقط ، طالما أنه يستطيع المحافظة عليه ، إنها حالة مدمرة للبشر (17).

ويأتي روسو بعد ذلك ليقرر أن الإنسان شرير ، لا لشيء إلا لأنه يجهل معني الخير ، ويقدر ما تتملكه رغبات المجتمع وحاجاته ، فتأتى شهوة التملك في مقدمة هذه الرغبات ويقول في هذا المجال: "منذ أن خطر لإنسان أن يسور أرضاً ويقول هذا لي ، ثم وجد أناساً كانوا من البساطة والسذاجة ، بحيث يصدقوه كان ذلك الإنسان هو المؤسس الفعلي للمجتمع المدني. وعليه فإن الانتقال من الحالة الطبيعية إلي الحالة المدنية أي الانتقال من المجتمع الطبيعي إلي المجتمع المدني لا يهدم المساواة الطبيعية، بل علي العكس " تحل مساواة شرعية و أخلاقية بدل التفاوت الموجود في الحالة الطبيعية ، ليصبح الجميع متساوين بالاتفاق".

من هنا ولدت فكرة العقد الاجتماعي ، فالمصلحة المشتركة في استمرار المجتمع هي الدافع لتنمية الاتفاق بين الأفراد ، فتعارض المصالح الفردية في حالة الطبيعة هو الذي جعل إنشاء المجتمعات ضرورياً بالمعني السياسي، فالعقد الاجتماعي هو شكل من أشكال الاتفاق القوي بين الأفراد بهدف حماية المصالح الجزئية لتصب في إطار المصلحة العامة. ورغم أن

هذا الاتفاق يبلور شكلاً من أشكال الاتحاد القوي بين الأفراد إلا أن هذا لا يغطي علي حرية كل فرد (قوة). والحصيلة هو تشكل المجتمع السياسي (الجماعة السياسية) الذي يتكون من سلطة (دولة) ، وأفراد يدعون بالمواطنين ، باعتبارهم مساهمين في السلطة السياسية إذا كانوا في حالة فاعلة ومؤثرة ومشاركة في ديناميكية هذه السلطة ، ولكنهم إذا تنازلوا عن الفعل والتأثير والمشاركة وأذعنوا للسلطة فإنهم يصبحون رعايا . وتوالت المساهمات الفكرية والتي صبت في مجملها في جعل المواطن هو موضوع الخطاب والفعل السياسيين في إطار القانون الذي ينظم حقوق وأفعال هذا المواطن في المجال السياسي " الدولة والمجتمع المدني " في إطار الوطن الواحد[18].

وهكذا بدأت في التبلور الإرهاصة الفكرية الأولي للمواطنة ، في معناها الكلاسيكي ، والتي يمكن إجمالها في الآتي :

" يتمتع كل المواطنين بالحقوق نفسها ، وعليهم أن يفوا بالالتزامات نفسها، ويخضعوا للقوانين نفسها ، دون أي اعتبار للعنصر بمفهومه الاجتماعي، أو للنوع ، أو للانتهاء لجماعة تاريخية أو عرقية ، أو للدين أو للميزات اجتماعية أو اقتصادية ، فهم جميعاً يستوون كمواطنين ، وعلي الدولة بمؤسساتها أن تعمل ذلك ، وعلي المجتمع المدني أن يقدم النموذج في القدرة علي تجاوز الانقسامات إلي تحقيق مبدأ المواطنة ، بإتاحة الفرصة للجميع أن يعملوا في إطاره لتحقيق المصالح العامة للوطن " .

ورغم المساهمات الفكرية القيمة التي أنجزها فلاسفة عصر التنوير، فإنها لم تكن لتجد المردود المناسب لو لم تلتق بجهد وكفاح وحركة الناس (المواطنين). فالمواطنة ارتبطت في جانبها العملي بالتطور الاقتصادي الاجتماعي لأوروبا من جهة ، وبميلاد الدولة القومية من جهة أخري.

ويلاحظ العلاقة العضوية بين تبلور مفهوم المواطنة – في البداية – علي أرض الواقع وبين الوضع الاقتصادي للأفراد ، ومدي ما يملكون ، فالفرد الذي لا يملك شيئاً ولا يدفع ضريبة ليس مواطناً ، لذا لم يكن غريباً أن البعض قد طابق بين المواطن ودافع الضرائب ، ومن ثم تأسيس المبدأ المعروف: لا ضريبة بدون تمثيل نيابي. No Taxation Without Representation حيث أصبح علي الحاكم ألا يفرض ضريبة بدون الرجوع إلي ممثلي دافعي الضرائب . والقارئ للدساتير الثلاثة : الإنجليزية والفرنسية و الأمريكية سوف يجد الآتي :

أولاً : في قانون الحقوق الإنجليزية The Bill Of Rights

– لا ضريبة إلا بقانون .

ثانياً : في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي :

– لا ضرائب إلا بقانون .

– المواطنون متساوون أمام الضريبة .

ثالثاً : في دستور الولايات المتحدة الأمريكية :

– ضرورة تنظيم الضريبة[19].

رابعاً : اسهامات مارشال فى التنظير للمواطنة :

تطور مفهوم ونطاق المواطنة واتسع، تحت تأثير الديناميكية المجتمعية التي شهدت حركات عمالية تسعي لنيل حقوقها، وحركات نسويه تبحث عن المساواة مع الرجل، ويعد إسهام "مارشال" من الاسهامات الرائدة فى مجال المواطنة، حيث استطاع أن يضع إطاراً نظرياً شاملاً استوعب من خلاله تجربة الدولة القومية الحديثة: "دولة الرفاهية"

والمجتمع الرأسمالي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية : وتحتل مساهمته اهتماماً كبيراً الآن حيث إنها تمثل الأساس المرجعي لفكرة المواطنة[20].

ويحدد " مارشال " المواطنة باعتبارها المكانة التي تيسر الحصول علي الحقوق والقوي المرتبطة بها ، وفي محاولة تفصيل هذه الحقوق يري أنها تتشكل من الحقوق المدنية التي تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون ، والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلي أية تنظيمات سياسية مشروعة ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تحتوي علي الرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي[21]؛ وتتكون من ثلاثة عناصر هى :

(أ) العنصر المدنى (Civil Element) :

ويتضمن الحرية الفردية ، وحرية التعبير ، والاعتقاد والايمان ، وحق الامتلاك ، وتحرير القيود ، والحق فى العدالة فى مواجهة الآخرين الذين يظلموه فى إطار المساواة الكاملة . والمؤسسات المنوط بها تحقيق العنصر المدنى فى المواطنة هى المؤسسات القضائية .

(ب) العنصر السياسى (Political Element) :

ويعنى الحق فى المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة فى المجتمع باعتبار (المواطن) عضو فاعل فى السلطة السياسية ، أو كناخب لهذه القوى السياسية. ويمارس العنصر السياسى من خلال البرلمان أو المجالس المحلية.

(ج) العنصر الاجتماعى (Social Element) :

ويعنى تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والامان الاجتماعى ، والتمتع بحياة جديرة بإنسان متحضر وفقاً للمعايير فى المجتمع القائم؛ ويتم

العنصر الاجتماعى من خلال نظام التعليم، ونظام الرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية[22]، حيث يلعب التعليم دوراً محورياً فى بناء المواطن ، فهو كقيمة يعمل على تطوير الشخصية الانسانية ، ويكسب المواطن قيماً حداثية مثل الموضوعية والتفكير الناقد ، والقدرة على التخطيط ، وكذلك التسامح والمرونة العقلية ، والاستعداد للمشاركة " . وهو كأداة وسيلة قوية لتحقيق الحراك الاجتماعى من اسفل الى اعلى ، وما يترتب على ذلك من الحد من الفقر ، وتحقيق تكافؤ الفرص . بمعنى آخر ؛ التعليم هو احد الأدوات الرئيسية لمقرطة الهيكل الاجتماعى . كما أن التعليم حق من حقوق المواطنة.

بيد ان مجرد توافر نظام للتعليم لا يكفى بمفرده لتحقيق الدور السابق الإشارة اليه ، بل لابد من وجود قدر كبير من الإدراك الفردى والمجتمعى لأهمية التعليم ، والاقتناع بجدواه فى تحقيق ما نيط به من أهداف وأدوار.

يذكر تقرير ديلور (التعليم – الكنز من الداخل) أن الدول فى مواجهتها للتحديات العديدة المتوقعة فى المستقبل تدرك أن التعليم أداة لا غنى عنها فى السعى لتحقيق السلام والحرية والعدالة الاجتماعية ؛ فالتعليم يساعد على مكافحة الفقر والاستعباد والجهل والقمع والحروب ؛ يعتبر التعليم الحكومى هو المصدر الرئيسى لتوفير خدمات التعليم ما قبل الجامعى ؛ خاصة بالنسبة للطبقتين الدنيا والوسطى (بشريحتيها الدنيا والوسطى) ، واللتان لا تقدران على تكلفة التعليم الخاص[23].

كما عالج " مارشال " المواطنة فى إطار علاقتها بالنظام الطبقى فى المجتمع الرأسمالى ،حيث طرح مايلى:

"لم تلغ المواطنة التفاوت الطبقى ، ولكنها فرضت تعديلات على النظام الطبقى السائد ، فالمواطنة وإن كانت تحقق قدراً من المساواة فى المكانة " بحكم التمتع بحقوق اجتماعية متعددة مثل إتاحة فرص تعليمية متساوية للجميع ، أو توفير السلع والخدمات لكافة المواطنين ، وبهذا تعمل المواطنة فى جانبها الاجتماعى على تقليل الفجوة الاجتماعية بين الطبقات ، وخلق نوع من الانصهار والاندماج الطبقى من خلال نظام التعليم " .

ويرى مارشال أنه :" رغم أن المواطنة قد تقلص التفاوت الاجتماعى إلا أنها تخلق أشكالاً جديدة من عدم المساوة بسبب التفاوت فى القدرات ، وهو أمر مشروع وضرورى لخلق حافز للعمل ، وعليه فإن المواطنة إذا كانت تتيح فرصاً تعليمية متساوية للجميع ، إلا أنها لا تخلق أوضاعاً متساوية نتيجة تفاوت القدرات ، وعليه تكون المواطنة وسيلة للتدرج الطبقى"[24].

مع بروز ظاهرة العولمة والتى تعنى بحسب واترز Waters ، أنها "عملية اجتماعية حيث تتراجع أمامها عوائق الجغرافيا أو أى ترتيبات سياسية أو اجتماعية ، وبحيث يدرك الناس أنفسهم أنهم يتراجعون أمام هذه العملية ، وذلك بفعل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والمعاملات المالية التى تديرها الشركات عابرة القوميات والمتعددة الجنسيات والتى باتت أكثر قوة من الدول والمؤسسات السياسية الدولية ، تطورت ثقافة عولمية يتفاعل معها الناس من كل صوب واتجاه ، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية ، الأمر الذى جعلهم يضعون اختياراتهم الفردية قبل هوياتهم القومية ، لما لا وقد أصبحوا أغنياء فى السوق العالمية ، حيث ثقافة السوق تشكل منظومة قيمهم ، بعيداً عن مهام عضويتهم فى الجماعة الوطنية التى ينتمون اليها " .

لذا طرح " زولو " (Zolo) ، أطروحته حول ما نشاهده الآن ، بأنه صراع بين ال Polis وال Cosmos ، أو بلغة أخرى فإنه إذا كانت الدولة المدنية Polis هى التعبير عن مرحلة القومية ، فإن الكون Cosmos بقيمة العولمة صار هو التعبير عن مرحلة ما بعد القومية Post- nationalism . فعلى الرغم من أنه تاريخياً اعتبر روسو " الكوزموبوليتانية " أمراً لا محتوى له ، حيث إن " الكيان الإنساني يتطور من خلال علاقة حميمة بثقافة ما ، وقد تكون هذه العلاقة انتقاداً ، بل وتمرداً على هذه الثقافة " . ولكن مع العولمة أصبح اتمرد على التجانس والوحدة قانوناً من قوانين الطبيعة . بالطبع هناك من يحاول التأليف بين الأمرين ال Polis وال Cosmos ، كذلك هناك من يدعو الى قبول ما يسمي بالديمقراطية الكوزموبوليتانية وبالتالى المواطن الكوزموبوليتانى Cosmopolitan Citizen(25).

خامساً : شروط المواطنة :

ساعد التطور التاريخي لمتغير المواطنة والمفهوم المعبر عنه إلي تبلور بناء هذا التغير ، بحيث تضمن هذا البناء مجموعة من العناصر الأساسية التى يشير مدي توفرها إلي اعتبار ذلك مقياساً علي مدي اكتمال المواطنة أو اختزال بعض جوانبها ؛ وفي هذا الإطار يعتبر اكتمال نمو الدولة ذاتها بعداً أساسياً من أبعاد نمو المواطنة ويتحدد نمو الدولة بامتلاكها لثقافة الدولة التي تؤكد علي المشاركة والديمقراطية والمساواة أمام القانون ، علي هذا النحو نجد أن الدولة الاستبدادية لا تتيح الفرصة الكاملة لنمو المواطنة ، وذلك باعتبار أنها تحرم قطاعاً كاملاً من البشر من حقهم في المشاركة ، او أن الدولة ذاتها قد تسقط فريسة حكم القلة التى تسيطر علي الموارد أو المصادر الرئيسية للمجتمع ، ومن ثم تحرم بقية

البشر من حقوقهم في المشاركة، أو الحصول علي أنصبتهم من الموارد ، الأمر الذي قد يدفعهم غلي التخلي عن القيام بواجباتهم والتزاماتهم الأساسية ، وهو ما يعني تقلص مواطنتهم بسبب عدم تحقق ارتباط المواطن بجملة الحقوق والالتزامات التي ينبغي أن تتوفر له ، بالإضافة إلي ذلك فإن عدم اكتمال نمو الدولة ، أو ضعفها قد يدفع بعض الجماعات الوسيطة إلي أن تكون هي مصدر الولاء والانتماء ولو علي حساب الدولة، ومن الطبيعي أن يؤدي بعض الجماعات بدرجة معينة إلي تراجع الدولة، تراجع المواطنة ذاتها ؛ وهو ما يعني وجود رابطة عضوية بين اكتمال نمو الدولة ، واقترابها من النموذج المثالي للدولة الحديثة والمجتمع القوي المتماسك وبين اكتمال نمو المواطنة في مستوياتها الكاملة غير الناقصة(26).

ويتحدد المقوم أو الشرط الثاني للمواطنة في ارتباط المواطنة بالديمقراطية .. وذلك باعتبار أن الديمقراطية هي الحاضنة الأولي لمبدأ المواطنة ، في هذا الإطار ، تعني الديمقراطية التأكيد علي مركزية الفرد في مقابل اختزال مركزية الجماعة كما تعني أن الشعب هو مصدر السلطات إضافة إلي التأكيد علي مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرف أو المذهب أو الجنس . وحتي تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلي إمكانية الحصول علي المعلومات من مصادرها المختلفة ، بحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة للقدرة علي تحمل المسئولية ، كما تشكل أساس القدرة علي المشاركة والمساءلة .

في هذا الإطار فالمواطنة ليست مفهوم مطلق، ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدولة في التطبيق، وهو ما يعني مرونة المفهوم المعبر عن متغير المواطنة شريطة أن لا تنزلق المرونة إلي حد الإخلال بالشروط الأساسية للمواطنة ، وما دمنا نتحدث عن الديمقراطية في علاقتها بالمواطنة فإنه من الضروري الإشارة إلي ما يمكن ان يسمي بالمواطنة المفتوحة التي لا تستبعد أحداً من المشاركة الكاملة في التفاعلات الحادثة في المجتمع ، ذلك يعني أن المواطنة المفتوحة تشكل قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة(27) .

ويتحدد المفهوم الثالث للمواطنة في اعتبارها تستند إلي تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهو ما يعني قيام عقد اجتماعي يؤكد علي أن المواطنة هي مصدر كل الحقوق والواجبات ، وأيضاً هي مصدر لرفض أي تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أي معيار ، سواء كان الجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة والثقافة ، وفي نطاق ذلك فإنه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك حتى تتحقق الديمقراطية الكاملة ، وفي هذا الإطار يتطلب التأكيد علي المواطنة التأكيد علي المساواة والعدل الاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبطبيعة الحال السياسية، وذلك لا يتحقق بدون إجراء تعديلات جوهرية في الأبنية التي تدعم وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الإطار يخالف مارشال بصورة أساسية كل من هوبهوس والفكر الليبرالي بعامة فيما يتعلق بالقضية التي يؤكد في إطارها أن حقوق المواطنة ليست مشتقة منطقياً من الحقوق المدنية ، وبخاصة حقوق الثروة

وإذا كانت النظرية الليبرالية تؤكد علي إمكانية إدراك أو تفسير الحقوق الاجتماعية وبالمثل الحقوق السياسية بالنظر إلي الحقوق الاجتماعية المتصلة بالثروة الخاصة ، وهي الحقوق التي يمكن توسيعها لتضم الأشخاص من الطبقات غير المالكة للثروة باعتبار النظر إلي طاقة العمل من حيث كونها ثروة لمالكها ، كما تؤكد علي ذلك النظرية الليبرالية بداية من جون لوك في القرن السابع عشر ؛ حيث رأي مارشال عدم الحاجة إلي ذلك أي عدم اعتبار حقوق معينة مترتبة أو ناتجة عن حقوق أخري ، فأنماط الحقوق المختلفة ترتبط بصورة مباشرة ومستغلة بالمواطنة ، وان ظهور أنماط الحقوق المختلفة إنما يرجع إلي التكشف المتصاعد لمتغير المواطنة وزيادة الوعي بحدودها[28].

ويعتبر الفرد البالغ العاقل أحد المقومات أو العناصر الأساسية للمواطنة. وذلك باعتبار أن هذا الفرد يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة بإشراف الدولة وسيطرته . بحيث تساعده عملية التنشئة في حالة اكتمالها علي أن يستوعب أهداف الجماعة وتراثها ويعبر عن مصالحها . ويتماشي مع الجماعة دون ان يذوب في إطارها ، وعلي هذا النحو يصبح البالغ الراشد هو المساحة التي يلتقي عليها توازن الحقوق والواجبات ، وهو التوازن الذي يؤدي تجسده الواقعي بالمستويات الملائمة إلي تعميق مفهوم المواطنة، علي هذا النحو يؤكد شنبر schnapper أن الأمة تواجه الآن تناقضاً أساسياً يتمثل في أنه إذا كانت الديمقراطية تستند إلي مبدأ يؤكد علي ضرورة أن يكون المواطنون قادرين علي ممارسة حقوقهم في المشاركة ، فإن ذلك لا يتطلب المساواة الصورية فقط . بل يتطلب درجة من المساواة الواقعية في الظروف الاجتماعية والاقتصادية . وعلي هذا النحو يقود منطق المشاركة الديمقراطية حتماً إلي تأسيس دولة الرفاهية ،

وذلك من شأنه أن ينعش المنطق النفعي الذي يؤكد علي الإعلاء من شان مصالح الفرد في مقابل التقليل من شأن المشروع السياسي للأمة ، حيث ينظر البشر إلي الدولة باعتبارها وسيلة لإدارة الاقتصاد وتوزيع المنافع الاجتماعية ، وفي هذا الإطار تتآكل العواطف او المشاعر العامة ، وهو ما يعني أن هناك اتجاهاً نحو عدم التسييس الذي يشكله بدوره تهديداً للأمم الديمقراطية . حيث تراجعت الأمة إلي مجرد رابطة عاطفية ، يمكن أن تخلف معني ذاتياً علي وجود البشر(29).

ويعد اشباع الحاجات الأساسية للبشر في ابعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أحد المقومات الرئيسية للمواطنة ، وفي هذا الإطار تواجه المواطنة أزمة إذا فشلت الدولة في القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبشر ، وفي هذا الإطار فإن التحول إلي اقتصاد السوق والعمل وفق سياسات التكيف الهيكلي قد دفعت إلي زيادة مستويات الفقر والتهميش الاجتماعي، مثالا علي ذلك فقد استبعدت اعداد متزايدة من قطاع الاقتصاد الرسمي إلي القطاع الرسمي وتزايدت أعداد اطفال الشوارع في السياقات الحضرية ، كذلك انخفضت معدلات الالتحاق بالتعليم والحصول علي الفرص التعليمية ، وتآكلت فرص البشر في الحصول علي الرعاية الصحية الملائمة ، وهو ما يعني ان حياة كثير من المواطنين تعيش حالة ازمة ، ذلك في مقابل اتجاه القوة الاقتصادية والسياسية إلي التركز في يد القلة التي تمتلك كل الفرص . حيث تؤدي كل هذه الظروف إلي نفي المواطنة . فقد ادت عمليات الاستبعاد من المشاركة السياسية ، وكذلك حالة الإفقار في مقابل التركز الاقتصادي المتزايد إلي عجز المواطنين عن المطالبة بحقوقهم ، وكذلك المطالبة بضرورة أن تعني الدولة بالتزاماتها في مواجهة المجتمع.

ومن الطبيعي أن يؤدي عدم اشباع الحاجات الأساسية للبشر إلي ظواهر عديدة تشير في مجملها إلي تآكل الإحساس بالمواطنة ، وهي الظواهر التي تبدأ بالانسحاب من القيام بالواجبات ، مادامت الحقوق قد تآكلت ، مروراً بعدم الإسهام أو المشاركة الفعالة علي كافة الأصعدة ، وكذلك الهروب من المجتمع والبحث عن مواطنة جديدة ، أو التمدد علي الدولة والخروج عليها ، والاحتماء بجماعات وسيطة ، او أقل من الدولة ، بحيث تشير كل هذه الظواهر إلي تآكل المواطنة بسبب تآكل إشباع الحاجات الأساسية المتنوعة للبشر في المجتمع[30].

سادساً: حقوق المواطنة :

الجدل المعاصر في المواطنة مشحون بالألفاظ والحدود الأيديولوجية؛ يؤكد اليمين علي الواجبات ، ويؤكد اليسار علي التخويلات. ويعد عمل مارشال نقطة البداية بتحليله الثلاثي للمواطنة : مدنية، سياسية، اجتماعية: "يتكون العنصر المدني من الحقوق الضرورية للحرية الفردية ؛ حرية الشخص ، حرية الحديث والفكر والإيمان ، الحق في الملكيه الخاصة، وفي عقد عقود مصدقة ، والحق في العدالة ، والأخير ذو ترتيب مختلف لأنه الحق في أن يؤكد (المرء) ويدافع عن كل حقوقه علي أساس المساواة مع الآخرين ، وبعملية التحقيق القانوني ... ويعني بالعنصر السياسي الحق في أن يشارك في ممارسة القوة السياسية؛ بوصفه عضواً في الهيئة التي منحت السلطة السياسية ، أو ناخباً لأعضاء تلك الهيئة ... وبالعنصر الاجتماعي كل النطاق من الحق في القليل من الرفاه والأمن ، إلي الحق في أن يشارك في الميراث الاجتماعي ، وأن يعيش حياة كائن متحضر طبقاً للمقايسات السائدة في المجتمع".

أما الحقوق الصناعية (المساومة الجماعية، الإضراب، وتقرير ظروف الشغل) فوضعها في"نظام ثانوي للمواطنة الصناعية" يصف المساومة والتفاوض علي الحقوق والواجبات بين الأطراف الخاصة. فقد أعتبر مارشال المواطنة الصناعية منفصلة عن حقوق المواطنة، وعدها البعض امتداداً للحقوق المدنية. يوضح الجدول (1) أنواع الحقوق المتنازع فيها اليوم، وكثير منها مثير للجدل سواء من حيث علاقته بالمواطنة – وبخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق المشاركة – أو من حيث تعريفه أو تبريره أو تطبيقه[31].

جدول (1) أربعة أنواع من حقوق المواطنة[32]

الحقوق المدنية (القانونية)	الحقوق السياسية
أ. الحقوق الإجرائية : 1. الوصول إلي المحاكم . 2. حق التعاقد . 3. المعاملة المتساوية في ظل القانون . 4. حق الغريب والمواطن في الهجرة . ب. الحقوق التعبيرية : 1. حرية الحديث . 2. التدين . 3. اختيار الأصدقاء والزوج . 4. الحق في الخصوصية . ج. حقوق الضبط الجسدي : 1. التحرر من الإساءة والبيئة غير الآمنة . 2. ضبط الجسد علاجيا ، وعلاقة الزواج . د. حقوق الملك والخدمة : 1. حيازة الملك والخدمة والتنازل عنهما . 2. اختيار الإقامة . 3. احتيار المهنة . هـ. الحقوق التنظيمية : 1. تنظيم الموظفين . 2. تنظيم الشركة . 3. تنظيم الحزب .	أ. حقوق شخصية : 1. اقتراع الفئات والجماعات المختلفة . 2. حقوق الترشيح وتولي المناصب. 3. الحق في تكوين حزب سياسي والالتحاق بحزب. ب. حقوق تنظيمية : 1. التجنيد السياسي . 2. جمع التبرعات السياسية . 3. المشورة التشريعية . 4. المساومة السياسية . ج. حقوق التطبيع (للمهاجرين) : 1. الحق في التطبيع عند الإقامة . 2. الحق في المعلومات عن عملية التطبيع . 3. حقوق اللاجئين . د. حقوق المعارضة : 1. حقوق الأقلية في معاملة متساوية ومنصفة . 2. الحق في المعلومات وفي البحث السياسي . 3. حقوق الاحتجاج والحركة الاجتماعية .
الحقوق الاجتماعية	**حقوق المشاركة**
أ. حقوق التمكين والحماية : 1. الخدمات الصحية . 2. التسهيلات الأسرية . 3. المشورة الشخصية والأسرية . 4. إعادة التاهيل البدني . ب. حقوق الفرصة : 1. تعليم ماقبل المدرسة . 2. التعليم قبل الجامعي . 3. التعليم الجامعي والعالي . 4. التعليم المهني . ج. الحقوق التوزيعية : 1. معاشات التقاعد. 2. الإعانة العامة . 3. تعويض البطالة . د. الحقوق التعويضية : 1. تامين إصابة العمل . 2. معاش مصابي الحرب . 3. تعويض المضارين من الحرب. 4. ـق التعويض عن أضرار .	أ. حقوق التدخل في سوق العمل : 1. برامج معلومات سوق العمل . 2. برامج التدريب التحويلي . 3. خدمات خلق الوظائف . ب. حقوق المنشأة والبيروقراطية : 1. حقوق الأمن الوظيفي . 2. مجالس العمال أو حقوق إجراء التظلم . 3. مشاركة الزبون في البيروقراطية أو الإدارة . 4. الفعل التوكيدي والقيمة المقارنة. 5. حقوق المساومة الجماعية . ج. حقوق ضبط رأس المال : 1. حقوق التقرير المشترك . 2. صناديق استثمار العمال والنقابات . 3. قوانين هروب رأس المال . 4. قوانين المنافسة (منع الاحتكار). 5. برامج الاستثمار الإقليمي والمساواة .

سابعاً : المواطنة وحقوق الإنسان :

تتضمن الديمقراطية مشاركة المواطن في صنع القانون ، وله الحق فى في مراقبة تنفيذه ومراجعة السلطة التنفيذية إن هي أهملته أو خالفته أو عطلت أحكامه ، فالمواطن هو الذي يضع القانون ويطبق لتقرير حقوقه وصيانتها . وإذا كان القانون لا يسرى إلا داخل الوطن ، ويجب ان يسرى على كل المواطنين دون تمييز، فإن الرابطة بين القانون والمواطنة تكاد تكون عضوية.

على ان القاعدة السابقة لم تكن واضحة على نطاق عالمى إلا فى العصور الحديثة حيث تم تقسيم الناس إلى فئات حسب الجنس ، أو المنزلة الاجتماعية ، أو الطائفة التى ينتمون اليها ، ومنحت الحقوق ومنعت فى بعض المجتمعات بناء على أساس آخر غير المواطنة(33).

ففى فرنسا قبل ثورتها سنة 1789م ، كان المجتمع يتكون من ثلاث فئات: رجال الدين الذين كان يبلغ عددهم من 13,000 الى 140,000، والنبلاء الذين كان عددهم يناهز 150,000 ، والشعب الذى كان يبلغ تعداده 24 مليون نسمة . وكانت حقوق الإنسان تمنح للأفراد حسب الفئة التى ينتمون إليها ، فللنبيل من الحقوق والامتيازات ما لا يملكه ولا يستحقه الفرد العادى ، وهذا ما جعل واضعى الدستور الصادر بعد الثورة فى 3 سبتمبر سنة 1791م يخصصون جزءاً أولاً منه كمقدمة للدستور سمى بإعلان حقوق الإنسان والمواطن. والذى تكون من 17 مادة تقرر المادة الأولى منه أن الناس يولدون ويستمرون أحراراً ومتساويين أمام القانون ، أما المادة السادسة فتقرر قاعدة المساواة بين المواطنين ، فالمواطنون أكفاء لا تمييز لأحد منهم على الآخر – فى نظر القانون – إلا بما اكتسب من فضيلة أو موهبة ولكل مواطن أن يشترك بشخصه

أو بواسطة ممثلة فى صناعة القانون، أما السلطة العامة فإنها أداة حماية حقوق الإنسان والمواطن ، وهى من ثم – وكما تقرر المادة 12 من ذلك الإعلان – مكونة لصالح الجميع ، لا للمصلحة الخاصة لمن خول حق ممارستها.

ولقد تقررت بهذا الإعلان قاعدة المواطنة التى تعتبر الأساس فى تقرير الحق والواجب ، فالقانون لا يسرى إلا داخل الوطن ، والقانون يحمى ويعاقب كل المواطنين على قدم المساواة ، أما صناعة القانون نفسه فمرتبطة كذلك بفكرة المواطنة ، وأما مزاولة السلطة التنفيذية فالأصل فيها والقصد منها هو حماية حقوق المواطنين جميعاً ، لا تحقيق نفع الموظف العام.

أما الولايات المتحدة فقد سبقت الولايات المتحدة فرنسا فى تقرير مبادئ حقوق الانسان والمواطن بما جاء بدستورها الموضوع فى 17 سبتمبر سنة 1787م والمطبق منذ أول يناير سنة 1789م ... وسبقت الدولتين بريطانيا بما وضعت من مبادئ تجعل المواطنة هى الأساس لاكتساب الحق والتكاليف بالواجب ، وتمنع التمييز بين أبناء الوطن الواحد ... وتطورت بعد ذلك فكرة المساواة فامتدت لتشمل جميع المواطنين بعد ان ألغى الرق ، وامتدت لتشمل الجنسين من ذكور وإناث – بعد أن كان حق الانتخاب والترشيح حكراً على الرجال – واتسعت دائرة المساواة لتشمل أعداداً من الشباب كانوا معتبرين قصراً فنزلت تشريعات كثيرة بالسن التى تخول المواطن حق الانتخاب الى 18 سنة ، واتسعت كذلك دائرة المساواة حين زالت التفرقة العنصرية فخول السود فى الولايات المتحدة من الحقوق ما كانوا محرومين منه ، وصارت قاعدة المواطنة مطبقة فى الدول الديمقراطية على نطاق واسع ، وإن لم يكن حتى الآن كاملاً [34].

ويتضح مما سبق أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والمواطنة وبناء الدولة الديمقراطية المعاصرة ؛ فلا يتصور أن هناك ديمقراطية بدون إعمال فعلي لمبدأ المواطنة ، كما أنه ليست هناك مواطنة كاملة بلا سياق سياسي غير ديمقراطي. بالإضافة إلي ترسيخ ثلاثة مبادئ رئيسية لمبدأ المواطنة ؛ وهي : تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوفير العيش الكريم ، وتعزيز روابط الانتماء للوطن(35).

ثامناً : المواطنة بين الحق والمنحة :

يرجع بعض الباحثين ضعف المواطنة المصرية وخفوت تجلياتها إلى خطأ الأفراد ، ذلك أنه كما أن النظم الديكتاتورية تتغول على مفهوم المواطنة فإن السلبية السياسية تنتقص من المفهوم، فكما هناك قابلية للطغيان هناك كذلك قابلية للإذعان . إذعان الأفراد هو انتقاص من معنى المواطن لأن لب المواطنة هو المشاركة ، فكما أن النظم المستبدة التى لا تتيح المشاركة تنتقص من المفهوم فإن النظم التى تسودها السلبية السياسية تنتقص هى الأخرى من معنى المواطنة . ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المواطنة لا تمنح بل إنها يتم اقتناصها عبر مسيرة كفاح وطنى جاد ، فهى حق مكتسب. وتضع هذه النظره الخير كله فى جانب (الأفراد) والشر كله فى جانب (الدولة) متجاوزة عاملاً محورياً فى أزمة المواطنة، وهى ضعف وهشاشة الجماعة السياسية فى المجتمع ، بما يؤدى الى تعقد مشكلة المشاركة السياسية ، فالمشكلة ليست فى حجم المشاركة السياسية من عدمه، ولكن المشكلة حقيقة تكمن فى كيف ونوع المشاركة السياسية؛ فضعف المشاركة السياسية لدى الأفراد وعدم اعتيادهم عليها هو الذى يفرض الحاجة الى التدرجية فى تنفيذ التغيير السياسى ؛ ذلك لأنهم يرون أن ضعف وهشاشة الجماعة السياسية الوطنية وعدم قدرتها على التفاعل

مع المشاكل بقدر فعال هو المسئول عن إلقائها مسئولية غياب الديمقراطية على الحكومة أساساً ، فى حين أن المشكلة الأساسية لا تكمن فى الحكومة فقط ولكن ترجع الى هشاشة المجتمع المدنى والسياسى(36).

على الجانب الآخر هناك باحثين يؤكدوا أن ضعف المواطنة هو خطأ الدولة قبل ان يكون خطأ الأفراد . فإذا كان يعاب على الافراد سلبيتهم السياسية وإحجامهم عن المشاركة، فإن الايجابية السياسية لها شروط يجب أن تتوافر منها: وجود بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية مواتية تولد لدى الفرد فرصة الاهتمام بالشأن العام ، وكذا بيئة قانونية توفر له الحماية من تغول الدولة من خلال ضمان ألا يتحول القانون ذاته الى أداة قهر وقمع للأفراد ، ومن خلال تأكيد الاستقلال الفعلى للسلطة القضائية. فالأصل عندهم أن تكون الدولة تجسيداً للشعب ولكن الحادث هو ان الدولة أصبحت هى التى تخلق الشعب وتعطيه شرعية. ومن هنا تغولت الدولة وأصبحت أقوى من الشعب. ورغم أن هذا ليس هو الوضع الطبيعى إلا أنه السائد واقعاً ، وهو وضع يجعل من الإجحاف أن يحمل الأفراد بخطأ ضعف المواطنة.

قضية مواطنة المرأة ، حيث فجر الحوار مقولة إن المرأة المصرية لم تحصل على حقوق المواطنة ، والمقصود بها فى هذا السياق حقوق المشاركة السياسية ، إلا خلال ثورة يوليو ، حيث نصت كل الدساتير والقوانين ذات الصلة التى تلت الثورة على أن للمرأة حقوق المواطنة كاملة وعلى قدم المساواة . ولقد ثار جدل كبير حول هذا الموضوع تركز فى جانب معتبر منه حول أن هذه الحقوق التى جاءت بقرارات فوقية ، أى التى هى منحة من السلطة فى الحقيقة ، لم تفد المرأة المصرية مواطنتها ولم تؤد الى ممارستها ، بل انها على العكس أدت الى

حدوث انقطاع فى عملية كفاح وعمل وطنى من جانب المرأة المصرية بدأت منذ العقد الثانى من القرن العشرين ، وكان من الممكن ان تنتهى بالمرأة المصرية الى انتزاعها حقوق مواطنتها لولا أنه تم اختطاف تلك العملية من قبل الدولة وتفريغها من محتواها ومعناها. وهنا تأكيد مرة أخرى على ما يذهب إليه أصحاب هذا الفريق من ان المواطنة التى تمنح لا تمارس ، وإن مورست فبشروط من منحها ، أما المواطنة التى تنتزع من خلال عملية كفاح وعمل وطنى فإنها تصاغ وفق رؤية واحتياجات من كافح من أجلها[37].

تاسعاً : فقر المواطنة ومواطنة الفقر :

إن " مواطنة الفقر" تحدث حالة مستعصية من " فقر المواطنة " ؛ ذلك أن ممارسات المواطن تبدأ بالحفاظ علي الكيان من الهلاك ، وهو يبحث عن " حقوق حد الكفاف " قبل أي حقوق للتعبير عن "حد الكفاية".

والفقراء في مصر يتخذون أشكالاً متعددة ، منها الفقر المورث ضمن محدودية "الملك أو المال أو الميراث"، والفقر المكتسب المتعلق بتدهور الحال والمال بفعل محدودية الدخل المفترسة من غول الغلاء، أو بطالة مفروضة، أو غير ذلك من أمور تؤدي إلي زيادة مساحة الفقر الموروث، يضاف إلية عناصر الفقر المكتسب، فتزيد منافذ " الإفقار في بر مصر". وينضم لنادي الفقراء كل يوم أعضاء جدد من غير رسوم عضوية أو شروط، ما عليك إلا أن تصل أو توصل لحال " الفقير " العاجز. والفقر مشروع فساد ، كما أنه مشروع انحراف، إلا من رحم ربك. والحديث عن الفقراء من هم تحت خط الفقر، والمهمشين وساكني العشوائيات ، وساكني المقابر، مؤشرات دالة في هذا المقام . صحيح أنه قد تنشأ حياة بفعل هذه المجتمعات الناشئة (المهمشة – العشوائية – ساكني القبور)، إلا أنها في

النهاية تعبر عن مجتمعات غير سوية، ونقاط سوداء في تاريخ إنجاز السلطة – الدولة[38].

والفقير لا يأكل أرقاماً ..فحينما نقول له إننا نصرف علي الصحة أضعافاً مضاعفة أو غير ذلك .. فإنه لا يهمه إلا حاله السئ الذي يزداد سوءاً . فحديث الأرقام بالنسبة له لا يسمن ولا يغني من جوع.

وقد يكون من المهم أن نقف عند مفهوم "الإفقار" في إطلالة نظرية، ولكنه في النهاية تعبير عن حالة "الإضعاف" التي تجعل الإنسان شديد الحاجة، ويعد التعامل مع المضمون السياسي للفقر، عملية تنطوي علي علاقات قوة غير متكافئة، وتوزيع غير عادل للثروة : "ما جاع من فقير إلا بما متع به غني" . ومن ثم كانت حركة الإسلام بوصفه ديناً في التعامل مع الفقر بحسبانه مسالة تتلازم في عمقها وخطورتها مع الكفر. ومن هنا يجب أن نفهم دعاء النبي صلي الله عليه وسلم: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر..". إن أبسط حقوق إنسان – المواطنة أن يجد حقوق الحد الأدنى من الكفاف الإنساني للمحافظة علي البنيان والكيان. فالإنسان بنيان الله سبحانه وتعالي، ملعون من هدمه .. وهدمه أنواع ، أخطرها فقر مذل ، وعوز حاجة قاهر ، وربما يكون مضلاً. إلا أن أخطر أنواع الإفقار أن تصد الفقير عن نهضته بحاله، وسعيه لإنهاء حال فقره ، وسد منافذ الحراك في وجهه أو محاولة ارتقائه. فإن ذلك إزهاق لروح الفقير والدفع به إلي حاله من اليأس المفضي للكفر والعياذ بالله. مما يعد زحفاً علي المواطنة علي الدين[39].

عاشراً : وأد المواطنة :

وجد البعض أن تعبير أطفال الشوارع من القسوة بمكان ، فبدا يخفف من حجم مأساة طفل ــ مشروع مواطن ــ إلي "أطفال بلا مأوي". وتغيير الكلام إلي معان مقبول لا صادمة، أو مداخل التهاون في قضية تعبر عن أمر جلل. فأطفال الشوارع "مواطنة موءودة": ﴿ وإذا الموءودة سئلت * بأي ذنب قتلت ﴾ (سورة التكوير : 8 و 9) هؤلاء الصبية والفتيات الصغار الذين شاءت أقدارهم التعسة ومجتمعاتهم الظالمة أن يحرموا من نعيم الطفولة ، وان يجبروا علي العمل وإعالة أنفسهم ، ولا يوجد لهم مأوي سوي أرصفة الشوارع والخرابات .. وبرغم استفحال هذه الظاهرة (أطفال الشوارع) فإن بعض السلطات – الحكومات تحاول دوماً أن تخفي هذه الظاهرة ، وأن تتنصل من مسئوليتها الاجتماعية عنها ، وربما تمارس أقصي درجات التعتيم فلا تنشر عنها شيئاً .. وإن نشرت فإن ذلك ضمن خطة إعلانية تقف عند حد الإعلان عن اجتماعات لمواجهة ظاهرة " أطفال بلا مأوي ".

هذه الظاهرة ومشاهدتها تدل – ضمن ما تدل عليه – علي إهدار القيمة الإنسانية ، التي تحول الإنسان إلي طاقة إيجابية كإحدى أهم وظائف الدولة في المجتمعات علي مر عصورها، ولكن مع ترك هذه الظاهرة تتفاقم ، فإنها تتحول من مجرد طفل شارع إلي " مشروع – مجرم " أو " مدمن". وحينما تثور هذه المشكلة .. وضمن الردود الجاهزة لإعفاء السلطة من مسئوليتها يرد علي السطح فوراً تفسير المدرسة المالتوسية في خطاب السلطة : إنها كالعادة المشكلة السكانية التي تعاني منها بلاد العالم الثالث.

دون ان يتفهم هؤلاء إلا خطاب "المشجب": أن المشكلة السكانية هي نتيجة التخلف وليست سبباً له، وتعد ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم دلالات فشل جهود التنمية وإعلاناً صريحاً بإفلاس نظم الاستبداد، حينما تغيب حقوق الإنسان ومبادئ العدل الاجتماعي تلك هى المواطنة الموعودة.

حادى عشر : مواطنة المرأة :

منذ ظهور دعوة قاسم أمين عام 1899 لتحرير المرأة وتعليمها وإفساح الطريق لمشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية بوصفها ركيزة لتطوير وتحديث المجتمع وحتي بداية القرن الواحد والعشرين ؛ استطاعت المرأة المصرية ان تحقق كثيراً من الإنجازات ، وأن تحصل علي كثير من المكتسبات التي تشكل في جوهرها الحقوق والواجبات المرتبطة بمفهوم المواطنة. ومن أهم هذه المكتسبات : حق الانتخاب والترشيح ، وحقها في منح جنسيتها لأبنائها ، بالإضافة للوصول إلي كثير من مراكز صنع القرار ؛ فأصبحت وزيرة وقاضية ، وسفيرة ونائبة في البرلمان ، ورئيسة للجامعة ، ومساعدة وزير ، ورئيسة لعدد من الأحياء والمدن.

وأحياناً أخري يتم تعظيم الدور الإنجابي للمرأة علي دورها الإنتاجي ، ويصبح دورها في رعاية أسرتها هو الدور المحوري الذي عادةً ما يصور علي أنه يتعارض مع خروجها إلي العمل أو المشاركة في الحياة السياسية ، وعادة ما تغلف هذه الصورة بأطر دينية(40).

والملاحظ أن جدلية تمكين أو تهميش المرأة ليست بظاهرة جديدة ، سواء علي المستوي الوطني أو الإقليمي أو العالمي و إن اختلفت في حدتها من دولة لأخرى. فأفلاطون (427 – 347 ق . م) في سعيه لبناء

المدينة الفاضلة دعا إلي تعليم النساء ومشاركتهن في تحمل أعباء الحياة السياسية. أما أرسطو من بعده فقد دعا إلي ضرورة إبعاد النساء عن المشاركة في الحياة السياسية ، وقصر دورهن علي رعاية الأسرة . وفي القرن الثالث عشر الميلادي طالب ابن رشد الفيلسوف العربي الإسلامي بضرورة مشاركة المرأة في " إنتاج وحفظ الثروة المادية والفكرية للمجتمع"، وقال إن:"السبب في ضياع المدن وهلاكها أن حياة المرأة فيها تنقضي كحياة النبات، فهي لا تساهم في صنع الثروة المادية والمعنوية للمجتمع أو الحفاظ عليها. وعلي الجانب الآخر دعا الغزالي الفيلسوف العربي الإسلامي أيضاً إلي تفرغ الرجال في المجتمع لشئون الفكر والسياسية وترك الأعمال المنزلية للنساء .

ولقد استمر الجدل العام حول تمكين وتهميش المرأة إلي وقتنا هذا، برغم كل الجهود التي بذلت ، وبرغم كل المكاسب التي تحققت ، الأمر الذي يعكس الحاجة إلي تقديم رؤية واقعية تسمح لنا بإقرار المكتسبات والإنجازات ، سواء علي مستوي الممارسة أو الحقوق والواجبات ، دون أن نغض البصر عن الإخفاقات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التأثير الحقيقي لمواطنة المرأة في المجتمع[41].

- المواطنة من المنظور النسائى :

المواطنة هي الإطار القانوني الذي يحدد العلاقة بين الفرد والدولة وعلاقته بغيره من الأفراد ، ويتمثل في مجموعة من الحقوق والواجبات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولقد تعرض المفهوم في السنوات الأخيرة لكثير من التحديات التي فرضتها المتغيرات العالمية السائدة ، مثل : العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات ، والتي أضعفت من مفهوم السيادة بالمعني التقليدي ، وساعدت علي ظهور مفهوم المواطن

العالمي. وانشغل الباحثون في محاولة لتحديد الجديد الذي طرأ علي المفهوم ؛ ومن ثم محاولة تقديم إعادة صياغة للمفهوم تتلاءم مع هذه المتغيرات العالمية ، ومنها : بروز قضايا المرأة علي أولويات الأجندة الدولية .

وفي هذا الإطار، ومن خلال ما يعرف بدراسات المرأة ، ظهرت بعض الأصوات التي تدعو إلي إعادة صياغة مفهوم المواطنة من منظور نسائي . وتنطلق الدعوة من أن مفهوم المواطنة بوضعه الحالي يبدو وكأنه مفهوم محايد . فأدبيات الفكر السياسي القديمة والدساتير والقوانين تتحدث عن المواطن الفرد بصفة مجردة ، دون التفرقة بين النساء والرجال ، والأمر الذي يعطي انطباعاً بالعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات . إلا أن مفهوم المواطنة في سياق هذا التناول يمثل – في الحقيقة – مفهوماً متحيزاً ضد النساء ، ولا يعكس أوضاعاً وإمكانيات واحتياجات المرأة . فتفسير مفهوم المواطنة في ظل ميراث ثقافي يعلي من وضعية الرجل في المجتمع استناداً إلي نظم عائلية أبوية أو تفسيرات خاطئة للدين أو العادات والتقاليد ؛ إنما يحوي في طياته بذور الظلم وعدم المساواة؛ حيث عادةً ما تكرس الأدوار الثانوية للمرأة ، ويتم العمل علي تهميشها واستبعادها من قضايا الشأن العام (الدولة والمجتمع) ، وحصرها في دورها الإنجابي (الشأن الخاص).

بالإضافة إلي أن القوانين التي تحدد العلاقة بين المواطن والدولة عادة ما توضع بواسطة الرجال ودون مشاركة من النساء . ومن ثم ، فمفهوم المواطنة في سياق الفكر السياسي القديم إنما يجسد مرحلة تاريخية قديمة تمثلت في الدولة المدينة أو " City State " ؛ حيث كانت المواطنة تستخدم فيها وسيلة لتهميش فئات متعددة في المجتمع مثل النساء والعبيد واستبعادهم من المشاركة في الشأن العام .

وتقدم "روث ليستر" Ruth Lister في كتابها " رؤي نسائية لمفهوم المواطنة " إطاراً نظرياً لإعادة صياغة مفهوم المواطنة يسمح بالتعبير عن مكانه، وأدوار ، واحتياجات الرجال والنساء معاً. وتقوم الفكرة الأساسية حول كيفية صياغة مفهوم للمواطنة يجمع في طياته العام والخاص معاً، ويسمح بتحقيق المساواة جنباً إلي جنب مع الأخذ في الحسبان الاختلافات بين الرجال والنساء.

وتقترح صياغة مفهوم للمواطنة قائم علي المساواة والعدالة حيث إن مفهوم العدالة يسمح بالأخذ في الحسبان الاختلافات والمسئوليات المختلفة للرجال والنساء أكثر من مفهوم المساواة الذي لا يقف عند هذه الاختلافات.

- ركزت الإستراتيجية الأساسية علي رفع مهارات المرأة ، وتدريبها علي الأعمال التقليدية مثل الخياطة وغيرها ، والتي تمكنها من الحصول علي دخل.
- في السبعينيات بدأت الدول تواجه بالأزمات الاقتصادية ، وتطور هذا الاتجاه من مفهوم رعاية المرأة والتعامل معها بوصفها هدفاً للتنمية للخروج بها من دائرة الفقر والجهل والمرض ، إلي مفهوم الكفاءة والرشادة الاقتصادية.
- ركز الخطاب علي أن مساهمة المرأة في التنمية هي وسيلة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية . وأن التمييز ضد المرأة يؤثر تأثيراً سلبياً علي الاقتصاد . لذلك لا يجب أن يترك 50% من القوي البشرية معطلة وخاملة .

- وفي الثمانينيات تغير الخطاب من محاولة إدماج المرأة في التنمية ، أو تأسيسي العلاقة بين مساهمة المرأة والنمو الاقتصادي إلي تمكين المرأة.
- وينطلق أنصار تمكين المرأة من رفض التفرقة بين الشأن الخاص والشأن العام ، وأنه لا بد من البحث في كيفية حل التناقض بينهما .
- وكان الحل هو تمكين المرأة من نفسها ، وتوسيع خياراتها وتدعيم اعتمادها علي ذاتها ، وإعادة رسم العلاقات داخل الأسرة ؛ بحيث تصبح المرأة فاعلة وقائدة للتغيير بعد أن كانت مستهدفة من هذا التغيير. وركزت الإستراتيجية المتبعة علي وصول النساء إلي مراكز القرار ومشاركتها في رسم السياسات .
- أما في التسعينيات فقد ركز الخطاب علي مفهوم النوع الاجتماعي أو الجندر ، وأصبح الحديث يركز علي احتياجات النساء والرجال معاً والأدوار الاجتماعية لكل منهما . وأصبحت قضايا المرأة هي جزءاً من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان . وبصرف النظر عن التطورات التي مرت بهذا الاتجاه ، يمكن تلخيص الحجج المستخدمة للتأكيد علي مواطنة المرأة في الآتي :
- وصول المرأة إلي مراكز صنع القرار ومشاركتها في رسم السياسات العامة هو الضمانة الوحيدة لتمثيل مصالحها .
- اشتراك النساء في الحياة العامة سوف يؤدي إلي وصول قضايا جديدة علي الأجندة الوطنية لتقديم حلول جديدة لمشكلات قديمة ؛ الأمر الذي سوف يعود بالنفع علي المجتمع .
- لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو التنمية أو التقدم والتحديث بإغفال النساء[42].

ثان عشر : تهجير المواطنة :

أن كل فاعلية بشرية ذات نشاط ، هي عقل ، وحينما يغادر الوطن فهو عقل مهاجر، وتتعلق عملية الهجرة بالعوامل الطاردة بالنسبة لهجرة العقول وهجرة الكفاءات هذه العوامل الطاردة تتحرك مقارنة بعوامل جاذبة في دول الاستقبال ضمن عوامل دافعة للهجرة تكون مبثوثة في البيئة الواقعية، بعضها يتعلق بالوسط الأكاديمي والبحثي، وأخري تتعلق بالمهنة، وبعض منها تتعلق بأسباب عامة (اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، علمية وعملية ، سياسية ... إلخ). وفي الجانب المقابل عوامل جاذبة تتعلق بنفس الأسباب الطاردة ، لكنها تبدو مواتية. بين هذا وذاك يتخذ المهاجر " قرار الهجرة"، ولم تقف الدولة أمام ذلك مكتوفة الأيدي فبدأت تتعامل مع ذلك فى إطار خطط سميت في فترة ما "خطط الاستعادة"، وفي أونة أخري تسميت بـــ"خطط الاستفادة"، ثم تطورت بعد ذلك إلي خطط ربط المهاجر بوطنه ضمن عمليات تجمع بين الاستفادة، وتوفير الفرص للاستفادة من خبرته، وربما أمواله ضمن عمليات الاستثمار، ومن ثم نظر للمهاجر بوصفه مشروعاً اقتصادياً في بعض الأحيان.

كما بدأت الدولة التعامل مع "المهاجر المشهور"، والذي يحتل مكانة وقيمة في المجتمع المهاجر إليه بعدة طرق:

1. الاختفاء الشديد، وكأنها لم تعرف قيمة مواطنها المهاجر إلا عبر ما أضفي عليه من قيمة في الخارج في بلد الهجرة ، خصوصاً إذا كان بلد الهجرة الولايات المتحدة أو دولة أوربية.
2. محاولة الاستفادة من خبرته الفنية في هذا المقام.

ولقد رسخ هذا الوضع من تعامل الدولة مع مهاجريها فى ذهن الكفاءات العلمية القيمة ما يمكن تسميته بـــ "مشروع مهاجر" يري أن الدولة في ظل خبراء مقيمين بها قد لا تهتم بها ، في إطار أنه واقع ضمن حدود ملكيتها، وضمن مقولة أن "زامر الحي لا يطرب"، وهو أمر يجعل مشروع المهاجر يفكر أن أحد مداخل اعتراف دولته بقيمته العلمية وكفاءته الفنية هي في هجرته الفعلية .. القيمة تكتسب عبر الخارج. وتظل هذه الكفاءات، منها من هاجر، ومنها من ينتظر.

أما عن مقام المواطنة ، فإنما تعبر عن نموذجين من المواطنة :

- المواطن المملوك ، الداخل في دائرة ملكية الدولة ، لا تقدر قيمته في تخصصه وفي عمله ومجاله.
- المواطن الإعلاني ، في إطار شهرته في مجال تخصصه ، ولكنه لا يقع في دائرة ملكية الدولة ، ومن ثم هي تحاول استغلاله بوصفه شخصية إعلانية للدولة وسياستها ، أو إضافة – كما تتصور – إلي رصيد شرعيتها. وواقع الأمر أن عالم مكانة المواطن في الخارج خصوصاً في مجال الكفاءات والخبرات الفنية والعلمية البحثية الفائقة ، إنما يشكل إدانة لسياسات السلطة غير القادرة علي استيعاب هذه الكفاءات، وتسكينها ضمن عملية وإستراتيجية تنموية قادرة علي الإنجاز الفاعل، بما يصب في عناصر قوة الدولة من خلال طاقة بشرية نوعية، تهدر في موطنها، وتجد مقامها في خارجها.
- بين المواطن المملوك فاقد القيمة تقريباً ، بما يولد من شعور حالة من الاغتراب العلمي والبحثي / والمواطن الإعلاني الذي يكتسب قيمته عبر الخارج ، يولد مواطن ثالث: "مشروع مهاجر"[(43)].

ثالث عشر : العولمة وأزمة المواطنة :

وفى عصر العولمة بدأت المواطنة تواجه أزمة حيث بداية انفصال المواطنة عن الدولة القومية التى ساعدت على تأسيسها أو تحولت الى أشكال جديدة للمواطنة ، كالتحول الى مواطنة إنسانية رحبة بلا تحديد أو تمييز ، وهو ما يعنى تآكل مواطنة الدولة لصالح نمو مواطنة عالمية ما زالت فى بداياتها الاولى والمبكرة .

ذلك يعنى أن متغير المواطنة قد قطع شوطاً تاريخياً طويلاً حتى اكتمل وبلغ غايته، ارتباطاً بذلك فقد شكلت موجات التحرر الانسانى المتتابعة توسيعاً مستمراً لمتغير المواطنة بحيث استوعب فى النهاية فئات العامة من البشر الى جانب الصفوة التى احتكرته فى البداية ، هذا الى جانب أن متغير المواطنة قد تحرر من حصار الأغلبية ليصبح من حق كل الجماعات والفئات التى أقصيت الى هامش المجتمع ، حيث أدى إدماجها الى تأسيس حالة من المواطنة الشاملة والمتجانسة التى تشكل قاعدة للمشاركة المتجانسة التى يقودها الجميع فى كل مايخص الوطن المشترك .

وفى عصر العولمة حدث تحول جديد بدأت تظهر فى إطاره إرهاصات لشكل جديد للمواطنة حيث برزت مجموعة من المتغيرات التى تعمل فى اتجاه تحرير المواطنة من حدودها القومية وفك الارتباط بين المواطنة وبين الدولة القومية والسعى باتجاه مواطنة عالمية تسقط على سنابكها تدريجياً الانتماءات القومية والمحلية الضيقة ، ليتولد انتماء عام وشامل ومواطنة انسانية عامة وشاملة ، وقد يكون هذا التحول الآن جنينياً محدوداً غير ان الوعى بهذه المواطنة يتعمق وتتأسس العواطف المرتبطة بها وتسعى الى الاكتمال الذى قد يتحقق حينما تتوفر له أسسه المادية والواقعية، وأيضاً حينما يستوعبه البشر ، وبعض هذه الأسس الواقعية

والمادية والفكرية والعاطفية قد تحقق غير أن البعض الآخر ما زال فى إطار المجهول وعدم الاكتمال.

وتوازيا مع التحولات التاريخية التى قطعها مفهوم المواطنة وقعت تحولات موازية على صعيد الإطار الاجتماعى والسياسى لمتغير المواطنة، ويتمثل التحول الأول فى هذا الصدد فى اتساع منظومة الحقوق والواجبات التى أكد عليها مفهوم المواطنة ، فبعد أن كان قاصراً على الحقوق والواجبات ذات الطبيعة السياسية والقانونية فإنه اتسع ليشمل حزمة كاملة من الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية العامة ، وبعد ان كانت هذه الحقوق " السياسية والقانونية " تقع على خلفية العلاقة بين المواطن والدولة بالأساس ، أصبحت هذه الحقوق تستند الى مرجعية المجتمع ، وهو ما يعنى أنه بعد أن كان تطور الدولة هو المحدد لطبيعة المواطنة ومستوى تطورها أصبح المجتمع القومى هو المتغير الفاعل فى هذا الصدد[44].

وتعيش المواطنة الآن في حالة أزمة ، بعض متغيرات هذه الأزمة داخلي بحت ، ينطلق من حدود الدولة القومية بالأساس ، ويعد اغتراب الدولة عن المجتمع أول المتغيرات الفاعلة في هذا الصدد ، حيث لم يعد المجتمع أو الشعب يسيطر علي الدولة ويقصي عن المشاركة فيها هذا بالإضافة إلي فشل الدولة القومية في كثير من الأحيان عن حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة مما دفع المواطنين إلي المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعي المؤسس للدولة ، أو المحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والأمة والمواطن .

ويعد فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها احد أبعاد أزمة المواطنة ، ففي ظل نظام عالمي لم تعد الدولة قادرة علي السيطرة الكاملة علي مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها ، بل أصبحت الدولة متأثرة بالتدخلات والاختراقات والمتغيرات الخارجية الأمر الذي دفع في أحيان كثيرة إلي انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة القومية إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع ، والذين بلغت نسبتهم تحت الخط الأول في بعض المجتمعات العربية نحو 40 % من السكان ، إضافة إلي ذلك زيادة مساحة التهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي ، الأمر الذي يعني أن نسبة عالية من السكان يعيشون حالة أزمة المواطنة ، لأنهم لا يحصلون علي الحقوق التي تيسر لهم القيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع.

ويعتبر احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة علي المواطنة ، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يؤثر علي المواطنة من ناحيتين ، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يدفع إلي ما يمكن ان يسمي بالمواطنة غير المتوازنة ، حيث يحصل بعض أفراد المجتمع علي امتيازات كثيرة دونما القيام بالواجبات المقابلة ، الأمر الذي يدفع أحياناً تحت وطأة المصالح الذاتية إلي توسيع مساحة الحقوق حتي يتخطوا أثناء ذلك حدود ما هو مباح إلي منطقة الفساد ، الأمر الذي يخون عواطف ومشاعر المواطنة ، ويضعف روابط أفراد القلة بالوطن ، ومن ناحية أخري فإن استئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الاخرين الذين لم يستمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلي حالة من السخط الذي قد يتراكم فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن ، مما قد يدفعهم إلي الانزواء بعيداً

علي هامش المجتمع ، حيث يعيشون بلا حقوق، الأمر الذي يقلص مساحة المواطنة لديهم فيعيشون حالة من المواطنة الناقصة الذي يجعل المواطنة تعيش حالة أزمة(45).

وبالإضافة إلي المتغيرات الداخلية التي دفعت المواطنة إلي وضع الأزمة ، فهناك بعض المتغيرات الخارجية التي تلعب دورها في دفع المواطنة إلي وضع الأزمة أو علي الأقل دفعها إلي التحرر من الإطار القومي إلي إطار عالمي ، وعلي متصل القومي العالمي من المحتمل أن توجد درجات من المواطنة وهذه المتغيرات تنطلق بالأساس من العولمة التي أصبحت الآن تعيد تشكيل نظامنا العالمي . وإذا كان السياق الكوني للمواطنة يخضع لتغيرات جذرية ، فإن تأمل هذه التغيرات يكشف عن اتجاهين ، حيث يشير الاتجاه الأول إلي بداية ظهور بعض جوانب الغموض والالتباس فيما يتعلق بالمواطنة .. بيد أن هذه الجوانب ما زالت غير فعالة طالما أن السياق السياسي والاجتماعي علي الصعيد القومي مازال مستقراً ومتماسكاً. أما الاتجاه الآخر فيري أن الأزمة الحالية للمواطنة ترتبط إلي حد كبير بالتحديات التي تواجه الدولة القومية في نهاية القرن العشرين ، حيث لم تؤثر هذه التحديات فقط علي الدولة القومية الكلاسيكية في غرب أوربا ، ولكن ايضاً علي الدولة الحديثة في شمال أفريقيا والدول الصناعية الحديثة في آسيا وامريكا اللاتينية.

وإذا كانت العولمة قد جعلت عالمنا أكثر تماسكاً بسبب تكنولوجيا الاتصال والإعلام ، كما انها تدفع عالمنا لأن يعمل وفق مشروع اقتصادي واحد ، تشغل الشركات المتعددة الجنسية مكانة القلب فيه ، فإن العولمة تدفع العالم من خلال آليات كثيرة لأن يصبح عالماً واحداً ومتماسكاً في ذات الوقت تناضل الدولة القومية للحفاظ علي سيادتها التي تتآكل بفعل

آليات العولمة ومتغيراتها من ناحية، ومن ناحية أخري بفعل تراجع المواطنين إلي مرجعياتهم الإثنية والمحلية ، الأمر الذي يدخل مواطنة الدولة القومية فى حالة أزمة(46).

ويتمثل أحد هذه المتغيرات في أن العوامل تشكك في مسألة الاستقلال النسبي للدولة القومية التي تستند إليها المواطنة القومية ، هذا إلي جانب أن العولمة اخترقت مبدأ الإقليم كنطاق جغرافي وفضت الرابطة بين السلطة والمكان ، بالإضافة إلي ذلك فقد قلصت العولمة أيديولوجيا الثقافات القومية المحددة والمستقلة نسبياً ، وذلك لأن كل دولة قومية في العالم الآن اصبحت تتشكل من عديد من الجماعات الإثنية ، التي لها لغاتها وتواريخها ومواريثها المتميزة . بالإضافة إلي ذلك فإن التحسينات السريعة في وسائل الاتصال والمواصلات قد أدت إلي حدوث درجة عالية من التفاعل الثقافي ، هذا إلي جانب أن صناعة الاتصال فرضت ضغوطاً هائلة علي الثقافات المحلية والقومية ، إضافة غلي ذلك فقد دفعت العولمة إلي زيادة متصاعدة في حراك البشر عبر الحدود القومية ، حيث شهدت الفترة 1945- 1980 م معدلات هجرة السكان من كل الأنماط. كالهجرة الدائمة والمؤقتة، وهجرات العمال ، واللاجئين المطرودين، تدفقات الأفراد والعائلات، الأفراد المؤهلين تأهيلاً عالياً والعمال المهرة وغير المهرة ، ونتيجة لهذه الهجرات أصبح سكان المجتمعات المتقدمة أقل تجانساً من الناحية الثقافية، ومن الناحية الإثنية وأيضاً من ناحية العدالة التوزيعية للامتيازات، في هذا الإطار تثور تساؤلات كثيرة تتعلق بمواطنة هؤلاء المهاجرين، أو أبنائهم لمجتمعهم الذي هجروه ، أو بالنسبة للمجتمع الذي هاجروا إليه، مما دفع بعض المفكرين إلي التأكيد علي أن المواطنة القومية تعيش حالة ازمة مظاهرها تفكيك الرابطة بين بعض المواطنين المهاجرين

مع امتهم التي كانت وطناً ، وضعف الرابطة بين المهاجرين إلي دولة قومية جديدة هاجروا إليها ، ولتصبح بصورة كاملة وطناً ، أو لم تكتمل مواطنتهم بعد في إطارها ، هذا بالإضافة إلي بروز أشكال جديدة لمواطنة، ابتداء من المواطنة العالمية التي كادت ان تصبح كاملة ، وحتي المواطنة المحلية أو الإثنية التي كادت أن تصبح نهاية المطاف ، وبين المواطنة العالمية والإثنية توجد مواطنات كثيرة مازالت في حالة تشكل ، وذلك يعني أننا في مواجهة مواطنة تخضع لحالة التشكل أو السيولة(47).

وفى هذا الصدد قدم "كينشي أوماي " kenichi ohmac " مجموعة من الأفكار التي تشير في مجملها إلي أن جوهر المواطنة والدولة القومية يخضع للتغير بفعل قوي العولمة التي لا تقاوم . فقد فرضت قوي العولمة تعديلات كثيرة علي انماط المواطنة وتتصل وجهة النظر هذه بأفكار التكنوقراط المؤكدة علي النزعة الإدارية ذات الطبيعة الكونية ، وأيضا بالنظريات السياسية التي تركز علي الدور المتنامي لمعايير حقوق الإنسان فوق القومية ، بداية يؤكد " أوماي " أن سلطة فوق القومية قد تبلورت فعلاً ويسميها قوة الاقتصاد المتداخل (Interlinked Economy (ILE) والتي تتشكل من ثلاثي الولايات المتحدة واوروربا واليابان وتعمل سياسة القوة الجديدة (ILE) علي تأمين التدفق الحر للمعلومات والمال ، والسلع والخدمات ، وبالمثل الهجرة الحرة للبشر والمؤسسات ، ومن ثم يصبح علي الحكومات التقليدية أن تشرع في تأسيس إطار عمل جديد لإدارة عالمية Global Governance .

ارتباطاً بذلك يواجه الاقتصاد الكوني باختيارات الزبائن التي تفرض الانفتاح الكامل للاقتصاديات علي بعضها البعض ، في هذا الإطار تتمثل مهمة الحكومة في إنهاء النزعة الحمائية ، كما تعمل وفق قناعة أن

شعبها سوف يقود حياة كريمة إذا أصبح في متناوله الحصول علي السلع والخدمات الأرخص والأفضل من أي مكان في العالم ، كما يؤدي تدفق المعلومات عبر العالم إلي تحول البشر إلي مواطنين عالميين يتابعون عن وعي ما يحدث في العالم ، فيما يتعلق بالأذواق والتفضيلات ، ومواصفات البشر والرياضة وأنماط الحياة.

وعلي هذا نجد أوماي يختزل الفكرة الفلسفية الخاصة " بالحياة الدائمة " إلي الحق في شراء السلع الاستهلاكية الراقية ذات النوعية المتميزة ومن ثم تتجه المواطنة العالمية إلي اختزال دور الحكومة ليتمثل في إزاحة العوائق عن طريق الشركات أو المؤسسات المتعددة الجنسية ، وارتباطاً بذلك يري " أوماي " العالم الذي بلا حدود " باعتباره ساحة غير مربحة لهؤلاء الذين يعتقدون في الاستقلال القومي وسوف تفشل البلدان النامية التي تسعي لبناء اقتصادها استناداً إلي النزعة الحمائية ، وبدلا من ذلك فإن عليهم أن يفتحوا حدودهم من أجل الانتقال الحر للسلع ورءوس الأموال ، بغض النظر عن التكاليف الاجتماعية كما يؤكد أن " العالم بلا حدود " سوف يحمل أخباراً سيئة بالنسبة لهؤلاء الذين يعتقدون في الديمقراطية ؛ وذلك لأن الحكومات سوف تصبح عاجزة بصورة متزايدة ، ومن ثم يصبح الحق في انتخابها حق لا معني له ، فليست هناك ميكانيزمات ديمقراطية في ساحات الأسواق الكونية والمؤسسات المتعددة الجنسية ، ومن ثم نجد المواطن العالمي عند " أوماي " توجهه قيم النزعة الاستهلاكية وليست القيم الديمقراطية[48].

وقد قدمت ياسمين سوسال تصوراً مختلفاً للمواطنة أو " لعضوية ما بعد الأمة– " post- national membership " ارتباطاً بذلك نجدها تؤكد " أننا نلاحظ كشف مفهوم جديد للمواطنة أكثر عالمية في فترة ما بعد

الحرب " وهذا المفهوم الذي تستند مبادئه المنظمة والضافية للشرعية علي الشخصية العالمية بدلا من الاستناد إلي الانتماء القومي ، وتنتقد سوسال علماء الاجتماع السياسي لأنهم توقفوا عند الدولة القومية ذات الحدود باعتبارها مناطق الحقوق " لقد انتهي إلي غير رجعة النظام الصوري الكلاسيكي للدولة القومية والمواطنة المرتبطة بها ، فلم تعد الدولة تنظيماً مستقلاً مغلقاً علي سكان محدودين قومياً، وبدلاً من ذلك لدينا نسق من الدول المترابطة دستورياً ذات العضويات أو المواطنات المتعددة وارتباطا بذلك تذهب " سوسال " إلي القول بأن هناك ضغوطاً عالمية باتجاه توسع أكبر للحقوق الفردية ، مما أدي إلي زيادة إدماج الأجانب في أطر المواطنة القائمة حالياً ، وفي نفس الوقت فإن توسيع العضوية إلي ما وراء المواطنين القوميين أدي إلي تعديل نماذج العضوية أو المواطنة القائمة حالياً ، وجعل المواطنة القومية أقل أهمية ، وتنتهي " سوسال " إلي نتيجة مهمة تؤكد خلالها أن ظهور الشخصية العالمية قد أدي بسرعة إلي تآكل الدولة القومية المحددة الإقليم ، ومن وجهة نظرها فإن هذا النمط للدولة القومية قد كان النمط السائد أو المسيطر لفترة قصيرة للغاية امتدت من منتصف القرن التاسع عشر وحتي منتصف القرن العشرين[49]. ويستند نموذج "ياسمين سوسال" المتعلق بالانتماء بعد القومي إلي الحقوق الإنسانية العالمية ، كما تحددت بالإعلانات والاتفاقيات العالمية الصادرة عن المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ، والتي ضمنت في دساتير قوانين الدول القومية . ولذلك فمع أن الدعوات العالمية مازالت تنفذ بواسطة الدولة القومية إلا أنها لم تعد مقصورة علي المواطنة الرسمية او النمطية ويتجسد التعبير الواضح لهذا الاتجاه علي المواطنة المتعدية القوانين التي ترسي قواعدها داخل نطاق الاتحاد الأوروبي .

ويبدأ "روبرت ريش Robert B. Reich من حيث انتهت ياسمين سوسال " وإن سار في الاتجاه المعاكس " وإذا كانت سوسال قد انتهت إلي التأكيد علي أن مواطنة ما بعد الأمة أو ما بعد المواطنة القومية علي وشك التحقق فقد برز روبرت ريش ليؤكد أن الدولة القومية مازالت هي المرجعية الوحيدة للمواطنة ، ومن المحتمل أن تبقي كذلك ، وأن المواطنة العالمية يتم تأسيسها استناداً إلي حقائق عالم يتشكل من الدول القومية . فالدولة القومية مازالت هي الإطار الأكثر إقناعاً للمواطنة الديمقراطية ، حتي برغم الضغوط العالمية التي تدفع إلي التغيير في هذا المجال ويستمر" ريش " في تقديم تحليل مقنع لتأثير العولمة بقوله : إنه لما كانت كل عوامل الإنتاج – المال والتكنولوجيا والمصانع والآلات – تتحرك بسهولة عبر الحدود ، فإن القول باقتصاد قومي يصبح قولاً لا معني له ، ويدور السؤال الذي طرحه "ريش" حول مدي إمكانية قيام مجتمع قومي في غياب اقتصادي قومي، واتصالاً بذلك يذهب " ريش " إلي ارتباط فكرة اشتراك الدولة القومية الديمقراطية التي استندت إلي وحدة المصالح القومية برغم التقسيمات الطبقية ، غير أن العولمة والتغير التكنولوجي أطاحا بأسس التضامن القومي(50).

المراجع المستخدمة فى الفصل

(1) نقلاً عن : محمد حسين الشيرازى ، مرجع سابق .

(2) محمد الحنفى ، www.mokarabat.com

(3) عماد صيام ، منظمات المجتمع المدنى وقضية المواطنة : استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الأول ، ص ص 245 -283.

(4) أحمد زايد ، تعقيب على المناقشة ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 1081 - 1085.

(5) منى يوسف وحسن سلامة ، استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 1153 - 1175.

(6) عماد صيام ، مرجع سابق .

(7) منى يوسف وحسن سلامة ، مرجع سابق .

(8) على ليلة ، المواطنة على خلفية الإطار الاجتماعى والحضارى: بعض القضايا النظرية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الأول ، ص ص 337 - 375.

(9) على ليلة ، المرجع السابق .

(10) على ليلة ، المرجع السابق .

(11) أيمن عبدالوهاب ، الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة : القيود والفرص، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الأول ، ص ص 771 – 772.
(12) أيمن عبدالوهاب ، المرجع السابق .
(13) أميمة عبود ، مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر : دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالى فى مصر، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الأول ، ص ص 79 – 85.
(14) المرجع السابق .
(15) المرجع السابق .
(16) سمير مرقص ، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبوليتانية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 1043 – 1051.
(17) المرجع السابق .
(18) المرجع السابق .
(19) المرجع السابق .
(20) المرجع السابق.
(21) على ليلة ، مرجع سابق.
(22) سمير مرقص ، مرجع سابق.
(23) هويدا عدلى ، ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة

لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 1131 – 1147.
(24) سمير مرقص ، مرجع سابق.
(25) المرجع السابق .
(26) على ليلة ، مرجع سابق .
(27) المرجع السابق .
(28) المرجع السابق .
(29) المرجع السابق .
(30) المرجع السابق .
(31) السيد عبدالمطلب غانم ، المواطنة على المستوى المحلى : سياسة الحياة اليومية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 827 – 835 .
(32) المرجع السابق.
(33) يحيى الرفاعى ، المواطنة المصرية وأزمة الديمقراطية: نظرات فى المستقبل ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الأول ، ص ص 33-34.
(34) المرجع السابق .
(35) أيمن عبدالوهاب ، مرجع سابق .
(36) علا أبوزيد ، قضايا واتجاهات المناقشة ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 1373 – 1389.
(37) المرجع السابق.

(38) سيف الدين عبدالفتاح، الزحف غير المقدس.. تأميم الدولة للدين: قراءة فى دفاتر المواطنة المصرية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 966 – 987.

(39) المرجع السابق .

(40) سلوى شعراوى جمعة، مواطنة المرأة : جدلية التمكين والتهميش، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، المجلد الثانى ، ص ص 877 – 886.

(41) المرجع السابق .

(42) المرجع السابق.

(43) سيف الدين عبدالفتاح، مرجع سابق.

(44) على ليلة ، مرجع سابق .

(45) المرجع السابق .

(46) المرجع السابق .

(47) المرجع السابق .

(48) المرجع السابق .

(49) المرجع السابق .

(50) المرجع السابق .

الفصل الخامس

العولمة وثورات الربيع العربى

(حالة مصر)

- توطئة

أولا : فى مفهوم الثورة

ثانيـــا : الأسباب والعوامل المؤدية لقيام الثورات

ثالثـــا : الانترنت والاحتجاج الاجتماعى.

رابعـــا : قيم المجتمع الإفتراضى.

خامسا : سمات الثقافة السياسية فى أعقاب ثورات الربيع العربى.

توطئـــة:

تعد العولمة واحدة من الأسباب التى أدت لبزوغ ثورات الربيع العربى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالبدء كان بالتواصل الاجتماعى الذى نقل عدوى الحرية والبحث عنها من أقصى مكان فى العالم إلى أقصى مكان فى الطرف الأخر، ومن ثم بات التألف عبر شبكات التواصل الاجتماعى طريقة ناقلة لعدوى الحرية ولافتاً النظر لوجود ديمقراطيات عندما يتعرف عليها الشخص المحروم منها يتولد لديه تساؤل يدور فى ذهنه لماذا نحن هكذا؟ ، ويبدأ السؤال فى البحث عن اجابة ويظل يبحث ويتابع حتى يجد من يبحث معه عن نفس الاجابة غاضاً الطرف عن نوع هذا الآخر وجنسه وديئة وموقعه الجغرافى، وفجأة يكتشف أنه الجار والصديق وزميل العمل والقريب ، وهنا تتولد فى العالم الافتراضى حرية بديلة عن الحرية المفقودة، ويبدأ التواصل الاجتماعى فى العالم الافتراضى بالتحول للعالم الواقعى من خلال شعارات ولقاءات وترتيبات بعضها أُجهض والكثير منها صادف أهله من فئة الشباب فى العالم الافتراضى، فتحول الافتراضى إلى واقع غير وجه التاريخ.

وهنا تأتى محاولتنا إلقاء الضوء من خلال هذا الفصل على معنى ومفهوم الثورة، والأسباب والعوامل التى أدت إلى قيامها وكانت بمثابة وكيف كانت شبكة المعلومات الدولية بمثابة بوتقه انصهرت فيها كل الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية والثقافية والفنية حتى أخرجت لنا ثورة كانت بمثابة الباعث والملهم لكثير من الباحثين لدراستها والاعتكاف عليها. ولما كان المجتمع الافتراضى له الدور الأكبر فى تفجير الثورة فكان علينا أن نلقى الضوء على قيم هذا المجتمع والتعرف على سمات ثقافة المجتمع السياسية فى ظل ثورات الربيع العربى.

أولاً : فى مفهوم الثورة :

الثورة هى واحدة من أشكال التغيير الجذري الذي يؤثر على جوانب الحياة. ويعيد تشكيل العلاقات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) على أسس جديدة وغالباً ما يبدأ هذا التغير الجذري بتغيير شكل الأبنية النظامية للقوة ، أي بتغيير النظام السياسي ، وهو تغيير قد يتم في وقت قصير نسبياً. وينذر بتغييرات تستغرق كل أوجه الحياة تترى وتتوالى لتحدث تحولاً بالجملة .

وتختلف الثورات في سرعتها وشمولها (حيث يمكن التفرقة بين الثورة السياسية التي تحدث بسرعة وتعمل على تغيير كل جوانب الحياة والثورة البطيئة التي تغير المجتمع عبر فترة أطول من الوقت). وفي أسلوبها (حيث يمكن التفرقة بين الثورة العنيفة والثورة السلمية): والقائمين بها (حيث يتم التفرقة بين الثورة الشعبية وبين الانقلاب الذي يتم من أعلى). ومهما يكن المسمى الذي يطلق على الثورة، فإن هناك شبه اتفاق على أن لكل ثورة خصوصيتها التاريخية ، التي تنبع من الظروف والسياقات التي تحيط بالثورة، وطبيعة العمليات المصاحبة لها، والنتائج المترتبة عليها.

وتوجد محاولات لبحث العوامل المشتركة التي يمكن أن تولد الثورة ومن أهمها المحاولة التي قام بها " تيدجور" Ted Gure في كتابة الشهير بعنوان: لماذا يثور الناس؟ المنشور (عام 1970). والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاقح بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية (على أي نحو كانت) فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع ، وكلما تقلصت شرعية النظام. وكلما نمت الأفكار الثورية ، كلما كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة[1]. ذلك أدى بنا إلى محاولة استعراض تلك الأسباب والعوامل المؤدية للثورات وبخاصة الثورة المصرية.

ثانياً : الأسباب والعوامل المؤدية لقيام الثورات

انطلقت الثورة المصرية من المجتمع الافتراضى الى المجتمع الواقعى ، وأسقطت الحواجز على مستويات الممارسة الواقعية . وكان الواقع يشير الى ان هناك مقدمات متعددة عنها، ويتجلى دور المجتمع الافتراضى فى حشد الجماهير. من خلال ظهور حركة شباب 6 ابريل عبر المجتمع الافتراضى، والتى استغلت انفتاح هذا المجال العام الجديد فى النزول الى الواقع للمطالبة بالحقوق والاصلاحات. وهنا أصبح الإنترنت مجالاً للممارسة السياسية فى ظل القيود المفروضة عليها في الواقع[2].

1- الحرمان البشرى :

ساد المجتمع المصرى قبل الثورة حالة من انهيار الخدمات الصحية والعلاجية للفقراء ، وتدهور أحوال التعليم ، وزيادة نسب البطالة بين الشباب وقد أكدت البيانات والتقارير الرقابية حول الصحة والعلاج كم الفساد الذى تم اكتشافه فيما يعرف بقضية " نواب العلاج " الذى تكلفت مليارات لصالح رجال السلطة والوزراء والأغنياء[3]، تزامن ذلك مع تزايد المناطق العشوائية وتدنى احوال المواطنين فى تلك المناطق نتيجة لتزايد حدة الفقر والحرمان البشرى ، لذا ، اتحدت الفئات الدنيا مع الحركة الثورية وتوحدت مع شعاراتها التى اطلقتها فى ميدان التحرير معبرة عن معاناتها برفع شعار"الحرية، العدالة، العيش الكريم"[4].

ذلك فى الوقت الذى كانت إدارة الدولة تعيش وهم النمو والأرقام، ضاربة عرض الحائط بأية أفكار تدعو لرؤية اجتماعية ثقافية شاملة. وتعتبر مشكلة الفقر نموذجاً على هذه الرؤية فمعالجة هذه المشكلة تقوم على عدد الفقراء وإحصائهم ، ومن ثم تقديم يد العون المادي لهم في شكل دعم أو ضمان، مما

حول الفقراء إلى كتل منفصلة عن المجتمع توجد هناك. ونحن علينا أن نساعدهم على العيش مع اتهامهم في كثير من جوانب خطابنا اليومي والاعلامى بأنهم مصدر الشر والجريمة والقنبلة الموقوتة للعنف. وتطرح في مقابل ذلك رؤية أكثر إنسانية ورقياً تقول بأن الفقراء هم جزء من نسيج الوطن، وأن رقيهم ، وتعليمهم ، والارتقاء بصحتهم فيه ، ومساواتهم بغيرهم في منح الفرص. فيه ضمان لدمج الفقراء فى نسيج الأمة . وفتح آفاق الحراك الاجتماعي أمام أبنائهم ، ليصبحوا أعضاء في الطبقة الوسطى. فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ، إنما يحيا أيضاً بالكرامة والإحساس الحقيقي بالوجود . وليس التهميش والاستبعاد[5].

2- وهن الدولة :

بعد التدهور الملحوظ فى مستوى الخدمات وارتفاع مستوى الحرمان البشرى اتجهت إدارة الدولة إلى تغليف أداءها بخطاب متضخم حول الانجازات والطموحات. وأن تسعى بهذا الخطاب إلى إرساء شرعية لنمط الأداء القائم وللقرارات التي تتخذ. وعند المقارنه بين الخطاب وبين الواقع في أي مجال نجد فرقاً شاسعاً. فموقع مصر يكاد يكون ثابتاً على مؤشر التنمية البشرية (وهو موقع متدن وصل عام 2010 إلى الموقع رقم 101 ، ونفس الشئ يقال على موقع مصر على مؤشر الشفافية الدولي (وصل عام 2010 إلى الرقم 111). وغيرها من المؤشرات. ولكن الخطاب عن النمو والتنمية محتدم ، والحديث عن الشفافية والنزاهة والحكومة الرشيدة والعدالة الناجزة وغيرها من المفاهيم الحديثة حديث لا ينقطع فى الوقت الذى لا تصل ثمار هذا النمو إلى الناس[6].

ورغم الخطاب المتضخم عن الحكم الرشيد إلا أن الحكم من الداخل لم يكن رشيداً فعندما تتطلع إلى عالم الخارج وتتأمل خطابه ، فأنت قد تفخر بما تسمعه، وقد تتباهى به إذا صدقته. ولكن عندما تنظر في نتائج الممارسات ومقاصدها فإنك ترى عجباً . ترى أولاً : أن ثمة عالماً آخر يختفي خلف هذا الخطاب المعلن هو عالم من الصدقات والشلل . والروابط الأبوية التي تسود فيها علاقات المصالح والولاء والطاعة والتشلل . وهى علاقات مضمرة لا تراها ولكنها تتجلى في مجليات خارجية تراها عندما ترى شخصاً أو أشخاصاً يعينون في مناصب عليا دون أن يكون لهم تاريخ سياسي أو ثقافي ؛ أو ترى شخصاً أو أشخاصا يحصلون على مكتسبات مادية سريعة فينتقلون إلى مصاف الطبقة العليا دون سابق كفاح أو استثمار(7).

مما أدى إلى تزايد مظاهر مؤشرات كراهية الدولة وعدم الرضا العام عنها ، وضعف أو انعدام الثقة بين المواطن والدولة نتيجة تزايد الوعود الحكومية التي وردت مراراً فى بيانات حكومية دون تحقق، وتزايد ارتفاع اسعار المواد الغذائية وانفلات الأسعار، وانخفاض قيمة العملة، وزيادة مساحات الفقر والحرمان البشرى ، وتهميش الطبقة الوسطى وفقدانها توازنها الاجتماعى والاقتصادى والنفسى، وتزايد التمسك بالانتماءات التقليدية أو الانكفاء على تلك الانتماءات الأولية كالعشيرة وزيادة الشعور بالرفض والضغوط(8) .

3- الأوليجاركية :

شهدت البلاد تمويتاً منظماً للسياسة (من احزاب ونقابات وجمعيات) تم تغييبها قسراً ، فقد ارتضى المعارضون بدور "الديكور" الذى تحاول به النظم الحاكمة ان توهم العالم بأن لديها تعددية سياسية ومن ثم فهى جادة فى السير قدماً على درب الديمقراطية . ولو أراد بعض رجال الأحزاب أن

يمارسوا جدياً دور المعارضة ، فسيجدون أنفسهم مكبلين بترسانة من القوانين التى تضيق حركتهم(9).

ومن الأمور اللافتة للنظر في تفاعلات الإدارة الواهنة وممارساتها أنك تجدها تميل إلى النخبوية والأوليجاركية ولا تفسح المجال لديمقراطية الحوار وحراك الأفكار والأفراد . فكل جهاز إداري تقف على رأسه نخبه أو أوليجاركية (تعبير يدل على العدد القليل من الأفراد يشكل طغمة طامعة في السلطة ومحافظة عليها بشتى الطرق) لا بل شلة من الأصدقاء والأصحاب، وهى تستمر حتى وإن تغير الشخص الذي يقف على رأس المؤسسة أو التنظيم فقد ياتى الشخص الجديد بواحد أو أكثر من مساعديه. وما يلبثون أن يتكيفوا مع الجماعة المسيطرة بحيث تستمر الأمور على ما يرام وغالباً ما يكون المايسترو في عملية التكيف هذه واحد من الرجال المحنكين القدماء الذي يحتفظ به كل وزير جديد لأنه على علم ببواطن الأمور ولا يمكن للوزارة أن تسير بغير إرادته كما يتجسد الميل إلى الأوليجاركية والنخبوية في نظام (القانون الحديدي) الذي تميل إلى استخدامه النخب السياسية والحزبية ، فهي تدير الأمور من خلال عدد قليل من الأفراد ، وتفرض طقوساً وتدابير توحي بأن الجميع يخضع لإرادتها . وأن بيدها الحل والعقد ، ولا أحد سواها يملك من أمره شيئاً(10).

فقد أدت الميول الأوليجاركية الشديدة إلى أن تحولت المناطق العليا في دوائر صناعة القرار، وحتى المناطق الوسطى من هذه الدوائر ، حكراً على وجوه قليلة العدد(11).

وهكذا كان حلم " التعطش إلى الحرية" هو اللبنة الأساسية للاحتقان السياسي الذي أصاب قلق الشباب المصري وحرك فيه مشاعر النضال الثوري مما أدى إلى تنامي الوعي الجمعي بتناقضات الواقع المصري وأزمته

السياسية والاجتماعية ، وظهر ذلك في تلك الشعارات التي أطلقها الثوار ونادت بها الجماهير الشعبية مرددة " الحرية ، والعدالة والعيش الكريم"[12] .

ذلك فى الوقت الذى فتحت العولمة آفاقاً رحبة للحرية ، وأصبح الحديث عن حقوق الإنسان وحقوق الفقراء وحقوق المرأة حديثاً مفتوحاً ، كما أصبحت تجارب الدول في الحرية والديمقراطية صفحات مفتوحة أمام الجميع. وفضلاً عن ذلك، فقد قدمت الانترنت نفسها نموذجاً منقطع النظير للحرية الالكترونية" أو "السيبرية" فالجالس أمام الشبكة العنكبوتية يمتلك حرية مطلقة لا يمكن أن يوجد لها نظير في الواقع . فهو يتحدث في كل شئ ، ويتصفح كل شئ ، ويقرأ عن كل شئ يرى العالم مفتوحاً أمامه على مصراعيه ، وآفاق الحوار متعددة ، ووسائط الاتصال كذلك ، وهو يستطيع أن يتحدث بأي لغة ، بل يمكن له أن يخترع لغته الخاصة[13].

4- التزاوج بين السلطة والمال:

أدى تزاوج السلطة والمال فى الدولة الى زيادة الهوة بين الطبقات والفئات الاجتماعية بالاضافة الى التربح واستغلال المال العام وتعاظم حدة الفساد، وكان من البديهى تنامى حالات الاحتقان والغضب العارم لدى أبناء الشعب زادها مظاهر احتكار السلطة والقهر السياسى والفساد الادارى فى اجهزة الحكم المحلى[14].

5- الحرمان من الكبرياء الوطنية :

هو نوع من الحرمان غير منظور ، مثله في ذلك مثل الشعور بالظلم أو عدم الحرية فالإحساس بالظلم أو القيد قد يتجلى في بعض صور تجسده المعنى والرمز، ولكن الحرمان من الكبرياء الوطني يظل نوعاً مضمراً من الحرمان ، يقف كالغصة في الحلق، ويضفى على النفس كآبة وحزناً شديدين.

لقد كانت مصر دائماً في طليعة الدول ، لا بحكم تاريخها وإنما بحكم موقعها وموضعها . ولقد حققت مصر فى العصر الحديث إنجازات جعلتها في مصاف الدول الفاعلة على الساحة الدولية ، لقد كانت من أسبق الدول لتأسيس المنظمات العالمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة اليونسكو؛ ومن قبل ذلك كانت طرفاً فاعلاً في الحرب العالمية الثانية ، وعلى أرضها تلاقت الجيوش المتحاربة. وبعد ثورتها عام 1952 ارتفع اسم مصر عالياً في مجال التحرر من الاستعمار، وتأسيس النهضة الداخلية[15]. كما كانت قائدة وزعيمة لحركات التحرير في آسيا وأفريقيا ، وأسست حركة عدم الانحياز وقادتها لفترة طويلة من الزمن ، وقادت الوطن العربي وأثرت في معظم بلدانه تأثيراً ثقافياً وعلمياً وسياسياً. في خضم هذه الإنجازات التاريخية وغيرها كان أهل مصر ينظرون حولهم فلا يجدون شيئاً منها. فالدول ترفع رؤوسها في كل مكان، والحديث لا ينقطع عن انحسار دور مصر الأقليمى والدولي، وأصبحت النخبة الحاكمة هي "حاملة الحكمة" ومخزن النصائح "بل ومخزن الفضيلة" تهون مصر ولا تهون النخبة، ولم يبق للمصريين شئ يفخرون به إلا الماضي الفرعوني ، وهنا يفتقد الحلم الوطني ، وتفتقد الكبرياء الوطنية ، ويفتقد الانجاز والأداء المهني الذي كنا نفخر به أمام غيرنا بسبب تدهور الأداء التعليمي وقيم العمل ، بل ويفتقد القدرة على الحلم.[16].

6- انتشار القيم السلبية :

يرصد رجال الفكر الاجتماعي. والمهتمون بقضايا المجتمع ومشكلاته مظاهر الأزمة المجتمعية ممثلة فى انتشار القيم السلبية[17]؛ فقبل الثورة بسنوات كان الفساد قد ضرب في البر والبحر ، وتغلغل وتغول وأصبح نظاماً عاماً في المجتمع ، وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية ، وكان

الفساد قد حمي نفسه بشبكات من الفاسدين المسلحين بالعنف والبلطجة وتزوير الأوراق والمستندات والغش والتلاعب بالقانون والمال والثروات المنهوبة والسلطة ، وارتفعت قيم الثروة وقيم الحصول عليها بأي طريقة ، وظهرت عادات وتقاليد سلوكية جديدة تنظر للطرق الملتوية للحصول علي المال ونهب الثروات بالتحايل والغش باعتبارها مهارة وقدرة علي التصرف وشطارة[18].

حيث سادت حالة من عدم الانضباط على كافة المستويات. والتسيب واللامبالاة وازدياد أنماط من الجرائم لم يكن المجتمع المصري يعرفها من قبل (جرائم المحرمات ، وجرائم المال، والنصب مثل شركات توظيف الأموال وغيرها) وشيوع ظواهر العنف وثقافة الزحام وتفكك الأسرة وإعلاء القيم المادية ، واختفاء قيم التعاون والتسامح والتساند الاجتماعي، وانتشار سلوكيات سلبية مثل البحث عن الكسب السريع من أعمال غير منتجة مثل: السمسرة ، والمضاربة وبناء العمارات التي تنهار بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الهندسية ، وتدهور نمط الحياة في المدينة والقرية ، وزيادة حدة التلوث والضوضاء . والقبح واعتماد القرية على المدينة بدلا من العكس الذي كان سائداً من قبل ، وزحف المباني السكنية على الأرض الزراعية ، وتجريف أجود الأراضي وتحويلها إلى كتل خرسانية صماء ، وازدياد تغريب الحياة الاجتماعية ، وانتشار ثقافة المحاكاة والتقليد لكل ما هو أجنبي وتحقير ما هو وطني. ويعانى المهتمون بالشأن السياسي من ضعف المشاركة في الحياة السياسية ، وعزوف أفراد المجتمع عن المشاركة في الانتخابات، وانتشار التغريب السياسي والاجتماعي ، وانشغال الناس عن القضايا المصيرية بمسائل أخرى ليست ذات أهمية ، وغياب الأهداف القومية والرؤى العقلانية والعجز عن ممارسة الحوار البناء[19].

كما ظهرت الفردية مكرسة قيم الانكفاء علي الذات والأنامية ، وضعف الانتماء للأسرة أو الجماعة أو الوطن ، وتراجعت قيم الجماعية والتضامن الاجتماعي وقيم الحوار ، ودعمت الفردية قيم التسلق والفهلوة والضعف المهني علي حساب قيم الكفاءة والتنافس الشريف والاعتراف بالحق وروح الفريق ؛ وقادت أنساق القيم السلبية الجديدة وحمايتها ودعمها من شبكات الثروة والمال والبلطجة والاستبداد السلطوي إلي تفتيت المجتمع ، وإهدار جهود الكفاءات ، وتبديد ارصدة القوة الفكرية والعلمية ، وبث روح اليأس واللاجدوي ، لصالح صعود أنساق من القيم السلبية كالشكلية والسطحية والتوكلية ، ولصالح مشاعر الخوف والكراهية والاستبعاد والعنف الاجتماعي والسياسي والطائفي[20].

وبدت أنساق القيم السلبية المدعومة بقيم الفردية والفساد والعنف والطائفية وكأنها قد سيطرت علي المجتمع المصري ، وكأنها قد تمكنت من تبديد أرصدة قوته ، ومن إنهاء قدرته علي المبادرة او المقاومة أو التغيير أو الثورة ، فجاءت ثورة الشباب ثورة علي نظام القيم السائدة ثورة علي الفساد وقيمه وأدواته ورموزه والثقافة التي سيدها لثلاثة عقود ، وقدمت هذه الثورة قيماً مغايرة وسلوكاً مغايراً أذهل العالم ، بما انطوي عليه هذا السلوك من قيم حضارية وقدرة علي المبادرة والصمود والتصميم والتنظيم والحوار[21].

7- تراجع قيم العلم والبحث العلمى :

من العوامل والأسباب التى ادت لقيام الثورة تراجع قيم العلم والبحث العلمي والجدية والمهنية والعقلانية أمام تصاعد قيم الغش والخرافة والتقليد والنقل فلم يعد الترقي والصعود المهني والوظيفي نتيجة للتحصيل العلمي والكفاءة والخبرة ، بل نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة في الفساد والإفساد وتصريف الأمور وتسليك المنافع والرشوة[22].

ومن ناحية أخرى فإن هذا التوجه نحو المادة والحساب قد أدى إلى هدر فرص الاستثمار الحقيقي في الجانب البشرى ، مما ترتب عليه تدهور هائل في التعليم والصحة والبحث العلمي ؛ وصل إلى درجة لم يبلغها في أي عهد مضى . فقد وصل التدهور في التعليم إلى الحد الذي أصبح فيه الناس يتولون تعليم الأولاد والبنات في منازلهم عبر الدروس الخصوصية. وأصبحت سياسته تقوم على "التدبير" لا " التطوير" وأوضحت الدولة تدعو صراحة إلى إعادة تأهيل الخريجين لسوق العمل. وهذا أكبر اعتراف بفشل سياسات التعليم فى الوقت الذي يتم تجميل وجه الحياة فيه بالحديث عن الجودة في التعليم التي لا ندرى كيف في مدارس وجامعات تنوء بما تحمل من مشكلات . ومثل ذلك يقال عن الصحة، فقد عجزت الحكومة عن توسيع شبكة التأمين الصحي، وتركت المستشفيات دون عناية ، وتخبطت في سياساتها الصحية حتى اعتمدت سياسة العلاج على نفقة الدولة التي فتحت الباب للفساد والتمييز الطبقي في الحصول على العلاج والدواء . وانقطع البحث العلمي أو كاد، ومحيت الصلة بينه وبين العملية الإنتاجية ، وأصبح الحديث عنه ، وعن أهمية تطويره حديث مكرر لا معنى له. والغريب في الأمر في شأن هذه الجوانب البشرية والإنسانية في عملية التنمية أنها كانت ترزخ تحت وطأة هذا التخلف والتدهور، في الوقت الذي كان الخطاب الثقافي والاعلامى والسياسي يملأ الدنيا طنيناً حول تطوير التعليم ، وجودة التعليم، والتنمية البشرية ، والبحث والتطوير(23).

ثالثاً : الانترنت والاحتجاج الاجتماعى :

بعد التضييق على الاحتجاجات فى الواقع اتسع فضاء الاحتجاج الاجتماعى على ساحة الإنترنت مما أسهم فى استبدال أدوات الاحتجاج التقليدية بأطر جديدة تسبح فى الفضاء المعلوماتى. فأصبح الإنترنت هو

الوسيلة الثورية لعصر المعلومات. حيث نجح فى تشكل المجال العام الافتراضى ، ذلك المجال الذى اصبح يشكل ساحات للتفاعل تتم فى إطاره مناقشة القضايا العامة وطرح مطالب الأفراد من الدولة . ولقد أعاد المجال العام الافتراضى الأمل فى ظل تناقص الحريات فى المجال الواقعى . ويتطابق ذلك مع أفكار "هابرماس" فيما يتعلق بالمجال العام على الإنترنت الذى شكل مجاله العام ليتخطى حدود المجال الفيزيقى ويسبح فى أفق المجتمع الشبكى(24).

والسبب فى توافد الحشود على الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت يكمن فى عدة اعتبارات يتمثل الاعتبار الأول فى الحرية ، حيث فتح المجال العام الافتراضى الحرية أمام تشكل الحركات الاجتماعية التى كانت تعانى من تأزم الواقع . فانحسار محيط الحرية فى الواقع جعل من الفضاء المعلوماتى ملاذاً لها خاصة فى ظل سهولة التفاعل مع الشبكات وحرية الانضمام ومرونة التحرك. الاعتبار الثانى ، يتمثل فى مشاركة الاهتمامات: وتعد هذه هى الفرضية الاولى لتشكل المجتمع الافتراضى، حيث يقوم هذا المجتمع بالأساس على فكرة التجانس فى الاهتمامات، فلقد سمح مجال الانترنت فى تشكل الحركات الاجتماعية على مختلف اشكالها. فإذا كان المجال العام الواقعى يعانى من الانحسار فإن الانترنت قد أعاد تشكل المجال العام ولكن على نحو افتراضى. ويتمثل العنصر الثالث فى التفاعلية: حيث فتح الانترنت مجال للتفاعل وتشكل الحركات الاجتماعية، خاصة أن تفاعلاته لا ترتبط بقيود المكان ولا قيود السلطة ولا قيود الزمن، ويستدعى ذلك الغاء التفرقة بين ما هو اجتماعى وسياسي وثقافى على خلفية السياقات الافتراضية والواقعية التى لم تعد مقبولة ، خاصة فى ظل التفاعلية التى تشهدها التفاعلات وتأرجح تفاعلاتها بين متصل الواقعى والافتراضى(25).

وأدى ظهور الانترنت إلى إعادة النظر فى بنية الاحتجاجات فى المجال العام الافتراضى والى مراجعات متعددة حول الأسس التى تقوم عليها هذه الاحتجاجات الجديدة مما دعا لانس بينيت Lance Ben neet- الى القول بأن وسائل الاتصال الرقمية قد أعادت النظر فى الاحتجاجات الاجتماعية على عدة أوجه متعددة ومن هذه الأوجه:

1- **البنية المعرفية للنشطاء الجدد** : تتشكل الاحتجاجات التى تعبئ طاقتها عبر الانترنت من خلال بنية معرفية ، فمرجعية التفاعل فى المجتمع الافتراضى هى مرجعية معرفية بالأساس ، ذلك لأن الذى يحرك الاحتجاج عبر الانترنت هم النشطاء الجدد أو النخب المعلوماتية . والملاحظ أن هؤلاء النخب قد أعادوا النظر فى المفهوم الطبقى التقليدى ، حيث شكل هؤلاء النشطاء وحتى الجمهور المتفاعل والمشارك فى الثورة طبقات جديدة من النخب السياسية التى أدارت ظهرها الى النظم التسلطية التقليدية فى المجتمع كتلك النظم التى أدارت ظهرها للشباب وأعطت لنفسها حق توزيع السياسات دون اعتبار لواقع الشباب، واكتفت النخب التقليدية فى تفاعلها من الشباب بشعارات زائفة لم تكن لتحقق فى الواقع بشكل واضح وفعال ، ففتحت فئة الشباب لنفسها واقعاً جديداً تتفاعل وتتشكل قيمها على ساحته . ولعل هذه النخب هى التى قامت بتعبئة الاحتجاج للتظاهر فى 25 يناير(26).

2- **مرونة التفاعل:** تتيح فرصة أمام تشكل تفاعلات ايجابية تتسم بسهولة التواصل عبر الانترنت وتتجلى هذه المرونة من خلال تشكل ما يمكن تسميته بالأبعاد المماثلة ، حيث المرونة فى القدرة على توحيد الاهداف العامة للاحتجاج على ساحة الانترنت. ولقد لعبت مرونة التفاعل الشبكى واستغلال البعد الثقافى للانترنت دوراً كبيراً فى تنظيم الثورة المصرية التى حققت نجاحها فى الانتقال من السياق الافتراضى الى الواقعى.

3- **الاستثمار العاطفى:** استغلت النخبة الشبكية الجديدة تقنيات الاتصال فى التعبئة العاطفية للمتفاعلين من خلال الاحتجاج ، واستغلال القدرة على التشبيك فى جمع التأييد حول قضايا الاحتجاج والملاحظ ان الثورة المصرية جمعت التأييد عبر الانترنت وبمجرد نزولها الى الشارع احتشد اليها العديد من الشعب فى محافظات الجمهورية المختلفة ، مما ساهم فى تعبئة الحشد الكبير الذى حقق مطالب الثورة وحولها الى ثورة شعبية[27].

1ـ التعبئة والحشد الافتراضى الداعم للثورة :

يعتمد واقع التظاهرات بشكل عام وبالدرجة الأولى على القناعة بالأهداف والقدرة التنظيمية والقدرة على الحشد ، وخصوصاً فى الثورات التى تتشكل مرجعياتها على القوة الشعبية. وتقاس قوة الحركات الاجتماعية بقدرتها على تعبئة العديد من المطالبين بالحقوق بما يشكل مصدر ضغط والسعى نحو تحقيق الاهداف. وفى هذا السياق أشار الفارو Veronica Aifaro ، الى ان الانترنت له القدرة على تعبئة الجماهير من خلال الارتباطات المتشكلة بين الأفراد فى إطاره ومن خلال رسائل البريد الالكترونى. ويتأكد ذلك مع ما طرحه هابرماس فى ان هناك ارتباطاً كبيراً بين القوة والتقنية ، وقد اطلق على ذلك هابرماس اسم التفاعلية التحادثية التى تساعد على تدفق الاتصال ولقد تحقق ذلك بشكل فاعل على خلفية احداث الثورة المصرية حيث تحولت التقنية التى شكلها الانترنت الى قوة اتصالية عبر الشبكات الاجتماعية سمحت بتعبئة الرأى العام داخل تفاعلات الفيس بوك للمطالبة بالحقوق المنقوصة فى الواقع.

وتنظر كلاسيكيات علم الاجتماع الى الحشد من منظورات متعددة، وتقسمه الى تنويعات عديدة فالحشد الفاعل فى تعبئة الجماهير نحو الثورة يسمى بالحشد الثورى الذى يضم الأفراد الذين لديهم مطالب يتجمعون

للمطالبة بها على خلفية السياقات الواقعية . والملاحظ ان عملية التعبئة الافتراضية للثورة مرت بعدة مراحل أولها مرحلة الانضمام للمجموعات الشبكية ، حيث شكل أرباب النشطاء مجموعات عبر مواقع الشبكات. والمدرك للحالة المصرية يدرك ان هناك مجموعات متعددة تشكلت على خلفية أحداث 25 يناير بلورت هذه المجموعات أهداف ورفعت مجموعة من الشعارات تحدد المطالب الثورية وتتباين ردود الأفعال حول مجموعة الأهداف ويدور ما يشبه بالحوار المجتمعى بين المجموعات المختلفة من داخل الشبكات الاجتماعية . يقود هذا الحوار الى بلورة الأهداف وخطوات التحرك بشكل يمكن من خلالة التحول نحو المرحلة الثانية، وهى مرحلة بلورة الأهداف التى تبلورت من خلال الحوارات المتواصلة حول قضايا الاصلاح المرتبطة بالثورة، مع الأخذ فى الاعتبار ان أهداف الثورة المصرية كانت ذات سمة تصاعدية إذ بدأت الحشود الافتراضية تعلى من طموحاتها تبعا للموقف على الصعيد الواقعي. وتمثلت المرحلة الثالثة فى مرحلة المشاركة، والمقصود بها هنا واقع الدور الايجابى لأعضاء الشبكات[28].

2ـ التحول من الحشد الافتراضى الى الواقع:

يتباين جمهور الحشد المتشكل عبر المجتمع الافتراضى الى تنويعات منها النشطاء، وهم الافراد الذين يقومون بتأسيس الصفحات والمجموعات وإرسال الدعوات الى المجموعات الأخرى المنتشرة على الصعيد الشبكي. الجمهور المتفاعل : وهم الافراد الذين يستقبلون هذه الدعوات ويرسلونها الى أصدقائهم وربما يؤسسون المجموعات بناء على قناعاتهم بأهداف النشطاء. مع ملاحظة أن فكرة القيادة فى الحشود الافتراضية أو الزعامة مفتقدة حول دائرة الأفراد ، حيث تدور فى فلك الجماعات. وهناك جمهور من الحشد يمكن تسميته بالجمهور المتعاطف : وهذا النمط من المتفاعلين يكتفى

باستقبال الدعوات فقط والاقتناع بأهدافها ولكن لا يتحرك نحو التحول من الحشد الافتراضى الى الواقعى . وهناك على خلفية الثورة المصرية جمهور المشاركين الواقعيين الذين وصلت اليهم الدعوة من خلال المعرفة بالحشد من خلال وسائل الاعلام التقليدية أو النزول الفعلى للحشد فى الميدان بما شكل بدوره محفزا للآلاف الذين لا يتفاعلون عبر الشبكات فى الانضمام ، وبما يمكن من خلال وصف الحشود التى تجمعت فى أنحاء مصر على أنها ذات سمة شعبية. ولقد لعبت مجموعة من العوامل دورها البارز فى عملية الحشد الافتراضى وتمثلت هذه العوامل فى :

- الفهـــــم:

يتمثل فى فهم دواعى تشكل الحشد والوعى بالقضايا المطروحة فى إطاره ، ولعل هذا العنصر محدد بشكل فاعل فى أحداث الثورة المصرية إذ أن هناك اتفاقاً واضحاً من خلال موقع الفيس بوك على الأهداف الأساسية للثورة والتى تزايد طموحها مع المكاسب المحققة ولعل واقع الشبكة لم يشر الى معضلات فى عملية فهم الواقع سواء من حيث الأهداف أو رفض الواقع الذى يشوبه الفساد سواء كان ذلك فى إطار المجتمع الافتراضى أو الجمهور العام للمتفاعلين[29].

- الاتصـــال:

وتعد هذه هى النقطة الفارقة بين الحشود الواقعية والافتراضى ، إذ إن الحشود الافتراضية تنطلق من آليات اتصال عبر شبكة الانترنت.

- التفاعــل:

لا يتم توافر الفهم والوسيلة الاتصالية بدون التفاعل حيث يتشكل الحشد فى المجتمع الافتراضى على خلفية هذا المجتمع. ويشير واقع الثورة

المصرية أنها جمعت بين ثقافتين فى تحرك الحشود الأولى هى ثقافة الانترنت الذى تحركت فى البداية على ساحته الثورة ، والثانى هو ثقافة المجتمع المصرى الذى انطلق منه الحشد الى الواقع[30].

رابعاً : قيم المجتمع الافتراضى :

يشير تحرك الحشد من المجتمع الافتراضى الى المجتمع الواقعى الى قدر من الحيرة ، خاصة أن المجتمع الافتراضى نجح الى حد كبير فى تشكيل وعى الفئات التى تتعامل داخله ولعب دورا فى تشكيل مجموعة من القيم تتحرك على ساحته . ومما لا شك فيه أن نزول الحشد من المجتمع الافتراضى الى التحرير ، وإلى ربوع الجمهورية لا يعنى بالدرجة الأولى نزول مجموعة من الأفراد أو المجموعات فقط ، ولكن نزلت معهم قيم المجتمع الافتراضى التى ظهرت بعض ملامحها فى التحرير ، ويمكن رصد بعض هذه القيم التى تتصف بها الحشود الافتراضية فى النحو التالى[31]:

1ـ قيمة التحرر:

إن الحرية هى الأساس الذى يقوم عليه تشكل المجتمع الافتراضى، ولقد تحررت النخب المصرية الجديدة والشباب الواعى من قيود الواقع الى حرية المجال العام الافتراضى. مما شكل قيم أعلت من حرية الرأى والتعبير. ونزلت هذه القيمة الى الواقع ، ولعل جرأة الشعارات التى رفعها الثوار فى عموم الجمهورية والمطالبة بإسقاط النظام ثم رحيله أحد أوجه الحرية التى تبلورت فى المجتمع الافتراضى وكسرت القيود عند النزول الى ميدان التحرير ذلك الميدان – وميادين أخرى – الذى نقل نزل اليه الشباب الثائر ويحمل معه قيمة الحرية التى عاشها فى المجتمع الافتراضى لتجد لها مكان فى الواقع.

2- قيمة قبول الآخر:

تعتمد تفاعلات الإنترنت بدرجة كبيرة على التسامح فى التعامل مع الآخر سواء المختلف فى الدين أو النوع وغيرها ، ولعل ذلك ارتبط بفكرة تجاهل الهويات الفردية . فلا يهم معظم المتفائلين عبر المجتمع الشبكى هوية المتفاعل .. فإن الثورة المصرية تشهد على تخطى المحادثات حدود الاختلافات وتنصهر فى بوتقة واحدة شعارها قبول الآخر . ولعل المتأمل لواقع مجتمع التحرير يدرك أن هذه القيمة نزلت مع المتظاهرين الى الميدان. وبرز ذلك فى مواضع عديدة أبرزها تشكيل الأقباط دروع بشرية حول المصلين المسلمين أثناء إقامة الصلوات . ليس معنى ذلك أن هذه القيمة مندثرة فى الواقع ولكن المقصود هنا أنها متبلورة فى تفاعلات المجتمع الافتراضى وأعضائه الذين نزلوا الى التحرير.

3- قيمة تخطى الأيديولوجيات:

يتخطى المجال العام الافتراضى حدود الأيديولوجيات الضيقة وأنساق التفاعل فى إطاره ليست مغلقة . فالمجتمع الافتراضى يجمع بين الاتجاهات الدينية واليسارية واليمينية وغيرها. وتجتمع كل هذه التباينات فى مجموعة واحدة. وليس معنى ذلك أنه لا توجد أيديولوجيات خاصة ، ولكن المقصود فى هذا الشأن أن الحشود الافتراضية تجتمع فى هويات جماعية تختفى فى ظلها النعرات الأيديولوجية ، وهذا ما تحقق فى الثورة المصرية ، وانعكست تحولات تخطى الأطر الفكرية الى مجتمع التحرير حيث انصهرت اشكال التباينات ، بما يمكن وصفها بأنها ثورة شعبية تخطت حدود الاتجاهات المختلفة[32].

4. قيمة التنظيم :

يدرك المتأمل لواقع النخب الشبكية أنها منظمة ، ولعل هذا النظام انعكس فى القدرة على التعبئة والحشد من المجتمع الافتراضى الى المجتمع الواقعى . وانعكست نظامية الأداء المشكلة فى المجتمع الشبكى الى المجتمع الواقعى فى التحرير . وتجلت بعض ملامح النظام فى رسم خرائط لميدان التحرير تحدد من خلاله عمليات الدخول والخروج . كما تجلى فى إنشاء المستشفيات الميدانية ، والتعامل مع الثورة المضادة من خلال تنظيم فرق عمل لتطهير الداخلين للميدان . وهكذا يتضح لنا أن نظامية التفاعلات الافتراضية تحولت الى نظامية واقعية . وليس المقصود بالنظامية هنا النظامية الاستاتيكية الجامدة التى تحرك بمرجعيات حسابية دقيقة ولكن المقصود بها نظامية ما بعد الحداثة التى تظهر من خلال ما يمكن تسميته بالفوضى الخلاقة.

5. قيمة تفتت القيادة :

إن أهم ما يميز الحركات الاجتماعية سواء فى المجتمع الواقعى أو المجتمع الافتراضى هو العمل الجماعى. وهذا ما دعا الى اعتبار الحركات الثورية شكل من اشكال العمل الجماعى الذى يستهدف بناء هوية اجتماعية تشترك فى مجموعة من القيم والمعايير . مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الهوية الجماعية تتضمن فى داخلها عمليات ثقافية تظهر من خلال الرموز واللغة والاتصال. فالإضافات التى تحققت من خلال الثورة المصرية تمثلت فى نقل قيمة تفكك القيادة من المجتمع الافتراضى الى ميدان التحرير . فالمجتمع الافتراضى ليس فيه زعامات بالمعنى التقليدية ، ولكنها تتحرك من خلال نخب شبكية شكلت قيمها من خلال هذا المجتمع الشبكى ، وتحركت الى المجتمع الواقعى فى صورة جماعات ، ولم تتحرك فى صورة أفراد .

فالحشد الافتراضى يستمد تعبئته من الروح الجماعية وليس فردية القيادة . وتتبادل الأدوار داخل المجتمع الافتراضى . ولقد نحج المتفاعلون فى المجتمع الافتراضى فى تفعيل هذا المبدأ فى الميدان أثناء الاعتصامات والتظاهرات.

6- قيمة المواطنة :

دفعت الحقوق المنقوصة للمواطنة على الصعيد الواقعى بعض الأفراد الى المجتمع الافتراضى للتحصن بمواطنة جديدة يمارسون من خلالها الحقوق والواجبات. تتحرك هذه المواطنة الجديدة على متصل طرفه الاول الدولة القومية، وطرفه الثانى السياق العالمى الذى شكله المجتمع الشبكى. وظهرت المواطنة الافتراضية فى مواضع كثيرة منها اثناء الثورة التونيسية، تضامن معظم الشباب المصرى عبر الفيس بوك مع المتظاهرين ، وشكلوا نوعاً من الدعم العاطفى للثورة التونيسية . وبالمثل فإن حقوق المواطنة الواقعية المنقوصة لدى المصريين دفع الى تعاطف العديد من شباب الشعوب الأخرى للمطالبة بحقوق المواطنة المصرية عبر الشبكات المختلفة. ولقد تضافرت قيمة المواطنة الافتراضية بما تحمله من مساواة فى الحقوق والواجبات فى مجتمع ميدان التحرير ، وانطلقت الى عواصم العالم، والى المصريين فى الخارج الذين شكلوا بدورهم وقفات احتجاجية أمام السفارات المصرية فى بعض دول العالم[33].

خامساً : سمات الثقافة السياسية في أعقاب ثورات الربيع العربى :

- المشاركة الإيجابية:

استطاع الشباب المصري في ثورة 25 يناير التغلب علي واحدة من أهم الخصائص السلبية التي تجذرت في الثقافة السياسية المصرية من العهد

الناصري في حكم الدولة المصرية أي طوال نصف قرن مضي ، حيث بدات السلبية بترك الأمر للسلطة وشعور المواطنين انهم ليسوا طرفا في معادلة القوة السياسية، ثم فقدان الثقة في المؤسسات الحكومية ، وكذلك عدم الرغبة في الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني ، وعدم الثقة في الأحزاب السياسية ، كما أدي إفراط النظام الحاكم في استخدام القوة ضد الحركات المعارضة إلي تجذر الشعور بالخوف من بطش السلطة ، أو علي أفضل تقدير الإحباط من خلال نمو إدراك بأنه لا أمل في التغيير نظرا لهيمنة النخبة الحاكمة علي كافة مؤسسات الدولة ، واستشراء الفساد في معظم القطاعات ، بل وفي داخل الثقافة المصرية ذاتها في ظل تبني الفساد أو التسامح معه. مما أدي إلي تدني آمال الإصلاح من خلال المشاركة في الشأن العام لدي المصريين دعمه غياب مبدأ الانتظام في مؤسسات سياسية غير حكومية في الثقافة السياسية المصرية ، وكذلك حرص النظام الحاكم علي محاصرة تلك التنظيمات والحد منها سواء من خلال القوانين أو التضييق الأمني عليها ، أو اختراقها وإفشالها ، او الحد من توسعها وخروجها إلي المجال العام أو واقع الممارسة السياسية في مصر، وهو ما استطاعت وسائل الاتصال الحديثة من الانترنت والهواتف، وكذلك وسائل الإعلام التغلب عليه ، ونشر الآراء والأفكار فيما بين الشباب، وتكوين مجموعات علي الانترنت انتشرت واتسعت عضويتها مما دعم قيمة المشاركة والاهتمام بالشأن العام . كما أدي تنامي المشاركة واتساع قنواتها إلي تحول المصريين عن جلد أنفسهم والخنوع للوضعية المتدنية في نوعية حياتهم إلي تحميل النظام الحاكم وسياساته مسئولية التدهور في كافة الجوانب الحياتية للمصريين ، وأن كل ما يحيط بهم من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية ، وكذلك مكانتهم الإقليمية يمثل نتاجا للأوضاع المتعلقة بنظام الحكم وسياساته(34).

- مشاركة المرأة :

أظهرت الثورة اتساع مشاركة المرأة فيها، مقارنة بالوقفات الاحتجاجية والمظاهرات ، خاصة بعد الإساءة الواضحة للنساء المشاركات في المظاهرات السابقة من جانب الشرطة . كما كان واضحا ان مشاركتهن لم تكن من خلال جماعة الإخوان المسلمين كما هو معروف في مظاهرات الجامعات المصرية ، بل إنهن كن ينتمين إلي الطبقة العليا والوسطى من المجتمع المصري ، كما كان بينهن مسيحيات ، وهو ما يعد تطورا إيجابياً في الثقافة السياسية للمرأة المصرية(35).

- الطابع السلمي للثورة :

غلب على الثورة الطابع السلمى حيث استطاع الشباب المصري ان يحسن استخدام أدواته في الثورة من خلال استخدام الحقوقْ المشروعة في التظاهر وفقا للدستور والقوانين المصرية ، دونما اللجوء للعنف في المناداة بمطالبة في مواجهة النظام الحاكم ، وفي ذات الوقت استغل خطأ الأخير في الاعتماد علي قوات القمع ممثلة في الأجهزة المتنوعة التابعة لوزارة الداخلية المصرية ، وفشله في التعامل مع مطالب سياسية من خلال الأداة الأمنية . أدي ذلك إلي تزايد شعبية حركة الشباب في بدايتها ، بل كان واضحا أنهم قد تعلموا الدروس السابقة من محاولات النظام الحاكم لتشويه مطالب أية حركات معارضة من خلال إدعاءات أنها تستخدم العنف وتخريب الممتلكات العامة. وهو ما حاول جاهدا إظهاره أيضا في تعامله مع الثورة من خلال وسائل الإعلام الرسمية ، وتوظيف أعداد من البلطجية وبعض أعوانه في إظهار ذلك ، ولكن وسائل الاتصال ، رغم التشويش علي القنوات التليفزيونية الخارجية ومهاجمة مكاتبها . أو قطع الانترنت ، والهواتف المحمولة سواء لمنع الاتصال فيما بين الثوار أو بينهم وبين الخارج . فقد أظهرت هذه

الوسائل عنف النظام الحاكم وتجاوزات قوات الشرطة أو بلطجية ذلك النظام. كما كان الطابع السلمي للثورة واضحا في حرص المتظاهرين علي منع أية تجاوزات في موقع التظاهرات حتى وصل الأمر إلي واقعة فريدة في تاريخ الثورات . وهي قيام المتظاهرين بشكل مستمر أثناء وبعد الثورة بتنظيف ميدات التحرير ، والقيام بحملة طلاء الميدان وتجميله عقب الثورة مباشرة ، كما كان هناك حرص أثناء الثورة علي تأكيد كونها سلمية طوال مدتها[36].

– القدرة علي الاتصال والتنظيم:

أوضحت ثورة 25 يناير أن ثمة أبعاداً جديدة في الثقافة السياسية المصرية، ومنها القدرة علي التنظيم والاحتشاد من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة سواء في تكوين مجموعات الثورة علي الإنترنت أو التواصل فيما بينها. والقدرة علي التجمع السريع بشكل متميز رغم تضييق النظام الحاكم عليها . كما أبانت الثورة قدرة فائقة علي تداول المعلومات فيما بين الشباب لفضح ممارسات سلبية من جانب مؤسسات الحكم في مصر ، وكذلك العديد من أعضاء النخبة الحاكمة ذاتها ، بل واختراق المؤسسة الأمنية الحصينة في مصر وبيان ممارساتها السلبية . كما اتضح أن جانباً كبيراً من العفوية في التنظيم قلل من تأثيره السلبي في أثناء الثورة مثل الاتفاق علي الأهداف العامة. وانتشار وسائل الإعلام ومتابعتها للأحداث . وكذلك ممارسات وردود افعال النظام ذاته. كما أبانت الثورة العدد الهائل من المجموعات الفرعية المشاركة في حشود ثورة الشباب رغم تباين اختلافاتها الأيديولوجية وتوجهاتها وقواعد الحركة المنظمة لبعض الجماعات. إلا أن وجود شعارات تمثل مطالب عامة للمصريين تغلب علي اوجه القصور السابقة. وبالفعل نجحت ثورة الخامس والعشرين من يناير رغم عدم وجود قيادة منظمة لها[37].

- التسامــح:

كان من الأسباب الرئيسية في نجاح الثورة إعلاء تلك القيمة المهمة التي افتقدتها التيارات السياسية في مصر لفترة طويلة وهى قيمة التسامح . والتى كانت قد تراجعت في المجتمع المصري ذاته في ظل تنامي قيمة التعصب ضد الآخر الديني، والآخر السياسي ، والآخر القبلي أو المناطقى ، وكذلك الآخر النوعى. فقد ظهر خلال الثورة عودة قوية لهذه القيمة. حيث وجدت بعض المشاهدات التى ركز عليها الإعلام مثل قيام فتاة مسيحية بمساعدة شاب مسلم علي الوضوء للصلاة ، والحرص علي وجود صلوات للمسلمين والمسيحين أثناء الثورة ، واختلاط جمهور الثورة ما بين تيارات سياسية مختلفة سواء كانوا من الليبراليين أو اليساريين أو من الأخوان المسلمين . وكذلك وجود فئات اجتماعية متباينة، ووجود ممثلين لأقاليم مختلفة من مصر ، حيث كانت وحدة الهدف والغاية عاملا مهما في هذا السياق(38).

- الصمود والحرص علي المطالب:

يعد الصمود والإصرار على المطالب واحداً من العوامل المهمة في نجاح ثورة 25 يناير وفي تحقيق نسبة كبيرة من مطالبها، حيث يعد ثمة بدأت في التبلور لدي الشباب المصري ساهم فيها تردد النظام وتأخره في الاستجابة لمطالبهم ، بل إن رأس النظام وبقية أعضاء النخبة كان ينظر لتلك التظاهرات بأنها وقتية ، ويلعب علي عنصر الوقت والملل والرغبة السريعة لدي المصريين في الاستجابة لمطالبهم كعوامل ستؤدي إلي عودة المتظاهرين لمنازلهم ، إلا أن ذلك قد ولد نموا لقيمة الصمود والحرص علي ثبات المطالب وزيادة موارد القوة في الضغط علي النظام الحاكم من أجل مستقبل

أفضل للمصريين. وهو ما يعكس حالة من الحرص علي التغيير والإصلاح وترشيد مؤسسات الحكم في مصر.

يمكن القول إن ما سبق ذكره من بعض قيم الثقافة السياسية لا يمثل نوعا من التوجهات العامة للثقافة السياسية المصرية تبلور بصورته النهائية ، حيث لازالت هذه القيم مرتبطة بالحدث نفسه ، ولاشك أنها لم تكن لدي الملايين المتجمعة في ميدان التحرير ، والعديد من المواقع في مصر ، كما أنها لم تنتشر بنفس الشكل في بقية قطاعات المجتمع المصري، وهو ما جعلنا نحتاج إلي تجميع مشاهدات أكثر ومزيد من المتابعات وتحليلها في ضوء تطور الأوضاع في مصر[39].

المراجع المستخدمة فى الفصل

(1) أحمد زايد ، اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطيـــة ، العدد 42، ابريل 2011، ص ص 21 – 22.

(2) وليد رشاد زكى، من التعبئة الافتراضية إلى الثورة ، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011، ص 69.

(3) أحمد مجدى حجازى ، الثورة المصرية علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011، ص42.

(4) المرجع السابق، ص42.

(5) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(6) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(7) المرجع السابق ، ص ص 21 – 22.

(8) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق ، ص 43.

(9) المرجع السابق ، ص 43.

(10) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(11) المرجع السابق ، ص ص 21 – 22.

(12) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق ، ص 41.

(13) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(14) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق ، ص42.

(15) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(16) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(17) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق ، ص42.

(18) محمد فرج ، الثورة وتغيير منظومة القيم، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريـل 2011، ص 82.

(19) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق ، ص42.

(20) محمد فرج ، مرجع سابق ، ص 90.

(21) المرجع السابق ، ص 90.

(22) المرجع السابق ، ص 91.

(23) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ص 21 – 22.

(24) وليد رشاد زكى، مرجع سابق ، ص 70.

(25) المرجع السابق ، ص 71.

(26) المرجع السابق ، ص 72.

(27) المرجع السابق ، ص 73.

(28) المرجع السابق ، ص 74.

(29) المرجع السابق ، ص 75.

(30) المرجع السابق ، ص 75.

(31) المرجع السابق ، ص 76.

(32) المرجع السابق ، ص 77.

(33) المرجع السابق، ص 78.

(34) محمد أحمد العدوى ، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية فى المجتمعات العربية، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011، ص 89.

(35) المرجع السابق ، ص 90.

(36) المرجع السابق ، ص 90.

(37) المرجع السابق ، ص 91.

(38) المرجع السابق ، 91.

(39) المرجع السابق ، ص 91.

استخلاصات عامة حول العولمة

وأخيراً نحاول أن نقدم للقارئ استخلاصاً عاماً حول موضوع العولمة نُجمل فيه فكرة عامة عنها كظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية أصبحنا معها وجها لوجه ، ولم يعد أمامنا خيار إلا أن نتناول ما فيها من فوائد ونحذر مما يمكن أن نضار منه كدول عالم نامى بصفة عامة ومسلمين وعرب بصفة خاصة.

فمصطلح العولمة مصطلح جديد ظهر في العالم الغربي في بداية عقد التسعينيات، وقد سبقه حدثان ضخمان أثرا في حركة العلاقات الدولية واتجاهاتها وعلى موازين القوى في العالم: الأول: سقوط المعسكر الشرقي الذي اتخذ من سقوط جدار برلين رمزاً له في عام 1989م، والذي أنهى فترة من الحرب الباردة بين المعسكرين (وارسو/الأطلسي) بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وصاحبها حالات من الاستقطاب والمد والجزر في علاقات هذين المعسكرين؛ بحيث وصلت في الجَزْر إلى التهديد بحرب عالمية ثالثة مباشرة أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، وفي المد وصلت إلى الاتفاق على تقسيم مناطق نفوذ في بعض بقاع العالم، وبين ذلك حصلت حروب بالوكالة كما حصل في فيتنام وأفغانستان. وقد أتاحت حالة الحرب الباردة والصراع والتنافس العالمي على مناطق النفوذ وجود هامش من الحرية لما سمي بـ (دول عدم الانحياز) مكّن كثيراً من الدول من الاستقلال عن الدولتين الكبيرتين أو إحداهما.

ثم جاء الحدث الآخر الكبير وهو حرب الخليج الثانية في عام 1991م، وهي حرب شبه عالمية لكن من طرف واحد ودون تكافؤ في القوى. وانتهت هذه الحرب بانتصار أمريكي غربي أضيف إلى ذلك

النصر التاريخي على المعسكر الشرقي. وهذان الانتصاران أتاحا لأمريكا نوعاً من السيادة العالمية مستغلة تقدمها التقني والاقتصادي وقوتها العسكرية في تكريس هذه السيادة. فبدأ في هذا الظرف التاريخي ظهور مصطلحات جديدة مثل «العالم الجديد» ومثل «العولمة». وهذا المصطلح الأخير أخذ حظه من الانتشار باعتبار أنه يمثل حركة الهيمنة والسيادة الغربية بأسلوبها الحضاري الجديد، وظهرت أعمال وكتابات كثيرة لدى الغربيين تؤدلج هذه الفكرة مثل فكرة «نهاية التاريخ»، وكذلك فكرة «صراع الحضارات» وإن كانت سابقة لفكرة نهاية التاريخ إلا أنها شُهرت أخيراً.

ولقد أخذ البعد الاقتصادي النصيب الأكبر في أدبيات الكُتَّاب الغربيين عن العولمة لقوة تأثيره على الدول والمجتمعات وارتباط كثير من المجالات به. وكمثال لذلك كتاب: «فخ العولمة»؛ فإنه يركز على البعد الاقتصادي وأثره على المجتمعات الغربية. كما أن العولمة الاقتصادية هي المجال الوحيد الذي اتفق على تعريف له؛ حيث تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للإدارة والتنمية UNCTAD تعريفاً لها يقوم على فكرة فتح الأسواق والتبادل الحر وتقليل سلطة الدولة على حركة الاقتصاد. لكن هذا المصطلح اكتسب فيما بعد دلالات إستراتيجية وثقافية مهمة من خلال تطورات عديدة بدأت منذ أوائل التسعينيات. ومن هنا لا نستطيع أن نتوقف عند هذه النظرة والرؤية الجزئية للعولمة، وإن كانت مهمة. ولذا عبر كثير من المفكرين والكتاب عن رؤية أشمل للعولمة.

ونستطيع أن نلخص أهم توصيفات العولمة وملامحها بما يلي:

هي التوجه الأيديولوجي لليبرالية الجديدة التي تركز على قوانين السوق، والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات في الاقتصاد، وعلى فكرة الديمقراطية في البعد السياسي، وعلى مفهوم الحرية والمساواة المطلقة في البعد الاجتماعي والأخلاقي. فهي نظام عالمي يشمل المجالات السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، كما يشمل مجال التسويق والمبادلات والاتصال.

ويرى بعضهم أنها فكرة تعبر بصورة غير مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وتغريبه أو أمركته مستغلة مظاهر وآليات التطور الحضاري الذي يشهده العصر: فالهيمنة العسكرية بواسطة الأحلاف العسكرية ومنها حلف الأطلسي، والسياسية بواسطة الهيمنة على مجلس الأمن، والاقتصادية من خلال المنظمات الدولية الاقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية، والاجتماعية من خلال مؤتمرات دولية وإقليمية، والفكرية من خلال القوانين والاتفاقيات والصكوك الدولية في هذا المجال؛ مدعومة بقوة دفع ضخمة بواسطة إمبراطوريات إعلامية وشبكة معلومات دولية (إنترنت) يسيطر الغربيون على معظمها؛ حيث اعتبر بعضهم (جارودي) العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار.

وفي المقابل يرى بعض آخر أن العولمة هي اتجاه فطري للإنسان يتسارع أثره مع تطور آليات الاتصال بين المجتمعات وتركيز الصناعات وتجاوز المجتمع التقليدي، وأنها مظهر من مظاهر التطور الطبيعي الحضاري المعاصر، وأن المجتمعات الأكثر حضارة تفيض على المجتمعات الأقل حضارة بشكل تلقائي عبر قنوات تصل بين المنبع والمصب. فهو نظام رأسمالي أكثر تكاملاً وليس رسملة للعالم بالمفهوم

الغربي أو الأمريكي. وقد يعبر عن ذلك بطريقة أخـرى فيقـال: إن مـا يحـدث هو إفراز من إفرازات الدولة الحضارية في لحظة تضخم قوتهـا في المجالات المختلفة على العالم من حولها.

ويتفق عدد من المفكرين بأنها آلية يمكن أن تؤدي بشكل متسارع إلى نشـوء نظام عالمي جديد بواسطة ثلاثية التكنولوجيـا ورأس المـال والإدارة، وتشمل السياسة والاقتصاد والثقافـة والاجتمـاع والأعـراف، ليؤسس القرية الكونية الجديدة التي تقوم على ثورة الكمبيوتر والاتصالات والثورة المعلوماتية والأسواق المفتوحة والـشركات متعـددة الجنـسيات لتوحيد مصير الإنسانية[1].

وما أجمل أن يكون العالم بالفعل قرية كبيرة واحدة ، كمـا يحلـو لأنصار العولمة أن يصوروا لنا حالة العالم اليوم ، ولكن الحقيقة للأسـف غير ذلك فالعالم يتحول بسرعة إلى قرية واحدة كبيرة فى أشـياء ولكنـه مازال كالمدينة الصغيرة القبيحة فى أشياء كثيرة كما تـدل علـى ذلـك بوضوح أحداث سبتمبر 2001 وما تلاها، المفروض أن القرية الواحـدة يعرف كل فرد من سكانها بقية السكان معرفة جيدة ، بل وقد يعرف أخص خصائصهم وأسرارهم ، فالمساكن متقاربة والشوارع ضيقة ولا يمكن أن يخرج أحد من بيته دون أن يراه الجميع ، ولا أن يتـزوج أحـد دون أن يعرف بذلك الجميع فيذهبون لتهنئته أو يحدث له مصاب دون أن يـذهب الجميع لمواساته ، والمفروض أن يتحد أهل القرية الواحدة فـى الـسراء والضراء دون تمييز بين غني وفقير ، ولا بين الأبيض والأسود والأسمر، المسلم والمسيحى، ولا بين الصحيح والمعوق، فالجميع مخلوقات الله وهى بهذا الوصف جديرة بالاحترام وبالمساواة فى المعاملة.

أنظر الآن لما حدث فى الولايات المتحدة فى أعقاب 11 سبتمبر لقد انقلب الأمريكى على العربى لدى أول إشارة كأن البعض كان متربصاً بالآخر صابراً عليه على مضض، ينتظر فقط وقوع الحادث لينقض عليه. وفى غمضه عين ينقلب الأبيض على الأسمر والبنى وينسب إليه الجريمة دون انتظار لإجراء تحقيق ، مع أن تاريخ الأبيض فى ارتكاب الجريمة أطول وأعرق من تاريخ غيره. الأكثر مدعاة للدهشة من كل هذا ، الجهل المطبق الذى أظهره الأمريكيون ببقية خلق الله ، ففى عصر العولمة الرائع يظهر أن الأمريكى لا يستطيع أن يميز الأفغانى عن العربى أو المسلم عن القبطى . ويظهر المتعلمون الأمريكيون جهلاً مطبقاً بالجغرافيا والتاريخ يخجل منه أى تلميذ فى مدرسة ابتدائية مصرية ، فالمفترض فى عصر العولمة أن تعرض على الناس كافة الآراء فيختارون أفضلها ويكون فى متناول أيديهم التعرف على حقيقة المواقف المتعارضة فيرجحون أقواها ولكن وسائل الإعلام الأمريكية لا تعرض على الناس إلا رأياً واحداً، فليس لهم فى الحقيقة قدرة على الاختيار حتى إذا ظنوا ان لديهم هذه القدرة، فالقضية الفلسطينية لا تعرض إلا من وجهة نظر إسرائيل ، ولا يسمح للأمريكيين أن يعرفوا أن الإسرائيليين أخذوا أراضى الفلسطينيين وطردوهم منها.

فالاستعمار القديم كان بلا شك نوعاً من أنواع العولمة ، جاء بدولة بعيدة إلى دول أخرى فى أبعد أركان المعمورة لتحتلها وتخضعها وترسل خيراتها إلى الدول التى استعمرتها. وفى سبيل ذلك كانت الدولة الاستعمارية تنشئ وسائل مواصلات جديدة تربط بينها وبين هذه المستعمرات وتوسع الموانئ وتعمقها، وتمد خطوط التلغراف لتسهيل الاتصال، تماماً كما تمد شبكة الـ سى إن إن (CNN) خيوطها لتربط

سائر أركان المستعمرة بمراكز القوة الجديد. كانت الدولة الاستعمارية القديمة تغير الكتب التى يتعلمها أبناء المستعمرات فى المدارس ، لكى يحتل تاريخ الدولة الاستعمارية مكان المركز، لتصبح لغتها هى اللغة الأولى أو الوحيدة لسكان المستعمرات. فما هو أكثر "عولمة" من هذا ؟ أن يصبح بإمكان الجزائرى أو التونسى أن يقرأ قصص زولا وأشعار راسين بالفرنسية ، وأن يعرف الطفل السودانى أو الكينى تفاصيل ثورة كرمويل فى بريطانيا فى القرن السابع عشر ، وأن يعرف أسماء المحطات التى يقف بها القطار الذاهب من لندن إلى برمنجهام؟

كانت هذه عولمة بلا شك . ولكنها كانت عولمة فى اتجاه واحد ، فقد استمر تلاميذ المدارس الإنجليزية والفرنسية يلقنون الدروس عن رسالة الرجل الأبيض فى تمدين الرجل الأسود أو الأسمر حتى انتهى الاستعمار الإنجليزى والفرنسى فى منتصف القرن العشرين. حينئذ فقط سمح للإنجليز والفرنسيين فى بلادهم بأن يعرفوا حقيقة الشعوب التى كانت خاضعة لهم ، واستغراب الإنجليز والفرنسيون جداً أن يتبينوا أن رسالة الرجل الأبيض فى تمدين الأسود أو الأسمر لم تكن اكثر من نكته سخيفة طويلة وأن لدى هذه الشعوب السوداء والسمراء الكثير مما يمكن أن يعلموه للشعوب البيضاء.

العولمة إذن لابد لها ، إذا كانت تأتى عن طريق الاستعمار أن تسير فى اتجاه دون الآخر ، لا بأس من ترديد الكلام عن المزايا التى تجلبها العولمة للجميع دون استثناء بتقصيرها المسافات وتقريب الشعوب بعضها من بعض، ونشر المعرفة والمعلومات وجعلها فى متناول الجميع ، لا بأس من ترديد مثل هذا الكلام ، ولكن العولمة التى تأتى عن طريق الاستعمار لابد أن تنطلق من مراكز متحيزة وذات مصالح محددة يهمها

تقصير مسافات معينة دون غيرها، وأن تنشر معلومات معينة دون غيرها وتلقن الناس أفكاراً بعينها وتحجب عنهم ماعدا ذلك ، وفى جميع الأحوال لابد أن تتضمن العولمة زيادة سرعة نقل الجنود من مكان لآخر، وزيادة قدرة الطائرات على نقل القنابل ، وزيادة الكفاءة فى نقل أخبار وصور شبكات التليفزيون والإذاعة المسموح بها والمختارة بعناية لأكبر عدد من الناس ، أى لابد باختصار من عولمة القهر، ولكن من الممنوع استخدام نفس وسائل التكنولوجيا الحديثة فى إفهام الأمريكيين حقيقة الشعوب الخاضعة لهم ، وحقيقة ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين وحقيقة الدين الاسلامى[2].

وتظهر العولمة في مجالات عديدة من مجالات الحياة التي تشكل شبكة العلاقات الدولية المعاصرة، وأهم هذه المجالات:

أولاً: المجال الاقتصادي:

وترتكز العولمة فيه على فكرة وحدة السوق، وإزالة العوائق أمام حركة رأس المال، وحرية الاقتصاد، واتخاذ الدولار معياراً للنقد، وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات منتجة هي مجتمعات الدول الصناعية، ومجتمعات مستهلكة هي مجتمعات الدول الأخرى؛ حتى أصبح مظهر التأثر الاستهلاكي للعولمة هو لبس الجينز وشرب الكوكا كولا وأكل الهمبرجر ومشاهدة المحطة الأخبارية CNN، وكلها نتاج أمريكي، لدرجة أن الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتيران" وقف يخطب في الجموع المحتشدة محذراً من تفشي ظاهرة لبس بنطلون الجينز بين الشباب الفرنسي؛ لأنه مظهر من مظاهر الغزو الأمريكي.

وتستخدم العولمة الاقتصادية عددا من الوسائل والآليات:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: وهما منظمتان أمميتان. فالأول يقوم على ضبط النقد الدولي واستقراره، والآخر يمارس عمليات الإقراض ودراسات الجدوى في مجال الإنشاء والتعمير للدول المتضررة من الحروب والدول الفقيرة ضمن شروط قاسية.

منظمة التجارة العالمية: من خلال قوانينها في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، ومن خلال هيئة فض المنازعات والتحكيم؛ حيث تحوّل مفهوم التجارة لدى المنظمة من مفهوم تقليدي إلى مفهوم يشمل البيئة والعمل وحقوق الإنسان والعمال. وهذه المؤسسات الثلاث تشكل ثالوثاً خطيراً يمكن أن يمسك بخناق الدول الفقيرة حتى يجعلها في تبعية شبه كاملة للغرب وشركاته.

الإعلام والدعاية الإعلامية: وهي من أوضح الوسائل لترويج المنتجات الاستهلاكية، وتروج معها بشكل غير مباشر البيئات المطلوبة التي هي إفراز للثقافة والمصالح الغربية، وتقوم إمبراطوريات إعلامية على خدمة الدعاية والإعلان، وتنفق الشركات الكبرى مئات الملايين من الدولارات سنوياً على هذه الخدمة.

الشركات المتعددة الجنسيات: التي نجح الكثير منها في الهيمنة على السوق بنوعية منتجاتها وخدماتها، وبضخامة رأس مالها، وباندماجاتها.

ثانياً: المجال الاجتماعي:

وذلك بتنميط العالم على نحو من نمط المجتمعات الغربية (تغريب العالم) وبالذات أمريكا (الأمركة)؛ وذلك بنقل قيم المجتمع الغربي والأمريكي بالذات ليكون المثال والقدوة، سواء ما نقل منها بإرادة مقصودة، أو ما انتقل منها نتيجة طبيعية لرغبة تقليد الغالب؛ لأن الأمة المغلوبة مولعة بتقليد الغالب؛ كما قال ابن خلدون. وتسلك العولمة الاجتماعية وسائل لذلك منها:

أ - المؤتمرات الدولية في مجال المرأة والشباب والأطفال والسكان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية، التي شهدتها حقبة التسعينيات بشكل كبير وما زالت متواصلة؛ حيث تطرح وثائقها وتوصياتها نموذج الحياة الاجتماعية الغربية. ومثالاً على ذلك ما طرح في وثيقتي مؤتمر السكان في القاهرة ومؤتمر بكين عن المرأة.

ب - نقل السلوكيات والعادات الغربية من خلال المواد الإعلامية في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت. والمثال على ذلك عيد الحب Valentine ، وهي عادة غربية ذات أصول دينية وثنية وأخلاقية غربية، وقد بدأ ينتشر حتى في المجتمعات المحافظة كدول الخليج.

ثالثاً: المجال الفكري والثقافي:

وذلك بترويج الأيديولوجيات الفكرية الغربية، وفرضها في الواقع من خلال الضغوط السياسية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية أيضاً؛ وذلك في مجالات عدة كحقوق الإنسان، والديمقراطية، وحقوق الأقليات، وحرية الرأي. وتستخدم في ذلك آليات ووسائل منها:

أ – إصدار الصكوك والاتفاقيات الدولية المصاغة بوجهة نظر غربية والضغط من أجل التوقيع عليها، مثل (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مكافحة التمييز ضد المرأة.. إلخ). وهذه الاتفاقيات وإن كان فيها بعض الحق إلا أن فيها الباطل، ويكفي أنها مصاغة بوجهة نظر غربية صرفة.

ب – إصدار القوانين من أجل استخدامها ضد دول العالم الثالث باسم حماية الأقليات، مثل قانون التحرر من الاضطهاد الديني الصادر عن الكونجرس الأمريكي.

ج – إصدار التقارير الدورية للضغط الإعلامي والسياسي والاقتصادي على المجتمعات الأخرى، مثل إصدارات الكونجرس الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية الدورية، وإصدارات المنظمات العالمية الكبرى الدورية. بل حتى الشركات التي تعنى بالتصنيف الائتماني (أي الملائمة المالية) للدول؛ حيث تستغل لصالح الدول والبنوك والمؤسسات المالية الغربية.

رابعاً: المجال السياسي:

وذلك من خلال استخدام الأمم المتحدة بعد الهيمنة عليها وعلى مؤسساتها السياسية المؤثرة خاصة مجلس الأمن الذي تعتبر قرارته ملزمة عالمياً، واستخدام حق النقض (الفيتو) المجحف عند الضرورة أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا يريده الغرب وخاصة أمريكا. ولعل ما يجري الآن من تعسف أمريكي بدعم بريطاني ومجاملة من بقية الأعضاء الدائمين في استعمال هذه المنظمة العالمية لتكريس هيمنة أمريكا دليل على ذلك.

خامساً: المجال العسكري:

وذلك من خلال الأحلاف والمعاهدات العسكرية التي تعقدها الدول الكبرى وبالذات أمريكا مع الدول الصغيرة، ومن خلال الأحلاف الإقليمية التي تكون هذه الدول طرفاً فيها، وكذلك من خلال حلف الأطلسي الذي حددت أهدافه تجاه الجنوب بعد أن كان تجاه الشرق بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي وانحلال حلف وارسو.

مخاطر العولمة:

- **الخطر المجتمعي:**

يحذر علماء الإجتماع من أن أسوأ ما يقع على الأمم هو انقسام مجتمعها إلى طبقات الأغنياء والفقراء، وأن الآثار السيئة لتكدس الأموال في أيدي قلة من الناس تسبب تسلطهم وتحكمهم في مصير الكثرة، وتسخرهم لخدمتهم بغير حق. وكمثال لذلك أمريكا ذات النظام الديمقراطي، وكيف يؤثر المال على امتلاك وسائل الإعلام ومن ثم التأثير على العملية الانتخابية؛ بحيث لا تعبر في النهاية عن رأي الأغلبية. ولهذا كان منهج الإسلام هو وجود تشريعات تمنع أن يبقى المال دُولة بين الأغنياء؛ وقد ظهرت الطبقية والاحتكار من خلال إيجاد آليات وهياكل ومؤسسات اجتماعية، سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو تشريعية، يتم من خلالها توجيه المال والسلطة والتأثير للأغنياء دون الفقراء، وتكرس انعدام الفرص أمام الفقراء في مزاحمة الأغنياء. بل ويكون المال والغنى معياراً لكثير من المناصب والمهام. ومن ذلك التشريعات الخاصة ببعض الأسواق التجارية والبورصات والتشريعات القانونية (غير المكتوبة) في أمريكا والمنحازة إلى فئة دون أخرى، ومن ذلك ما يظهر في طبيعة هيكلة

الأحزاب السياسية. وقد حذرت مجلة Foreign Affairs الأمريكية في عدد سابق من نشوب ثورة اجتماعية عالمية بعد نقدها لفكرة العولمة؛ لأنها تترك وراءها الملايين من العمال الساخطين، وحالات اللامساواة، والبطالة، والفقر المستوطن، واختلال التوازن الاجتماعي، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن مواطنيها، ونشوء الطبقية الفاحشة داخل مجتمع الدولة الواحدة. كذلك تسبب تكريس الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة وبين أغنياء العالم وفقرائه.

ومن مظاهر الخطر الاجتماعي:

- ثلاثة أغنى أغنياء أمريكا ثروتهم أكثر من ثروة قارة إفريقيا كلها التي فيها 600 مليون نسمة.
- 30% من سكان العالم دخلهم اليومي يقل عن دولارين، و20% من سكان العالم يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، وكلهم من الدول النامية.
- 20 % من سكان العالم يملكون 80% من ثروته، والباقي من السكان يملكون الباقي من الثروة.
- حركة المال العالمي اليومي تزيد على 10 تريليون دولار يملك معظمه عدد محدود من الشركات والأشخاص في هذا العالم، معظمهم في العالم الغربي.
- التجارة الإلكترونية (السوق الإلكتروني) شبه محتكرة للغربيين خاصة أمريكا التي تحصل على نصيب الأسد من هذه التجارة، حيث بلغت حصتها من هذه السوق نسبة قريبة من النصف والباقي لبقية العالم وخاصة الدول الغربية الأخرى، بينما الدول النامية لا تحصل إلا على واحد بالألف.

- خمس دول غربية فيها 172 شركة من أصل 200 شركة كبرى في العالم، وهي أمريكا، واليابان، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا.
- في العالم 358 شخصاً يملكون ما يملك 45% من سكان العالم أي 2ر6 مليار شخصاً.
- هناك توقعات بازدياد البطالة والفقر مستقبلاً؛ فحوالي 30% من طاقات العمل تكفي عندما تدخل التقنية الإلكترونية في الإدارة وفي سوق العمل.
- الأرباح المتوقعة من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد تصل إلى 200 مليار دولار، معظمها يذهب إلى الشركات الغربية بينما لن يحصل العالم العربي إلا على 1% منها.
- كل خمس دولارات في العالم يملك الغرب أربعة منها ويترك دولاراً واحداً فقط لبقية المناطق.
- وفي مجال التكنولوجيا نجد أن 40% من كمبيوترات العالم توجد في أمريكا؛ بينما نجد واحداً من كل ثلاثمائة أفريقي يملك خطاً هاتفياً واحداً، ونجد أن 80 % من مالكي الهواتف الخلوية هم من العالم الغني بينما توصف بنغلادش بأنها صحراء هاتفية.

- **الخطر الثقافي:**

محاولة صهر الثقافات الموجودة في ثقافة واحدة هي الثقافة الغربية وبالذات الأمريكية، وجعلها النموذج العالمي مستغلة التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات، وما ترسله عبر الفضائيات من سيل جارف من المواد الإعلامية، وتفريغ العالم من الهوية الوطنية والقومية والدينية.

ومن مظاهر ذلك أيضاً:

- يوجد في العالم 6000 لغة، لكن 90% من برامج الإنترنت تبث باللغة الإنجليزية مما يسبب تهميشاً للغات الأخرى حتى الحية منها؛ مما دعا الرئيس الفرنسي "شيراك" إلى الدعوة إلى إقامة تحالف بين الدول التي تعتمد لغات من أصل لاتيني للتصدي بشكل أفضل لهيمنة اللغة الإنجليزية لدى افتتاحه منتدى حول تحديات العولمة في 2001/3/20م. ومن المعلوم أن الوكالة الفرنكفونية والمنظمة الدولية للفرنكفونية أُنشئتا لهذا السبب. كما أفادت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نشرت في 2001/2/8م أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها للزوال، وحذرت الدراسة من أن 90% من اللغات المحلية سوف تختفي في القرن الحادي والعشرين.
- استخدام بعض الصكوك الدولية والقوانين عند بعض الدول للضغط من أجل تغيير الهويات وصهر الثقافات، وكمثال على ذلك قانون (التحرر من الاضطهاد الديني) الأمريكي الذي تستخدمه في التدخل بشؤون العالم الإسلامي بدعوى حماية الأقليات، وإتاحة حرية ممارسة العبادة وإقامة دور لها.
- الآثار الثقافية السلبية التي يمكن أن تنشأ من السير في فلك منظمة التجارة العالمية؛ حيث تتيح تفسيرات قوانينها الاعتداء على الخصوصيات الثقافية بدعوى تسهيل انسياب حركة التجارة العالمية.

- **الخطر الأخلاقي:**

وذلك بما يبث عبر شبكات التلفزة والإنترنت من أفلام جنسية ومواد إعلامية تروج الفاحشة والرذيلة. وقد بلغ هذا النوع من المواد

والأفلام من الكثرة لدرجة أن ألمانيا التي يسمح قانونها بعرض العملية الجنسية على المسرح مباشرة أمام المشاهدين قامت بإغلاق 200 موقع إباحي عام 1996م. وبلغت تلك البرامج رواجاً كبيراً لدرجة أن استفتاءً في بريطانيا أظهر أن نسبة 1: 3 من طلاب المدارس الثانوية يشاهدون أفلاماً إباحية.

استخدام جسد المرأة أداة نفعية مادية؛ وذلك بتضخيم الجانب الشهواني؛ حيث تعتبر المرأة سلعة يمكن تسويقها من خلال العروض التلفزيونية والإعلانات. وكذلك تعتبر المرأة آلة لتسويق السلع الاستهلاكية لمستحضرات التجميل والأزياء، ويظهر ذلك من خلال عروض الأزياء، ومسابقات ملكات الجمال، وقد توسعت مسابقات ملكات الجمال لتشمل ملكات جمال الإنترنت.

- **الخطر الاجتماعي:**

ويتمثل ذلك بمحاولات الدول الغربية تحت مظلة الأمم المتحدة أن تفرض أنموذجها الاجتماعي، وأن تفرض على العالم قيم المجتمع الغربي المختلة في مجال الأسرة والمرأة من خلال المؤتمرات الدولية في المجالات الاجتماعية المختلفة، ومن خلال المؤتمرات الإقليمية ولجان المتابعة لتوصيات هذه المؤتمرات المتعددة والمنتشرة، والتي تدعو إلى اعتماد النموذج الغربي في الحياة الاجتماعية والسكان، كما أن توصيات هذه المؤتمرات قد تصل إلى ما يشبه القرارات الملزمة.

ومن أبرز توصيات هذه المؤتمرات:

- الحرية الجنسية وإباحة العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة، وتقليل قيمة الزواج.

- تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وهو أنها تتكون من شخصين فأكثر ولو كانا من نوع واحد.
- إباحة الشذوذ الجنسي بكل أنواعه، ومن المعلوم أنه مُقَرٌّ في بعض القوانين الغربية.
- فرض مفهوم المساواة الشكلي بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات والحياة العامة.

- **خطر الفوضى العالمية وعدم السيطرة:**

تتيح التقنية وسائل جديدة للمجرمين واللصوص وتجار المخدرات؛ حيث إن توحد السوق وضخامة ما يضخ فيه من مال يغطي عمليات السرقة وغسيل الأموال، فتكثر عصابات المافيا وأساليب الاحتيال، وقد تغري بدخول أجهزة استخبارات لبعض الدول وسط معمعة الفوضى لتحقيق أغراض مالية أو سياسية. ومن مظاهر ذلك:

- مواقع على الإنترنت فيها إرشادات للإرهابيين؛ حتى وصل الأمر إلى أن يناقش هذا الموضوع في الكونجرس الأمريكي تحت عنوان: «الإنترنت وعلاقته بالإرهاب».
- عشرات الألوف من المواقع على الإنترنت تشرح طرق استعمال المخدرات ووسائل استخدام العنف.
- سرقة البرامج؛ حيث قدرت قيمة البرامج المسروقة في عام 1993م ببليوني دولار.
- سرقة أرقام بطاقات الائتمان؛ حيث قامت عصابة واحدة بسرقة 140.000 بطاقة عام 1994م، وتم نشرها على لوائح.

هذه جوانب من المخاطر، وهناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها لوضوحها للمراقب والمتابع، ومنها خطر العولمة الاقتصادية ذلك الغول الخطير الذي يهدد دول الجنوب عامة، ويمكن أن يحولها إلى شبه ملكية خاصة للشركات الغربية العملاقة المتعددة الجنسيات.

كيف نستثمر آليات العولمة؟

كما أن للعولمة أخطارها الضخمة فإن هناك كثيراً من المكاسب والفرص التي هي جزء من الحركة الفاعلة والإيقاع السريع لمعطيات العصر؛ فالموقف العقلاني الرشيد ليس فقط المقاومة، وإنما نضيف إلى ذلك ما ينبغي أن يكون عليه موقفنا من استثمار الفرص السانحة باستخدام آليات العولمة بما يخدم المسلمين ويحافظ على هويتهم ويبرز موقفهم ويحمي كيانهم. ومن أمثلة هذا الاستثمار:

- **في مجال الإعلام والاتصالات:**

إن سهولة الاتصالات ونقل المعلومات ستُحدِث نقلة نوعية في أساليب الإدارة والعمل، فيستطيع الأفراد العمل من منازلهم في بعض الوظائف. وقد بدأت عدد من الشركات الأمريكية والأوروبية بتخصيص أوقات معينة لكي ينجز الموظفون أعمالهم الموكلة بهم من منازلهم دون الحاجة للحضور، وأغلب الذين يعملون بهذا الأسلوب من النساء. فهذا الأسلوب سيتيح الفرصة أمام الأسر المحافظة والمجتمعات المحافظة لإنجاز أعمال كثيرة عن طريق الإنترنت دون الحاجة لخروج المرأة من منزلها وترك بيتها وأطفالها.

فتحرير وسائل الإعلام وتطورها وسهولة امتلاكها وإنشاء القرى الإلكترونية الحرة سيتيح مجالاً لأي فرد أو مجموعة أو منظمة تريد أن تقيم محطات فضائية أو وسائل إعلام أخرى لنشر الإسلام والدعوة إلى الله، ونشر العلم، والدفاع عن المسلمين، والرد على الشبهات بحرية دون وصاية أو رقابة رسمية أو الخضوع لأنظمة مقيدة، ومن أمثلة ذلك الجهود الحثيثة في أكثر من جهة لإنشاء قنوات فضائية إسلامية مستقلة داخل القرى الإعلامية الحرة المقامة في بعض الدول.

التغطية الإعلامية الواسعة للأحداث من خلال الفضائيات أتاحت تغطية واسعة لقضايا المسلمين، وقلل من فرصة الإعلام الغربي أن يعتم إعلامياً على قضايا المسلمين أو يعرضها من وجهة نظره المنحازة في أغلب الأحيان، وكمثال على ذلك التغطية الواسعة لما يجري في فلسطين المحتلة بحيث وضع العالم في صورة ما يحدث لحظة لحظة، وكشف ممارسات الصهاينة هناك، ولا شك أن الإعلام له تأثير مباشر على صنع الرأي العام الذي يؤثر على الأنظمة السياسية في سبيل تعديل مواقفها، ومما هو جدير بالذكر أن صورة مقتل (محمد الدرة) التي أثرت بشكل ملحوظ على الرأي العام العالمي كانت لقطة لمصور وكالة الصحافة الفرنسية، وهذا أمر أغضب اليهود، وأغضبهم أكثر أن تكون من مصور وكالة غربية.

- **وفي المجال الاقتصادي:**

مع التسليم بخطورة العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول الضعيفة، وخطورة فتح الأسواق وتحرير التجارة في هذه الدول والذي سيكون لصالح الشركات الكبرى الغربية إلا أن كثيراً من هذه الدول إذا أحسنت استخدام إمكاناتها وما تتميز فيه من موارد على غيرها من الدول

الغربية، ورشدت سياساتها الاقتصادية، وحاربت الفساد المالي والإداري المستشري، فإنه يمكنها أن توظف جانباً من هذه العولمة الاقتصادية لصالحها فمثلاً:

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يمنع أوروبا من وضع رسم 12% على المستوردات البتروكيمائية من بعض الدول الإسلامية البترولية؛ فمثلاً الإنتاج السعودي من البتروكيمائيات يزيد على 5% من الإنتاج العالمي؛ فكم ستكون الفائدة إذا أزيلت الحواجز الجمركية أمام هذه السلعة المتوفرة لدى الدول المنتجة للنفط ومعظمها دول إسلامية؟ ، كذلك يتيح انضمام الدول المنتجة للنفط إلى المنظمة الفرصة للضغط بمعاملته باعتباره سلعة صناعية من سلع المنظمة، فتزول الضرائب المفروضة عليه في الدول المستوردة. فالانضمام إلى المنظمة سيدفع إلى إزالة معوقات كثيرة تقف في وجه التنمية، وإلى تحديث الأنظمة وإلى وجود الشفافية لتصحيح مسارات التنمية، وإلى تحديث الإجراءات القضائية، وتخليص الأنظمة الحمائية التي لا تتمشى مع روح النظام الاقتصادي الإسلامي وتضعف هياكل الإنتاج.

وتتيح التقنية الحديثة للاستثمار (التجارة الإلكترونية) لمشاركة عدد من مستثمري دول العالم الثالث عبر القنوات المفتوحة، خاصة إذا استحدثت قنوات آمنة للاستثمار من الناحية الشرعية في أسواق البورصات العالمية، مثل محاولة عدد من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي إيجاد مؤشر إسلامي على «مؤشر داوجونز» باسم Dowjones' Islamic Index.

- **وفي مجال الإنترنت:**

الإنترنت ثمرة من ثمار التقنية كسرت احتكار الغرب للمعلومات، وأتاحت فرصة الوصول إلى المعلومات في المجـالات المختلفـة بـنفس السرعة المتاحة للغربيين سواء كانـت معلومـات علميـة أو إخباريـة. وإذا كانت مقولة أن العصر هو عصر المعلومات، وأن هيمنة الغرب هي بالمعلومات وذلك باستخدامه الفاعل لها؛ فإن هذه الفرصة أصبحت متاحة لغيرهم، فإذا أحسنا استخدام المعلومة، وعرفنـا طـرق الوصـول إليهـا فسنستطيع أن نقلل الهوة بيننا وبين الغربيين في مجالات عدة.

كذلك فالإنترنت منبر حـر دون رقيب، وميدان فسيح دون قيـود لكل من يحسن استثماره واستغلاله، ويستطيع أي مفكر مـسلم أو داعيـة مسلم أن يطرح ما يريد من خلال صفحات لا حصر لها، ويمكـن نـشر الإسلام والعلم الشرعي وإتاحته لكل من يطلبـه دون عنـاء. ويمكـن أن تصدر صحف ومجلات دورية دون قيد أو شرط. ويمكن أيضاً اسـتثمار تقنيات نقل المحاضرات، مثل تقنية غرفPAL TALK في نظـام هـذه الشبكة، حيـث تستطيع أن تلقي دروسـاً وتقـدم محاضـرات وتجـري حوارات وتدفع بردود على الهواء مباشرة بشكل مرئي ومسموع، ويُستمع إليك من كل أنحاء العالم. وإذا علمت أن المشتركين في هذا النظـام بلـغ حتى الآن خمسة ملايين مشترك ويزيدون باطراد؛ فلك أن تتصور مقدار المصالح التي يمكن أن تتحقق في باب الدعوة ونشر العلم وإزالة الشبهات وترسيخ المنهج.

- **وفي المجال الثقافي والفكري والاجتماعي:**

الملاحظ أنه رغم تأثيرات الإعلام الغربي والأمريكي بالذات في نشر نمط الثقافة والحياة الأمريكية في العالم عبر الفضائيات والأفلام والمجلات والإنترنت فإن الدعوات الدينية والأخلاقية المضادة ما تزال تكسب أنصاراً جداً في غير مكان من العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهذا يجعلنا نتفق مع تأكيد صاحب كتاب: «توالد العولمة: التحولات والممانعة» بتلازم التحولات العولمية مع ازدياد تحولات الممانعة والمقاومة لها.

كذلك يستطيع العرب المسلمون أن يحدثوا عولمة للغة العربية خاصة في أوساط المسلمين، وذلك بما يضخونه من مواد علمية وفكرية وشرعية وقرآنية مكتوبة أو مسموعة بحيث يعتاد المسلمون من غير العرب قراءة هذه المواد وسماعها مما ينعش حيوية اللغة العربية؛ خاصة إذا استحضرنا العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والدين الإسلامي. ومن جهة أخرى يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل شأن اللهجات المحلية والقطرية لصالح الفصحى.

وخلاصة القول: هناك فرص أخرى كثيرة يمكن للمتأمل أن يجدها فيما تتيحه المعطيات الجديدة المشكِّلة لبيئة العولمة، ولكن لا نعقلها وندرك كيفية استثمارها إلا بفهم عميق وإدراك ذكي لقوانين هذا العالم وطبيعة هذه العولمة، ومعرفة جوانب القوة وجوانب الضعف في مراكز القوى، وكيف ينشأ القرار العالمي، واستيعاب استخدام التقنية وتعميمها بحيث لا تبقى في محيط النخبة فقط[3].

المراجع المستخدمة

(1) إبراهيم بن ناصر الناصر ، العولمة : مقاومة واستثمار ، www.albayan-magazine.com

(2) جلال أمين ، عولمة القهر ، مرجع سابق ، ص ص 125 – 129.

(3) إبراهيم بن ناصر الناصر ، العولمة : مقاومة واستثمار ، www.albayan-magazine.com

قائمة المراجع المستخدمة

أولا: المراجع العربية :

1. إبراهيم استنبولى ، العولمة ماذا تعنى حقاً ؟، جريدة البرافدا، 17 / 1 / 2004. www.Zmag.org
2. إبراهيم بن ناصر الناصر ، العولمة : مقاومة واستثمار ، Albayan – Magazine.com .
3. أحمد حسين اللقانى، أضواء على ندوة الثقافة والتربية، القاهرة، الجنة التربية بالمجلس الأعلى للثقافة، 2002 .
4. أحمد زايد ، اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011.
5. ـــــــــ ، تعقيب على المناقشة ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى ، 2005.
6. أحمد زايد ، تناقضات الحداثة فى مصر ، القاهرة ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، 2005 .
7. أحمد مجدى حجازى ، الثورة المصرية علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011.

8. إدوارد كولد سميث وجيرى مانـــدير ، محاكمـــة العولمـــة ، ترجمة رجب بودبوس ، ليبيا ، المركز العـــالمى لدراســـات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الأولى، 2002.
9. أرثر أيزابرجر، النقد الثقـــافى : تمهيـــد مبـــدئى للمفـــاهيم الرئيسية، ترجمة وفاء إبراهيم و رمـــضان البسطاويـــسى ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003.
10. إرنست – مارى مبوندا ، الفقر كانتهاك لحقـــوق الإنـــسان : نحو حق فى رفض الفقر، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو، العدد 180 ، يونيه 2004 .
11. أليجاندرول كورباتشو و فريدريك سى تيرنر ، أدوار جديدة للدولة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد 163 ، مارس 2000 .
12. أميمة عبود، مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر: دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالى فى مصر، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 2005.
13. أودايا واجل ، إعادة النظر فى الفقر : تعريفـــه ومقاييـــسه ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو، العـــدد 171 ، مارس 2002.

14. أيمن عبدالوهاب ، الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة : القيود والفرص، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 2005.
15. بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر، القاهرة، دار الأمين، الطبعة الأولى، 1420هـ.
16. برهان غليون ، العولمة ليست كلها لعنه ولابد من عولمة متعددة الأقطاب ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 27 العدد 2 ، صيف 1999.
17. جلال أمين ، عولمة القهر، القاهرة ، دار الشروق، 2005.
18. حسن حنفى ، مقدمة فى علم الاستغراب، القاهرة ، إصدار الدار الفنية ، 1991.
19. روبرتو شيبريانى، التدين والعلمانية الدينية والعقائد العلمانية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو، العدد 140، يونيو 1994.
20. سعد الدين السيد صالح، احذروا الأساليب الحديثة فى مواجهة الإسلام، الشارقة، مكتبة الصحابة، الطبعة السابعة، 2000.
21. سعيد محارب ، الثقافة والعولمة، العين ، دار الكتاب الجامعى، الطبعة الأولى ، 2000 .
22. سفر الحوالى ، العلمانية، إصدارات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1982.

23. سلوى شعراوى جمعة، مواطنة المرأة : جدلية التمكين والتهميش، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى، 2005.

24. سمير مرقص ، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبوليتانية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى،2005.

25. سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط : مفاهيم عصر قادم ، بيروت ، 1997.

26. سيار الجميل ، العولمة والمستقبل ، بيروت ، الأهلية للنشر والتوزيع ، 2000.

27. السيد عبدالمطلب غانم ، المواطنة على المستوى المحلى : سياسة الحياة اليومية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، المجلد الثانى، 2005.

28. سيف الدين عبدالفتاح، الزحف غير المقدس.. تأميم الدولة للدين: قراءة فى دفاتر المواطنة المصرية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى، 2005.

29. صدقة يحيى فاضل ، قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولــــى، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمى جامعة الكويت، المجلد 25 العدد 3 ، خريف 1997 .

30. الطيب البكوش، الفقر وحقوق الإنسان، www.aihr.org.tn

31. عبدالرحمن عميرة ، المذاهب المعاصرة وموقــف الإســلام منها ، بيروت ، دار الجيل .

32. عبدالرشيد عبدالحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الــوطن العربى وسبل مواجهتها، القاهرة، مكتبة مدبولى ، 2005 .

33. عبدالعزيز بن عشار النويجرى ، العولمة والحياة الثقافية فى العالم الاسلامى ، www.isesco.org.ma .

34. عبدالله التوم وآخرون ، العولمة: دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، لندن ، دار الوراق، 1999.

35. عبدالله محمد عبدالرحمن ، علم الاجتماع السياسى : النــشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصــرة ، بيــروت، دار النهضة العربية، 2001.

36. علا أبوزيد ، قضايا واتجاهات المناقشة ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى، 2005.

37. على أحمد مدكور ، العولمة والتحديات التربوية ، القــاهرة، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراســات التربويــة بجامعــة القاهرة ، العدد التاسع، يناير 1998.

38. على ليلة، المواطنة على خلفية الإطار الاجتماعى والحضارى: بعض القضايا النظرية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول ، 2005.

39. على مزروعى ، بين الاسلاموية والعولمة ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 27 ، العدد 3، خريف 1999.

40. عماد صيام ، منظمات المجتمع المدنى وقضية المواطنة : استراتيجيات التناول وزوايا الاهتمام، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 2005.

41. عمران ابوحجة ، حالات فوضى: الآثار الاجتماعية للعولمة، مراجعة هشام عبدالله ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1997 .

42. فاسلاف هوبنجر ، الأنثربولوجيا والحداثة ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد 154 ، ديسمبر 1997.

43. فريدريك سى تيرنر ، الأدوار المتغيرة للدولة : المقياس والفرص والمشكلات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد 163 ، مارس 2000.

44. فيصل القاسم ، العولمة تعيد حساباتها ، من شبكة المعلومات الدولية www.mokarabat.com.

45. لؤى صافى ، الثقافة والتنمية والحداثة وما بعد الحداثة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مجلد 30 عدد 1، 2002.

46. لمياء محمد أحمد السيد ، العولمة ورسالة الجامعة : رؤية مستقبلية ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، 2002 .

47. ماجد على الزميع ، العولمة : دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود، كلية التربية ، 1422 هـ

48. الماسونية ، من شبكة المعلومات الدولية ، www.al-shia.com.

49. مايك فيذرستون، ثقافة العولمة : القومية والعولمة والحداثة، ترجمة عبدالوهاب علوب ، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، 2005 .

50. محسن أحمد الخضيرى ، العولمة: مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولي، 2000.

51. محمد أبوزعرور ، العولمة : ماهيتها نشأتها أهدافها الخيار البديل، دار البيارق، الطبعة الأولى، 1998.

52. محمد أحمد العدوى ، تداعيات الثورة على الثقافة السياسية فى المجتمعات العربية، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011، ص 89.

53. محمد الحسينى الشيرازى، العولمة:دراسة إسلامية معاصرة، من شبكة المعلومات الدولية، www.Alshirazi.com.

54. محمد الرميحى ، عصر التطرف ، دار الساقى ، www.alshirazi.com .

55. محمد عابد الجابرى ، حوار المشرق والمغرب، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، 1990 .

56. محمد فرج ، الثورة وتغيير منظومة القيم، مجلة الديمقراطية، العدد 42، ابريل 2011.

57. محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة، القاهرة ، دار الشروق، الطبعة السابعة، 1993.

58. محمد محمد حسين، الإسلام والحضارة الغربية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت، 1402هـ .

59. محى محمد مسعد ، ظاهرة العولمة : الأوهام والحقائق ، الإسكندرية ، مطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، 1999.

60. معن خليل عمر، قضايا اجتماعية معاصرة ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمى ، جامعة الكويت ، المجلد 30 العدد 1 ، 2002.

61. المنجد فى اللغة العربية المعاصرة ، بيروت ، دار المشرق ، ط2 ، 2001 .

62. منى يوسف وحسن سلامة ، استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير،

مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى،2005.

63. مهند ابراهيم أبولطيفة، العولمة وغياب المشروع الحضارى العربى ، www.ibn-rushd.org .

64. نادية أبوزاهر ، قراءة في مواقف مؤلفي كتاب "ثقافة العولمة وعولمة الثقافة" من العولمة ، www.haifalana.net .

65. هالة مصطفى ، العولمة : دور جديد للدولة المعاصرة ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية ، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 134 ، أكتوبر 1998 .

66. هويدا عدلى ، ديمقراطية التعليم وتعليم الديمقراطية ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثانى، 2005.

67. هيثم بن جواد الحداد ، العولمة اللغوية ، نقلاً من شبكة المعلومات الدولية ،

68. وليد رشاد زكى، من التعبئة الافتراضية إلى الثورة ، مجلة الديمقراطية ، العدد 42، ابريل 2011.

69. وليم وولفورث ، استقرار عالم القطب الواحد ، مجلة شئون اجتماعية ، العدد 78 السنة 20 ، صيف 2003.

70. يحيى الرفاعى ، المواطنة المصرية وأزمة الديمقراطية: نظرات فى المستقبل ، اعمال المؤتمر السنوى السابع عشر للبحوث السياسية، المواطنة ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، 2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Robert p. Taylor , Globalization and Arab Future Two Different views expressed ,

www.tc.columbia.edu.

2. Vandana Shiva, Violence of Globalization, www.zmag.org, 2001.

3. Walden Bello, Global Capitalism, www.tni.org, 2001

فهرس

الموضـــوع	الصفحة

الفصل الثالث

قهــر العولمة وتراجــع دور الدولــة

الفصل الرابع

الهوية والمواطنة فى عصر العولمة

الموضــوع	الصفحة

الفصل الخامس

العولمة وثورات الربيع العربى (حالة مصر)

بحمد الله تم

رقم الإيداع : 2012/13655

الترقيم الدولي : 3-994-327-977-978

مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

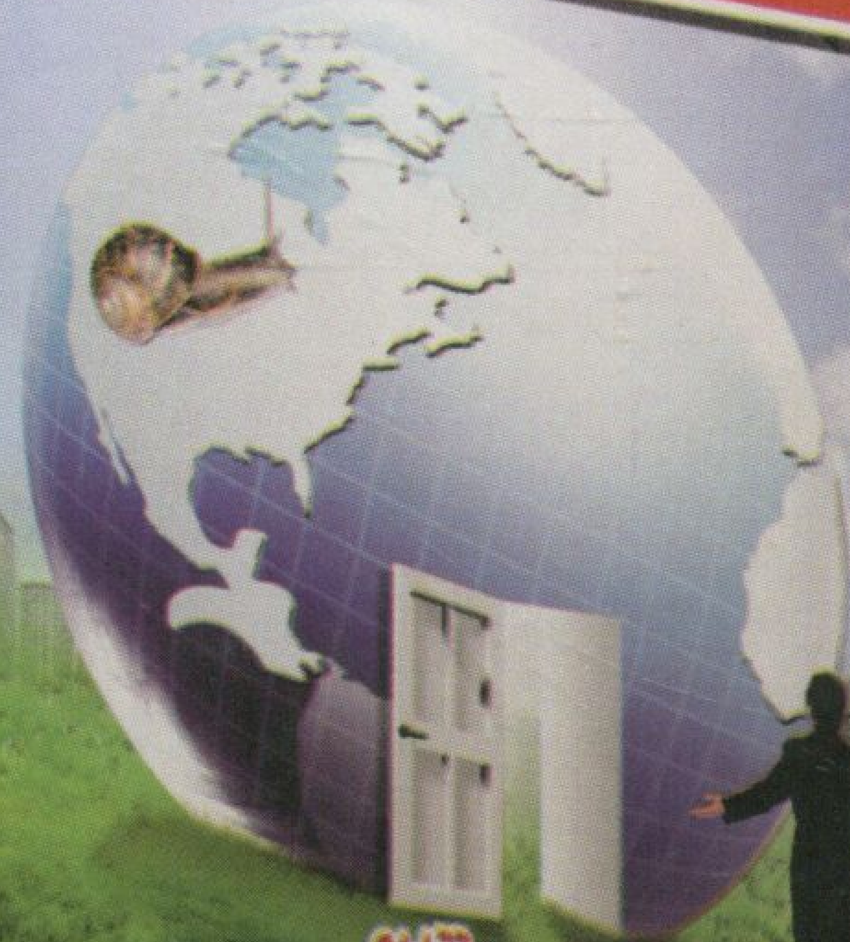
تليفاكس: 5404480

الإسكندرية


الوفاء لدنيا الطباعة



جرثومة العولمة



تقديم

الأستاذ الدكتور

محمد أحمد بيومى

دكتور

أحمد محمد هلالى

جرثومة العولمة تقديم أ.د/ محمد أحمد بيومى د/أحمد محمد هلالى

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

٥٩ ش محمود صدقى متفرع من العيسوى سيدى بشر - الإسكندرية

تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ / ٠٠٢٠٣ - الاسكندرية

